كليـــة التجـــارة
قســم المحـاسبــة

أثر القياس المحاسبي للقيمة العادلة وفقا لمعايير التقارير الدولية على تحسين جودة التقارير المالية

"دراســـة اختباريـــة"

بحث مقدم للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

إعـداد

خالد محمد السيد موسى

إشـراف

أ.د/ سليمان محمد مصطفى
أستاذ المحاسبة المالية كلية التجارة – جامعة بنها
ونائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب السابق

أ.د/ ريمـون ميلاد فـؤاد
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة – جامعة بنها

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

المستخلـــــص

أدت الأزمة المالية العالمية إلى انهيار العديد من الشركات العالمية فى منتصف عام ٢٠٠٨ أثرت على العديد من التساؤلات حول دور القيمة العادلة فى احداث تلك الأزمة، وتعددت الآراء مابين مؤيد ومعارض للقيمة العادلة، ومع تزايد اهتمام المنظمات المهنية سواء على المستوى الدولى أو المحلى وكذلك أدبيات الفكر المحاسبى بالقياس المحاسبى للقيمة العادلة إلا أن توصيات كل من (IASB) (FASB) قد أكدت على أن معايير القيمة العادلة تسهم وبشكل لايستهان به فى اضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية، وأن السبب الرئيسي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التى اتبعت فى عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة عن القيمة العادلة فى عكس حقيقة تلك الممارسات من خلال التقارير المالية، وعلى ذلك فقد هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة وتحليل أثر استخدام مدخل القيمة العادلة فى القياس المحاسبى كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية، وقد انتهت الدراسة إلى أن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس سيؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية.

Abstract

The global financial crisis led to the collapse of many international companies in mid 2008, which affected many questions about the role of fair value in the event of the crisis. There were many opinions between supporters and opponents of fair value, and with increasing interest of professional organizations both internationally and locally. Accounting Principles of Accounting for Fair Value However, the recommendations of IASB (FASB) have confirmed that fair value standards contribute significantly to the transparency of high quality financial information, and that the main cause of the credit crisis is due to practices The study aimed to study and analyze the effect of using the fair value approach in accounting measurement as an input to improve the quality of the financial reports. The study concluded that the role of accounting for fair value has been limited to reversing the fact of these practices through financial reports. The use of fair value as a basis for measurement will increase the quality of financial reporting.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإطار العام للدراسة	ز-ع
الفصل الأول	
القيمة العادلة كأحد مداخل القياس المحاسبي في ضوء الفكر المحاسبي	
المبحث الأول: القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبى فى ضوء أدبيات الفكر المحاسبى	٣
المبحث الثاني: التطور الفكري للقيمة العادلة في ضوء جهود المنظمات المهنية	١١
المبحث الثالث: الإطار الفكري للقيمة العادلة في ضوء جهود الباحثين والمنظمات المهنية	٢٩
الفصل الثاني	
أثر الالتزام بمعايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة التقارير المالية	
المبحث الأول: أدبيات الفكر المحاسبي التي تناولت العلاقة بين المعايير لإعداد التقارير المالية (IFRS) وجودة التقارير المالية	٤٨
المبحث الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	٥١
المبحث الثالث: بدائل قياس جودة التقارير المالية في ضوء الفكر المحاسبي	٧٠
الفصل الثالث	
أثر استخدام مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي على جودة التقارير المالية	
المبحث الأول: العلاقة بين مدخل القيمة العادلة والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	٨٣
المبحث الثاني: المشاكل المحاسبية المرتبطة باستخدام مدخل القيمة العادلة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية	٩٣
المبحث الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة التقارير المالية باستخدام مدخل القيمة العادلة	١١٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع	
الدراسة الاختبارية	
الدراسة الاختبارية	١٣١
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الاختبارية	١٤٠
النتائج والتوصيات	
أولاً: النتائج	١٥٣
ثانياً: التوصيات والمقترحات	١٥٧
قائمة المراجع	
أولاً: المراجع العربية	١٦١
ثانياً: المراجع الأجنبية	١٧٠

الإطـــار العـــام للدراســـة

الإطـــار العـــام للدراســة

مقدمـــة:

يقوم علم المحاسبة على عدة فروض ومبادىء محاسبية من بينها فرض التكلفة التاريخية عند القياس ولما يمتاز به هذا الفرض من موضوعية وبساطة وإمكانية التحقق لأنها تمثل قيمة الواقع الفعلى للحدث وقت حدوثة وتمثل القيمة العادلة بين طرفى المبادلة وقت عملية التبادل واستمرار استخدام فرض التكلفة التاريخية لعدة عقود فى القياس المحاسبى غير أن تغير الظروف الاقتصادية ورغبة المستثمرين فى الحصول على معلومات تعكس الوقف الحالى، وتعرض فرض التكلفة التاريخية لكثير من الانتقادات.

وفى نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضى ونتيجة للأنتقادات التى واجهت تطبيق فرض التكلفة التاريخية فى المحاسبة وتنامى الأتجاة نحو الأعتماد على أساس القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح لكثير من الأصول والالتزامات(١)، ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه نحو استخدام نموذج القيمة العادلة فى القياس المحاسبى ونظراً لحداثة هذا النموذج وكثرة المشكلات المتعلقة به فقد فضل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) آنذاك الانتقال التدريجى إلى تطبيق نموذج القيمة العادلة من خلال إصدار معيار يتناول فى البداية القياس عن القيمة العادلة وخلال فترة زمنية معقولة يتم خلالها الانتقال التدريجى نحو استخدام القيمة العادلة فى التحليل والمساعدة فى اتخاذ القرارات.

وقد ظهرت مجموعة من التحديات التى تواجة المحاسبين عند إعداد القوائم المالية على أساس القيمة العادلة ونتجت هذه التحديات من مصادر متعددة منها ما يرتبط بتنوع مداخل القياس تطبيقا للقيمة العادلة ومدى توفر ودقة البيانات المستخدمة فى هذا القياس وقدرة معدى القوائم المالية على تطبيق نموذج القيمة العادلة وإضافة موضوعية الإدارة فى عملية القياس ذاتها وهذه التحديات تؤدى حتما إلى جودة المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية الأمر الذى يؤدى إلى جودة التقارير المالية فى حالة إصدارها بالقيمة العادلة مقارنة باعداد تلك القوائم باستخدام نفس الأساليب المتبعة حال اصدار القوائم المالية بالتكلفة التاريخية ويرجع السبب فى زيادة جودة التقارير المالية إلى أن القيمة العادلة تتيح للإدارة حالة عدم التلاعب بالأرباح وبالتالى فإن حالة الغش والتحريف فى القوائم المالية سوف تكون أقل بكثير.

---

(١) هدى عصام حسن، "محاسبة القيمة العادلة وأثرها على كفاءة سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة"، كلية التجارة، العدد الأول، ٢٠١٦، ص٥٤٣.

وبعد الأزمة المالية العالمية التى أدت إلى انهيار العديد من الشركات العالمية فى منتصف عام ٢٠٠٨ طرحت العديد من التساؤلات حول دور القيمة العادلة فى احداث تلك الأزمة، وتعددت الآراء مابين مؤيد ومعارض للقيمة العادلة، ومع تزايد اهتمام المنظمات المهنية سواء على المستوى الدولى أو المحلى وكذلك ادبيات الفكر المحاسبى بالقياس المحاسبى للقيمة العادلة إلا أن توصيات كل من (IASB) (FASB) قد أكدت على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لايستهان به فى اضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية، وأن السبب الرئيسي وراء الأزمة المالية يعود إلى الممارسات السيئة التى اتبعت فى عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة عن القيمة العادلة فى عكس حقيقة تلك الممارسات من خلال التقارير المالية.(١)

كما أشار استفتاء من قبل اتحاد المستثمرين العالميين لـ(٥٩٧) مستثمر بأهمية القيمة العادلة ودورها فى إضفاء الشفافية على المعلومات الواردة بالتقارير المالية مما ينعكس على جودتها حيث أكد(٢):

- ٧٩% من المستثمرين على عدم وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.
- ٢١% من المستثمرين على أن وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة سوف يكون له تأثير سلبي على تدنى الثقة بالمعلومات المالية المنشورة.

وفى إطار الاتجاه لتحسين القياس المحاسبى للقيمة العادلة من أجل الارتقاء بجودة المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية فى ظل تعدد طرق القياس المحاسبى للقيمة العادلة مدخل السوق Market Approach، مدخل الدخل Income Approach، مدخل التكلفة Cost Approach، ورغبة المنظمات المهنية مثل: (IASB & FASB) فى التوسع فى استخدام القيمة العادلة، تم تعديل وإعادة اصدار العديد من معايير المحاسبة للأعتماد على مدخل القيمة العادلة عند القياس المحاسبى.(٣)

---

(١) رضا إبراهيم صالح، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني والمجلد السادس والأربعون، يوليو، ٢٠٠٩، ص٢١.

(٢) نور الدين الجيران، "تأثير تقيم الاستثمارات المالية والعقارية بالقيمة العادلة على الأزمة المالية في ظل المعايير المحاسبية"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع، ٢٠١٠، ص٧٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع:

- Kevin D. Steinbach and Roger Y.W. Tang. "IFRS Convergence: Learning From Mexico, Brazil and Argentina", The Journal of Corporate Accounting & Finance. March, 2014, PP.31-41.
- Young-Soo Choi,Ken Peasnell and Joao Toniato."Has The IASB Been Successful in Making Accounting Earning More Useful For Predication and Valuation?UK Evidence", Journal of Business Finance & Accounting, 2013, PP.741-768.

ونتيجة للجهود المشتركة بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية IASB & FASB لتخفيض التعارض بينهما، فقد تم إصدار معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) بعنوان "قياس القيمة العادلة" وبتحليل الأدبيات المحاسبية يتضح للباحث ندرة الدراسات التي تناولت تحليل معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٣) نظر الحداثة المعيار حيث يتم تطبيقه في بداية عام ٢٠١٣ إلا إن احتفاظ المعيار IFRS13 بنفس مداخل ومستويات القياس يلقى بظلال من الشك عن مدى كفاءة القياس المحاسبى باستخدام القيمة العادلة، وهو مايتطلب تعديل وتطوير مداخل قياس القيمة العادلة مما يتطلب أيضا تطوير عناصر الإطار المفاهيمى للمحاسبة المالية حتى يتفق الاطار مع التطبيق.

مشكلـــة الدراســـــــة:

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من الظواهر التى ألقت بظلالها على مهنة المحاسبة، ومن بين تلك الظواهر نظام العولمة وما تضمنه من سيطرة اقتصاد السوق وإنتشار نظم تكنولوجيا المعلومات وتطور أسواق المال، وقد انعكست تلك الظواهر فى جهود المنظمات المهنية نحو زيادة جودة المعلومات المحاسبية والعمل على تحسين عملية اتخاذ القرار من قبل مستخدمى التقارير المالية المنشورة، بالإضافة إلى المحافظة على رأسمال المنشآت وعدم تآكله فى ظل الارتفاع المستمر فى الأسعار والتعرف على الوضع الحالى والمستقبلى للمنشآت.

وقد تمت ترجمة جهود المنظمات المهنية فى ذلك المجال بالتوسع نحو استخدام القيمة العادلة من خلال اصدار معايير تعتمد على القيمة العادلة فى القياس والاعتراف المحاسبى. ولذلك قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى (FASB) بإصدار معيار القيمة العادلة رقم (١٥٧) بعنوان "قياسات القيمة العادلة" عام ٢٠٠٦م، وقد أدى هذا المعيار إلى تدعيم عملية القياس المحاسبى باستخدام القيمة العادلة سواء بالنسبة للأصول أو الالتزامات والدراسات التى اهتمت باستخدام القيمة العادلة هى تلك الدراسات بتاثير استخدام مدخل القيمة العادلة فى القياس المحاسبى على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، وفى هذا المجال يمكن الإشارة إلى خصائص جودة المعلومات المحاسبية التى أشار إليها (FASB). وقد ظهرت العديد من الدراسات التى تناولت مدى جودة المعلومات المحاسبية التى يوفرها تطبيق المعيار المحاسبى

رقم (١٥٧) وتم توجية العديد من الانتقادات لهذا المعيار من أهمها: عدم التفرقة بين قياس القيمة العادلة للأصول المالية وغير المالية؛ بالإضافة إلى انخفاض متطلبات الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة[١].

وفى ضوء الانتقادات العديدة للقيمة العادلة وبالرجوع إلى مدى إتفاق القيمة العادلة مع عناصر الاطار الفكرى يظهر إتفاق الخصائص التى يحققها القياس المحاسبى للقيمة العادلة فى المعلومات المحاسبية إلى حد كبير مع الخصائص التى حددها مجلس معايير المحاسبة الأمريكى (FASB) فى قائمة المفاهيم المحاسبية رقم (٢) (SFAC,No.2) فى الفقرة رقم (٤٦) والتى تشير إلى أن خصائص المعلومات المحاسبية تتضمن خصائص أساسية وهى:

- الملائمة والتى تتحقق للمعلومات والقيمة التنبؤية والتغذية العكسية.
- الموثوقية والتى تتحقق من خلال القابلية للتحقق والحياد والتمثيل الصادق.
- وخصائص ثانوية وهى الثبات والقابلية للمقارنة.

هذا وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى (FASB) إلى أن التحسين فى الملاءمة نتيجة استخدام معلومات القيمة العادلة فى القياس قد يتم مقابلته بالنقص فى موثوقية تلك المعلومات، إلا أن معلومات القيمة العادلة إذا كانت سببا فى الوصول إلى قرارات أفضل فسوف تزد درجة ملاءمتها دون التضحية بموثوقيتها.

ومن ثم فإن تجاهل استخدام القيمة العادلة سوف يؤثر على صحة وسلامة القوائم المالية من ثم قرارات المستثمرين فى سوق الأوراق المالية، وكذلك يؤثر على مستويات الشفافية التى تؤدي إلى انخفاض جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة.

معيار التقرير المالى الدولى IFRS13[٢]:

فى مايو ٢٠١١ صدر المعيار IFRS13 بعنوان قياسات القيمة العادلة، فى إطار جهود توحيد المعالجة المحاسبية الدولية ومبادىء المحاسبة المقبولة عموما فى الولايات المتحدة ليدخل حيز التنفيذ إعتبارًا من الأول من يناير ٢٠١٣.

---

(١) على محمود مصطفى خليل، منى مغربي محمد إبراهيم، "تقييم مدى ملائمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقا لمعيار التقرير المالي رقم (١٣) في ضوء قواعد حوكمة الشركات"، مجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، المجلد الأول، ٢٠١٣، ص٤٦٥.

(2) International Accounting Standard Board, "IFRS13: Fair Value Measurement". IASB: London, United Kingdom, Paragraph 5-7.

ويهدف المعيار إلى تحقيق الأغراض التالية:

١- وضع تعريف للقيمة العادلة.

٢- يحدد معيار وحيد كإطار يضم أساليب قياس القيمة العادلة.

٣- يتطلب توسيع نطاق الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة فى التقارير المالية.

ويطبق معيار IFRS13 على كافة الإصدارات والمعايير المحاسبية التى تتطلب أو تسمح بقياس القيمة العادلة، وبشكل عام فإن المعيار الجديد جمع متطلبات المحاسبة الحالية لإستخدام محاسبة القيمة العادلة، والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، لغرض الوصول إلى تطوير التقارير المالية.

كما يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى دراسة تأثير استخدام مدخل القيمة العادلة إلى أى مدى يؤثر قياس القيمة العادلة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة IAS, IFRS على جودة التقارير المالية، ويمكن بلورة مشكلة البحث فى التساؤلات البحثية التالية:[١].

١- ماهي طبيعة قياسات القيمة العادلة التي يوفرها معيار التقرير المالى الدولى (IFRS13) مداخل القياس.

٢- ماهي متطلبات القياس التي يوفرها معيار التقرير المالى الدولى رقم (IFRS13).

٣- هل أساليب قياسات القيمة العادلة توفر معلومات ذات درجة عالية من الملاءمة لقرارات مستخدمى التقارير المالية المنشورة.

٤- ماهى متطلبات تعديل مداخل القياس في القيمة العادلة لتحسين جودة التقارير المالية.

٥- ماهى متطلبات تطوير عناصر الإطار المفاهيمى للمحاسبة المالية الذى يحقق القياس الإيجابى للقيمة العادلة بما يحقق جودة التقاير المالية.

٦- وهل هناك عوامل أخرى قد تؤثر بشكل مباشر على زيادة جودة التقارير المالية للشركة.

وفى ضوء استقراء الباحث للعديد من الأدبيات التى تناولت القيمة العادلة وفى اطار مشكلة البحث يمكن بيان الفجوة البحثية من خلال الشكل التالى:

---

(١) فريد محرم فريد إبراهيم، "أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة IAS,IFRS على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول،٢٠١٣، ص٣١٧.

شكل رقم (١) الفجوة البحثية للدراسة

الـدراسـات السـابقـة	الفجـوة البحثيـة	الـدراسـة الحـاليـة
▪ تطرقت بعض الدراسات إلى أن تطبيق القيمة العادلة تؤدى إلى تحسين كفاءة التشغيل عن طريق تحسين نسب ومؤشرات كل من العائد على الأصول العائد على النشاط الجاري وكذلك العائد على حقوق الملكية. ▪ هدفت بعض الدراسات إلى إن الإفصاح والشفافية في التقارير المالية من خلال القيمة العادلة، ذلك يؤدى إلى درجة الموثوقية والتي تساعد على اتخاذ القرارات التي تساعد المستثمرين. ▪ أقدمت بعض الدراسات مجموعة من القياس للقيمة العادلة. ▪ اهتمت بعض الدراسات بمشاكل الاعتراف والقياس بالإضافة إلى الأثر على جودة المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة. ▪ اهتمت بعض الدراسات بوضع إطار عام لمراجعة وقياس القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية.	▪ لا يوجد إطار عام متفق علية تجاه قياس القيمة العادلة في المعايير الصادرة. ▪ لم تتطرق الدراسات السابقة لمشكلات القيمة العادلة للاستثمارات المالية والمخاطر المترتبة عليها. ▪ لم تتطرق الدراسات السابقة إلى كيفية تقدير القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وما هي الظروف المحيطة التي تحكم تلك التقديرات. ▪ هناك دراسات نسبية في الدراسات التي تناولت قياس القيمة العادلة وأثرها على جودة المعلومات المالية في ظل مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة. ▪ لم تتطرق الدراسات إلى أهمية مداخل القياس والمراحل التي تمر بها في الحد من مشكلات وتحديات القيمة العادلة.	▪ سوف تتناول الدراسة مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة وطرق علاجها في ضوء المعايير المطبقة والمترتبة عليها. ▪ سوف تتطرق الدراسة إلى توضيح مفهوم القيمة العادلة ومداخل القياس وكذلك مشكلات وتحديات القيمة العادلة. ▪ سوف تتناول الدراسة وضع إطار مقترح الإطار الفكري للقيمة العادلة كأحد مداخل القياس المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية. ▪ سوف تتناول الدراسة دور معايير التقارير الدولية المرتبطة بالقيمة العادلة في تحسين جودة التقارير المالية

أهـداف الدراســـــة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث فى دراسة وتحليل أثر استخدام مدخل القيمة العادلة فى القياس المحاسبى كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية هى:

١- التعرف على التحديات التي تواجه القيمة العادلة كأساس للقياس.

٢- دراسة اثر اختلاف بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

٣- التعرف على جوانب التطوير المقترحة للقيمة العادلة والتي تتجنب الأنتقادات الموجهة لها كأساس للقياس وتتلاءم مع التوسع في القياس باستخدام القيمة العادلة.

٤- تحديد أثر جوانب التطوير المقترحة لنموذج القيمة العادلة على الإطار المفاهيمى للمحاسبة المالية وجودة التقارير المالية.

٥- دراسة تأثير استخدام مدخل القيمة العادلة على جودة التقارير المالية من خلال دراسة القوائم المالية المنشورة لبعض شركات المساهمة المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية.

أهميـــة الدراســـــة:

يمكن تناول أهمية البحث من خلال:

الأهميـــــة العلميـــــة:

يستمد البحث أهميته العلمية من خلال العناصر التالية:

١- اختلاف نتائج العديد من الدراسات حول اثر استخدام مدخل القيمة العادلة على جودة التقارير المالية التى تعدها منشآت الأعمال، وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين.

٢- تعدد بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة والجدل الواسع حول تقييم نتائج تطبيق تلك البدائل على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومن ثم جودة التقارير المالية لمنشات الأعمال المصرية، مما يتطلب ضرورة تطوير أساليب وطرق القياس المحاسبي للقيمة العادلة.

٣- دراسة أثر استخدام بدائل تطبيق القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولى (IFRS) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى بيئة الأعمال المصرية.

الأهميـــة العمليـــة:

يمكن بيان الأهمية العلمية للبحث من خلال بيان أهمية للأطراف التالية:

١- مستخدمى التقارير المالية:

يساهم القياس الملائم لعناصر التقارير المالية فى توفير معلومات اكثر ملاءمة لترشيد قرارات مستخدميها والتحقق حول تأثير استخدام القيمة العادلة على جودة التقارير المالية ليساهم فى زيادة مصداقيتها واعتماد اصحاب المصلحة من مستثمرين ومحللين ماليين عليها.

٢- منشآت الأعمال المصرية:

والارتقاء بجودة المحتوى الاعلامى للقوائم والتقارير المالية من ناحية ,ويساعد على تقليل الجدل حول نتائج القياس من ناحية ثانية.

٣- المستوى القومى:

تعكس القيمة العادلة تقديرات الاسواق للاوضاع المحاسبية السائدة، كما تعكس التغييرات فى القيمة العادلة الاثار الناجمة عن التغييرات المحاسبية عند حدوثها ومن ثم بيان القيمة العادلة للمركز المالى لمنشآت الأعمال.

منهـــج وأسلـــوب الدراســـــــة:

يرتكز الباحث خلال تحليله لموضوع البحث على منهجين:

١- **المنهج الاستقرائي:** حيث سيتم استقراء أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع والاطلاع على الأبحاث والمؤلفات وخاصة الأجنبية (حيث ندرة الأبحاث العربية) وذلك للتعرف على دلالة العوامل التي سوف يتم اختبارها.

٢- **المنهج الاستنباطي:** حيث يحاول الباحث استنباط علاقة طرق القياس المحاسبي المختلفة للقيمة العادلة وبين زيادة مستوى جودة التقارير المالية المنشورة بالإشارة إلى تطويرات الإطار المفاهيمى للمحاسبة المالية.

٣- **المنهج التحليلى:** عند تحليل القوائم المالية.

وسوف يعتمد الباحث على الأسلوب التاليين:

١- **الدراسة النظرية:** تستمد هذة الدراسة أهميتها من تزايد الأهتمام بقبول المعايير الدولية لتقرير المالى IFRS قبولا عاما على المستوى الدولى مما يحقق تحسينا فى جودة المعلومات التى ينتجها النظام المحاسبى وفق المعايير الدولية والتى تساعد المستثمرين فى اتخاذ قرارات مالية رشيدة بسوق الأوراق المالية، واثرها على قياس المحاسبى للقيمة العادلة، حيث يتم فيها تحليل أهم المؤلفات العلمية والأبحاث الدراسات العربية والأجنبية التي لها صلة بالقيمة العادلة وذلك بعمل مسح مكتبي لجميع الدوريات والكتب ومسح الكتروني على شبكة الانترنت لكل من موقعي IASB, FASB والمواقع الأخرى ذات الصلة.

٢- **الدراسة الاختبارية:** تزايد اتجاه بعض الشركات إلى تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالى IFRS بهدف تحسين جودة التقارير المالية و كذلك عدم إلمام بعض المستثمرين بالمعلومات الكافية التى قد تتوافر لدى غيرهم من المستثمرين عدم تثمال المعلومات، الحصول على القوائم المالية لمجموعة من بعض الشركات البعض منها يقوم بالاعتماد على مدخل القيمة العادلة وأثر ذلك على تطبيق مدخل القيمة العادلة على جودة التقارير المالية.

٣- حـــدود نطاق الدراســـــة :

١- لـن يتنـاول البحـث مشـاكل الإفصـاح المحاسـبي عـن القيمـة العادلـة إلا بالقـدر الـذي يحقق هدف البحث.

٢- لن يتناول البحث إصدارات المعايير المحاسبية الصادرة إلا بما يتطلبه البحث وما تم تعديله وفقاً لما تم إصداره من مكونات الإطار الفكري المشترك فيما يخص القيمة العادلة.

٣- لـن يتنـاول البحـث تفاصـيل الإطـار الفكـري المشـترك إلا فـى إطـار علاقتـه بالقيـاس المحاسبي للقيمة العادلة.

فـــروض الدراســـــــة:

- **الفرض الأول:** تمثل القيمة العادلة بوضعها الحالى أحد أوجه القصور الموجه للتقارير المالية.
- **الفـرض الثـاني:** هناك ارتباط وتأثير لأستخدام القيمة العادلة على جودة التقارير المالية على شركات المساهمة المصرية.
- **الفـرض الثالـث:** تمثل التطويرات المقترحة للقيمة العادلة أساسا للعمل على التوسعفي القياس باستخدام القيمة العادلة والقضاء على القياس المختلط.
- **الفـــرض الرابـــع:** يـؤثر فـرض القيـاس المحاسـبى للقيمـة العادلـة معالجـات مقترحـة لحـل مشـكلة القيمـة العادلـة ذات التـأثير المباشـر علـى تـوفير منـاخ معلومـاتى ملائـم لمستخدمى التقارير المالية.

خطـــة البحـــث:

١/الفصل الأول : القيمة العادلة كأحد مداخل القياس المحاسبى فى ضوء الفكر المحاسبى.

- **١/١المبحث الأول:** القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبى فى ضوء أدبيات الفكر المحاسبى.
- **٢/١المبحث الثاني:** التطور الفكرى للقيمة العادلة فى ضوء جهود المنظمات المهنية.
- **٣/١ المبحث الثالث:** الإطار الفكرى للقيمة العادلة فى ضوء جهود الباحثين والمنظمات المهنية.

٢/الفصل الثانى: أثر الألتزام بمعايير أعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة التقارير المالية.

- **١/٢المبحث الأول:** أدبيات الفكر المحاسبى التى تناولت العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وجودة التقارير المالية.
- **٢/٢المبحث الثاني:** الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.
- **٣/٢المبحث الثالث:** بدائل قياس جودة التقارير المالية في ضوء الفكر المحاسبي.

٣/الفصل الثالث: أثر استخدام مدخل القيمة العادلة فى القياس على جودة التقارير المالية.

- **١/٣المبحـــث الأول:** العلاقـة بـين مـدخل القيمـة العادلـة والخصـائص النوعيـة لجـودة المعلومات المحاسبية.
- **٢/٣المبحـــث الثـــانى:** المشـاكل المحاسـبية المرتبطـة باسـتخدام مـدخل القيمـة العادلـة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية.
- **٣/٣المبحـــث الثالـــث:** اطـار مقتـرح لتحسـين جـودة التقـارير الماليـة باسـتخدام مـدخل القيمة العادلة.

٤/الفصـــل الرابـــع: الدراســـة الإختباريـــة.

الفصل الأول

القيمة العادلة كأحد مداخل القياس المحاسبي في ضوء الفكر المحاسبي

١/١ المبحث الأول : القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبى فى ضوء أدبيات الفكر المحاسبى.

١/٢المبحث الثاني : التطور الفكري للقيمة العادلة في ضوء جهود المنظمات المهنية.

١/٣المبحث الثالث : الإطار الفكري للقيمة العادلة في ضوء جهود الباحثين والمنظمات المهنية.

الفصل الأول

القيمة العادلة كأحد مداخل القياس المحاسبي في ضوء الفكر المحاسبي

تقوم المحاسبة المالية بأداء وظيفتين أساسيتين، أولهما: هو **القياس** المحاسبي للمعاملات المالية، وثانيهما: الإفصاح عن هذه المعاملات، وقد تناولت العديد من الدراسات المحاسبية المشكلات المرتبطة بكل من القياس والإفصاح والمحاسبي، **وفى هذا الصدد يتناول الباحث أحد المشكلات الخاصة بالقياس المحاسبي والمتمثلة في اختيار المدخل المناسب للقياس في ظل تعددها.**

وفى ظل استمرار مشكلة تغيرات الأسعار التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، أصبحت القوائم المالية المعدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية عاجزة عن إظهار حقيقة المركز المالي لمنشآت الأعمال ونتيجة نشاطها وفق الحقائق الاقتصادية.

وقد تعددت أساليب القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية (Historical Cost) أو التكلفة الاستبدالية(Replacement Cost)أو التكلفة المستهلكة(Amortized Cost) أو القيمة العادلة (Fair value) هي الأسلوب الذي يحظي بالقبول لدى العديد من المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية، حيث نادت هذه المنظمات باستخدامه كمدخل رئيسي للقياس، وهو ما أثار جدلا عند المفاضلة بين أسلوب القيمة العادلة وأساليب القياس الأخرى البديلة.

اعتمد القياس المحاسبى على عدة مداخل أهمها التكلفة التاريخية، والتكلفة الأستبدالية، والقيمة العادلة وغيرها، غير أن القيمة العادلة قد حظيت بالأهتمام الأكبر من السنوات الأخيرة ويتضح ذلك من خلال اصدار المنظمات المهنية للعديد من معايير المحاسبة التى تعتمد على القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبى، ومن الجدير بالذكر أن تأييد المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية لمدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي لا يعنى انتهاء الجدل القائم بين مدخل القيمة العادلة والمداخل الأخرى، فعلى الرغم من التوسع في استخدام هذا المدخل إلا أنه قد صاحبه ظهور عدة مشكلات بخلاف انخفاض موثوقيتها، لعل منها أهمها عدم الاتفاق على ترتيب محدد لأساليب قياس القيمة العادلة في حالة عدم وجود سوق نشط، واحتياج

مدخل القيمة العادلة إلى العديد من الدراسات الأكثر تعمقًا والتي تتعلق باختيار أنسب وسائل تقديرها، وهو ما يعنى زيادة الجهد والتكلفة لتحقيق الموثوقية المطلوبة بشكل قد يزيد على العائد من استخدام القيمة العادلة مقارنة بالمداخل الأخرى وطرق القياس.

وفى ضوء ماسبق يتمثل هدف هذا الفصل في تناول لمفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي ومستويات وطرق قياسها في ضوء المعايير المحاسبية الأمريكية، والدولية، والمصرية، ومن ثم ينقسم الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبى فى ضوء أدبيات الفكر المحاسبى.

المبحث الثاني: التطور الفكري للقيمة العادلة في ضوء جهود المنظمات المهنية.

المبحث الثالث: الإطار الفكري للقيمة العادلة في ضوء جهود الباحثين والمنظمات المهنية.

المبحث الأول
القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبى
فى ضوء أدبيات الفكر المحاسبى

بدأ التحول في الفكر المحاسبي من مدخل التكلفة التاريخية إلى مدرسة القيمة العادلة عندما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) المعيار المحاسبي الدولي (IAS 29) تقرير الاقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع في عام (١٩٨٩م) على أن يصبح نافذ المفعول من يناير (١٩٩٠م)، على الرغم من تناول معيار القياس والإفصاح عن بنود القوائم المالية بشكل شامل طبقا للقيمة العادلة في الاقتصاديات ذات التضخم المتتالي الارتفاع، إلا أنه اعتمد على استخدام المؤشر العام للأسعار في تعديل القيم الدفترية إلى القيم الجارية أو الحالية دون تمييز لطبيعة البنود وبعضها البعض أو بين مجموعات البنود وتأثير ذلك على صافى أصول المنشأة.(١)

والأمر الذي لا يمكن لأي مهني اقتصادي أو محاسبي أن ينكره هو أن ذلك التوجه نحو إصدار معايير محاسبية تركز في مضمونها على القيمة العادلة والدخل الاقتصادي سينعكس بشكل مباشر على قوائم الشركات المالية، وكذلك على قرارات المستثمرين بشكل منقطع النظير، وقياس نماذج التقييم للقيمة العادلة(٢)، مما سيؤدي إلى تأثر الاقتصاد بشكل عام في كل البلدان وبصورة قد لا يمكن التكهن بها في الوقت الحاضر نظرًا لحداثة عملية تطبيق وتفعيل تلك المعايير في الدول المتقدمة بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص.(٣)

وفى هذا المبحث نتناول الدراسات السابقة التي اهتمت باستخدام مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي:

لقد حفل الأدب المحاسبي بالدراسات السابقة والأبحاث التي تناولت موضوع القيمة العادلة Fair Value في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين من جانب العديد

---

(١) عاصم محمد أحمد سرور، "دراسة تحليلية للمعيار IFRS13 قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير"، المجلة العلمية للاقتصاد التجارية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ٥٧١، ٢٠١٥.

(2) Kashi R.,Antonio Marra,Sanjay Kallapur, Research Challenges In Accounting and Finance in a Globalized Economy: Fair Value Measurement, and Management Practices, Journal of Accounting Auditing & Finance, No.29, January 2015, P.1.

(٣) حازم الخطيب، ظاهر القشى، "توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد"، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، جامعة الزيتونة الأردنية، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص٢.

من الباحثين باهتمام متزايد والهيئات العلمية والمهنية العالمية المسئولة عن تطوير مهنة المحاسبة لبيان أثر الأيجابية والسلبية لأستخدام القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبى، ويتناول الباحث فى هذا المبحث الدراسات التى اهتمت باستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى.

فعلى المستوى الأكاديمي تناولت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية المحاسبة عن القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية عند تقييم الأصول والالتزامات، حيث تناولت الدراسات مفهوم القيمة العادلة ومبررات استخدامها ونماذج قياسها وكيفية الإفصاح عنها في التقرير المالية ويوضح الشكل التالي **رؤية الباحث** في تصنيف الدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة.

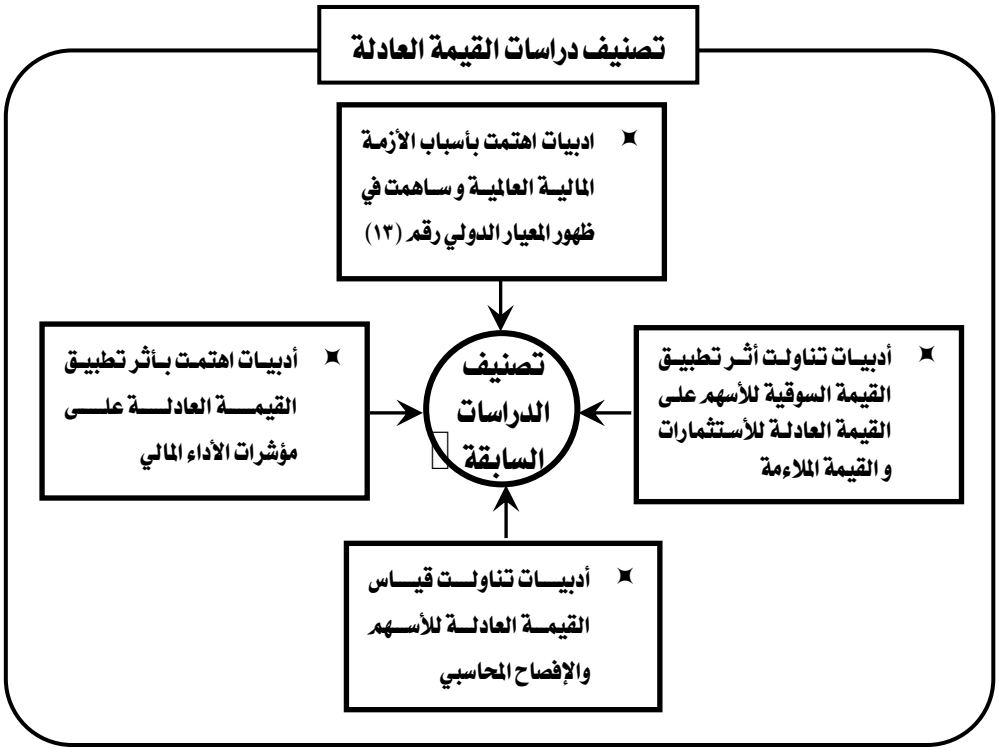

شكل رقم (٢) : تصنيف أدبيات الفكر المحاسبى التى تناولت القيمة العادلة ذات الأهتمام بمجال البحث

الدراسات السابقة:

اسم الدراسة	سنة النشر	اسم الباحث	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة	التوصيات
أثر هيكل خطر المراجعة على تصحيح الرقابة الداخلية في ضوء تطبيق معيار قياس القيمة العادلة.[1]	٢٠١٥	محمود عبد الفتاح إبراهيم	تحديد تأثير الأساليب والإجراءات المستخدمة في معيار التقارير المالية رقم (١٣) الخاصة بالقيمة العادلة على تغيير هيكل خطر المراجعة وأثر هذا التغيير على تصميم الرقابة الداخلية.	توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن زيادة الفرصة نحو قياس القيمة العادلة في القوائم المالية بمختلف منشآت الأعمال والخدمات وزيادة الأهمية النسبية للأصول والالتزامات التي تقاس بالقيمة العادلة أدت إلى أهمية تقدير عناصر هيكل المراجعة ولكن بعد ظهور مفهوم مخاطر الرقابة ووضع التعميم تتم من خلال فهم تلك المعوقات.	ضرورة تكثيف كافة الجهود والأمكانيات من اجل قيمة مهارات لتصحيح دور الرقابة والمراجعين لتناسب عملية المراجعة فة ظل معيار قياس القيمة العادلة خاصة فى مرحلة تعزيز خطر المراجعة.
دراسة مقارنة الأثر في نموذج التسعير المطبق لتحقيق القيمة العادلة لعقود احتياطات الأسهم على القوائم المالية.[2]	٢٠١٥	ولاء نصر الدين جاد	دراسة مقارنة الهدف من خلال: ١- توضيح مفهوم عقود احتياطات الأسهم واستخداماتها. ٢-دراسة المشاكل والمخاطر المتعلقة بعقود احتياطات الأسهم. ٣-دراسة نماذج التسعير المحلية لتعزيز القيمة العادلة. ٤-دراسة تأثير نماذج التسعير للقوائم المالية.	أن تعزيز القيمة العادلة لعقود احتياطات الأسهم على القوائم المالية في ظل الاختلافات الموجودة بين نماذج تقييم الأسهم وكذلك المشكلات المرتبطة بعملية التقييم وكذلك نماذج التسعير عقود قياسات الأسهم على القوائم المالية.	يجب أن يحتوى على معادلة مبسطة تسمح باحتساب السيولة واضمحلال القيمة العادلة كمؤشر للأحتساب قيمة السهم للأحتساب القيمة العادلة للسهم.
قياس أثر معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة على تقييم الأداء المالي في القياس المصرفي: دراسة ميدانية في بنك فيصل الإسلامي.[3]	٢٠١٥	أميمة عثمان محمد أحمد	أن أهمية تقييم الأداء المالي في المنظمات في تحقيق الهدف إلى: ١-مساعدة المستويات الإدارية المختلفة بالمنشاة على اكتشاف الأزمات للوقوف على أسبابها وكيفية معالجتها. ٢-تسوية مستويات القياس وتخطيط الأداء ٣-تساعد في تقويم الأداء إلى التأكد على السلامة الخطط ومراجعه الأهداف المحددة مقدما.	أن وضع خطة الأهداف بشكل تفصيلي لكل مجالات الأنشطة في الوحدة الاحتكارية توضيح بها المواد الحالية البشرية أبرز مصادر الثقة عليها والأساليب الفنية الإدارية والتنظيمية التي تتبعها الإدارة في استخدام هذه الموارد ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعدادها.	ضرورة قياس اثر القيمة العادلة على الآداء المالى فى البنوك وتاثير ذلك على القيمة الأسمية للسهم من خلال القياس المحاسبى.

(١) محمود عبد الفتاح إبراهيم، "أثر هيكل خطر المراجعة على تصحيح الرقابة الداخلية في ضوء معيار قياس القيمة العادلة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثالث، ٢٠١٥، ص٢٣٧.

(٢) ولاء نصر الدين جاد، دراسة مقارنة الأثر في نموذج التسعير الحقيقية لتقرير القيمة العادلة لعقود خيارات الأسهم بالقوائم المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠١٥، ص٥٦٣.

(٣) أميمة عثمان أحمد، "قياس أثر معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة تقييم الأداء المالي في القياس المصرفي"، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٥.

اسم الدراسة	سنة النشر	اسم الباحث	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة	التوصيات
معوقات تطبيق القيمة العادلة وانعكاساتها المتوقعة على دخل الشركات في ضوء تبنى المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية – دراسة ميدانية. (١)	٢٠١٥	عادل حسن النصيرات	التعرف على معوقات تطبيق مفهوم القيمة العادلة والكشف عن أثار تطبيق مفهوم القيم العادلة المتوقعة على دخل الشركات بعد اتخاذ قرار تبنى معايير المحاسبة الدولية في المملكة العربية السعودية.	توصلت الدراسة إلى أن هناك معوقات متوقعة لاستخدام مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي مثل صعوبة قياس القيمة العادلة للكثير من الموضوعات المالية والاستثمارات العقارية بسبب عدم توافر السوق النشطة من ناحية وتعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بها وصعوبة فهمها وتطبيقها من ناحية أخرى وتحيز القياس المحاسبي.	ضرورة دراسة وتحيل معايير المحاسبة الدولية بشأن القيمة العادلة واستخلاص الملائم منها والعمل على اصدار معيار محاسبة سعودى عن القيمة العادلة يتضمن تعريف لمفهوم القيمة العادلة واسس قياسها ومدخلاتها والأفصاح عنها لتلائم بيئة العمل السعودى.
أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على تنشيط سوق الأوراق المالية الليبي: دراسة ميدانية على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي. (٢)	٢٠١٥	معتز عبد الحميد على	تحليل أثر تطيق محاسبة القيمة العادلة للأوراق المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح واشتملت الدراسة الفوائد المالية من المتغيرات التجارية والمنشورة باستخدام القيمة العادلة.	إن النتائج لها اثر في تطبيقها على شركات التأمين الأهلية باستخدام القيمة العادلة من حيث التغير في أرباح الإدارة المالية إلى أن يتم التغير في صافى الدخل في تحسين الأداء باستخدام القيمة العادلة ومتابعة خطوات في المعايير الدولية	يوصى الباحث بضرورة تنشيط سوق الأوراق المالية الليبى من خلال استخدام قياس القيمة العادلة لتحسين الأداء من خلال المعايير المحاسبية الدولية.
أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي في السودان. (٣)	٢٠١٦	وليد الطيب عمر خالد	بيان أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي من خلال تصحيح العلاقة بين إدارة الأرباح والقيمة العادلة في ظل التخطيط المالي كأحد الاتجاهات المحاسبية المعاصرة لتحقيق الهدف وإتباع المنهج النوعي الوصفي في تحليل النتائج.	أن استخدام تقديرات القيمة العادلة في القياس والإنتاج المحاسبي يوفر أسلوب أكثر موضوعية وواقعية لأداء الوحدات وأن مرونة تصفية الأرباح المتاحة ووجود البدائل المعروفة للسياسات المحاسبية يعد أسلوب كبير في جودة الأرباح وأن استخدام التقدير على القيمة العادلة يؤثر ذلك على الأرباح	ضرورة تأثير قياس القيمة على سلوك واتجاهات الأدارة فى تحقيق الأهداف وخاصة فى القطاع المصرفى من اجل تحسين جودة الأرباح فى تقدير القيمة العادلة.

(١) عادل حسن النصيرات، "معوقات تطبيق القيمة العادلة وانعكاساتها المتوقعة على دخل الشركات في ضوء تبنى المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية – دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ٢٠١٥، ص٤١٤.

(٢) معتز عبد الحميد على، "أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على تنشيط سوق الأوراق المالية الليبي: دراسة ميدانية على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع، ٢٠١٥، ص٢٥٧.

(٣) وليد الطيب عمر خالد، "أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي في السودان"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني، جامعة عمان، العدد الخامس، ٢٠١٦، ص ٢٥٥.

اسم الدراسة	سنة النشر	اسم الباحث	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة	التوصيات
أثر الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS على التباين المعلوماتى وتكلفة رأس المال لتحسين جودة الأرباح على المحاسبة – دراسة تطبيقية.(١)	٢٠١٧	أكرم سامي مرقص	تحديد أن الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS كأحد المحددات الرئيسية التي تساعد في الحد من اتساع عدم تكامل المعلومات بين الأطراف المتعاملين بسوق الأوراق المالية المصرية وتحليل انعكاسات ذلك على تخفيض تكلفة رأس المال.	توجد علاقة موجبة ذات صلة ودلالة إحصائية في تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولي IFRS على مقومات العلاقة بين الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات لتخفيض تكلفة رأس المال وتحسين جودة الأرباح مما يدل على تطبيق المعاير الدولية للتقرير المالي IFRS.	ضرورة الأتزام بالمعايير الدولية والعمل على تحسين جودة الأرباح من خلال اظهار كافة المعلومات التى تحدد تكلفة راس المال من اجل تحسين جودة التقارير المالية.
دور مراقب الحسابات تجاه تصحيح الاستثمارات المالية في ظل مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة.(٢)	٢٠١٧	سيد شريف عبد الوهاب	هدفت الدراسة إلى توضيح مدى حاجة مراقب الحسابات لفهم قياسات القيمة العادلة، وتحديد ما هي خطوات المراجعة لتحقق من قياس القيمة العادلة.	▪ أن هناك صعوبة لمراجعة الحسابات وقياس القيمة العادلة متمثلة في وضع التغييرات لقياس الأحداث والطرق المستقبلية. ▪ يجب على مراقب الحسابات فهم عمليات المنشأة ليكون قادراً على معرفة كيف يتم حساب القيمة العادلة من جانب الأوراق ومدى القدرة على وضع التقديرات واقتراحات تحسينها.	يوصى الباحث مراقب الحسابات باستخدام الافكار المقترحة من مراقب الحسابات تجاه مراجعة القيمة العادلة للأستثمارات المالية وكذلك اجراءات واشارات كمؤشر لهم فى مراجعة القيمة العادلة.
معوقات قياس القيمة العادلة في محاسبة الأصول البيولوجية وفق المعيار الدولي (رقم٤١).(٣)	٢٠١٧	سناء جودة محمد	بيان المعوقات التي تواجه الشركات الزراعية الأوربية من وجهة الزراعة لتحقيق تصميم جميع البيانات اللازمة كأساس قياس القيمة العادلة مرتبطة بمعالجة الأصول البيولوجية.	تم التوصل إلى عدة توجهات كان أبرزها ضرورة اتفاق منظمة قمة المحاسبة على أسلوب أو طريقة منسقة لقياس القيمة العادلة للأصول البيولوجية لزيادة إمكانية فهم ومقارنة التقارير المالية بإتباع الطريقة التي تعتبر أكثر ملاءمة وموضوعية.	ان الألتزام بقياس القيمة العادلة يحقق الثقة بين الأصول البيولوجية لزيادة امكانية امكانية وفهم التقارير المالية الملاءمة.

(١) أكرم سامي مرقص، "أثر الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS على التباين المعلوماتى وتكلفة رأس المال لتحسين جودة الأرباح المحاسبية – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ٢٠١٧.

(٢) سيد شريف عبد الوهاب، "دور مراقب الحسابات تجاه تقييم الاستثمارات المالية في ظل مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها, ٢٠١٧.

(٣) سناء جودة محمد، معوقات قياس القيمة العادلة في محاسبة الأصول البيولوجية وفق المعيار الدولي (رقم ٤١)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد الواحد والثلاثون، ٢٠١٧، ص ٢٤٦.

اسم الدراسة	سنة النشر	اسم الباحث	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة	
The predictive ability of investment property fair value adjustment under IFRS and the role of accounting conservatism( )	2017	Sati p. bandyo padhyey and Others	هدفت الدراسة إلى معرفة أن المستثمرين لدى تقييمهم للأصول والالتزامات عن طريق إجراء اختبارات لفحص الفرضية التي تقول أن المستثمرين عن القيمة العادلة قابلة للتطبيق علما بأن المستثمرين غير مؤيدين للاتجاه القيمة العادلة.	توصلت النتائج إلى أن نتائج التجربة بأن المستثمرين سيكونون أكثر ميلا لاستخدام القيمة العادلة باعتبارها القياس الملائم للالتزامات المالية فيما لو تم تزويدهم بالمعلومات الاقتصادية والالتزامات المالية كما هي بنتائج الاستحقاق.	ضرورة تفعيل تقييم الأصول والألتزامات وتحفيز المستثمرون على استخدام القيمة العادلة فى تطبيق تقييم الأصول والألتزامات للقياس الملائم من خلال المعلومات المحاسبية.
Fair value measurement and accounting restatements ( )	2017	Yi-hung lina and others	هدفت الدراسة التي شملت قياس القيمة العادلة واستعراض الأبحاث والأدلة التجريبية ذات الصلة في الجدل حول القياس القيمة العادلة وكذلك الأزمة المالية واختلافات معيار ١٥٧ كما تم فحص محاسبة القيمة العادلة في ثلاث مستويات المستوى الأول الأصول والالتزامات.	كشفت الدراسة أن استخدام قياس القيمة العادلة في الأسواق المنظمة يمكن أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية للأصول المستوى الأول والتي يمكن المحاسبة عنها بالقيمة العادلة والتي يمكن أن تساعد بطريقة مباشرة بالمستويين في التوصل إلى ملاءمة القيمة العادلة لظروف السوق.	ضرورة استعراض الابحاث ذات الصلة حول القياس المحاسبى للقيمة العادلة والعمل على تطوير المستويات الثلاثة لقياس القيمة العادلة ومدى اختلاف معيار ١٥٧ ومعيار قياس القيمة العادلة IFRS13
auditors and net transfers of level 3 fair-valued financial instruments( )	2017	mark kohlbeck and others	اقتراح إستراتجية لمعالجة المشكلات التي يتحقق في تطبيق مفهوم القيمة العادلة وكذلك الصعوبات الناتجة عن التطبيق خصوصا فيما يتعلق بالقياس والعرض والإفصاح عن القيمة العادلة في المستوى الثالث وبيان مدى تأثير ذلك على قرارات المستثمرين.	كما تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها وجود صعوبات تعيق القيمة العادلة كما أن أهمها عدم توافر شروط السوق النشط ووجود مشاكل محاسبية ناتجة عن تطبيق القيمة العادلة في المستويات الثالث منها يتعلق بكل من الاعتراف والقياس والعرض.	ضرورة اظهار بعض الدراسات فى قياس القيمة العادلة للأسهم والأفصاح عنها حيث أن الهدف الأساسى من قياس القيمة العادلة هو تقدير القيمة السوقية من خلال المستويات الثلاثة وتأثير ذلك على قرارات المستثمرين.
Determinants of discretion any fair value measurements the case of level3 assets in the banking sector( )	2017	Daifei yao and others	هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة ودور الفعل العالمية والمحلية حول استخدامها والتعرف بمعايير المحاسبة الدولية التي تناولت محاسبة القيمة العادلة ودورها في عملية التخطيط ومدى إضافة التزام بالقياس والإفصاح نحو القيمة العادلة.	كما توصلت النتائج إلى توزيع على عينة عشوائية في شركات تدقيق حسابات البنوك حيث توصلت إلى انه يتم تطبيق معيار القيمة العادلة من خلال القياس والإفصاح إضافة إلى معايير التي بها صلة ولها علاقة بالقيمة العادلة	العمل على تحسين التخطيط الملائم ومدى تفعيل القياس المحاسبى فى عملية التخطيط ومدى علاقتها بالقيمة العادلة.

(1) Sati P.bandyo Padhyey, Changling Chen And Mindywolfe, "The Predictive Ability Of Investment Property Fair Value Adjustment Under Ifrs And The Role Of Accounting Conservatism", Advances In Accounting , 2017, PP.1-2.

(2) Yi-Hung Lina, Steveline, Jamesm For Naro And Huawel Solomon Huang, "Fair Value Measurement And Accounting Vestatments", Advances in Accounting, 2017, PP.30-31.

(3)Mark Kohlbeck, Thomas Smith And Advina Valencia,"Audtors And Net Transfers Of Level 3 Fair-Valued Financial Instruments", advances in accounting, 2017, PP.27-28.

(4) Daifei Yao, Majella Parcy, Jenny Stemart Andfang"Determinants of Discretion Any Fair Value Measurments The Case Of Level3 Assets In The Banking Swctor", Accounting And Finace, 2017, PP.1-2.

اسم الدراسة	سنة النشر	اسم الباحث	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة	
Fair value measurement and mandated accounting changes the case of the Victorian roil track corporation(1)	2017	Malcolm abboit and angele tan-kantor	استهدفت الدراسة قياس القيمة العادلة للأصول وكذلك مستويات تقييم الأصول لتقدير قيمة الموجودات وذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية والقيمة العادلة التي تعبر تعبير ملائم في تقييم الأصول ومن المستوى الاقتصادي.	توصلت الدراسة إلى أن اختيار إعادة التقييم للأصول باستخدام التكلفة التاريخية أو بالقيمة العادلة على الممتلكات في تقييم الأصول بشأن قياس القيمة العادلة وفقا لمستويات القياس الثلاث.	اهتمت هذة الدراسة بالقياس المحاسبى وضرورة تفعيل القيمة العادلة من خلال المعايير الدولية والتى تعتبر بشكل ملائم فى تقييم الأصول والألتزامات ومدى تقييمهم بالقيمة العادلة.
Values Soccially conscious behavior and consumption emotions as predictors of Canadians intent to buy fair trade products(2)	2017	Riadh ladhari and nina michele tchetgna	هدفت هذه الدراسة إلى مدى ملاءمة مقاييس الدخل عينة على أساس القيمة العادلة وتحديد المحددات الرئيسية مثل القياس والعرض المحاسبي من حيث المعلومات النوعية والكمية.	كما توصلت هذه الدراسة إلى أن التغير في صافى الدخل يفوق بدلالة الإحصائية عن تقييم الأصول المالية وان تقييم الأصول المالية المتوفرة للبيع كما أخذت النتائج إلى عدم وجود فرق بين التغيير في صافى الدخل والناتجة عن تقييم الأسثمارات.	ضرورة تفعيل الملائم فى تقييم القيمة العادلة وكذلك التغير فى صافى الدخل وكذلك حقوق الملكية من خلال قياس الأمثل لقياس القيمة العادلة.

تقييم أدبيات الفكر المحاسبى التى سبق تناولها :

في ضوء حدود المسح الذي أجراه الباحث للدراسات السابقة اتضح للباحث ما يلى:

١- معلومات القيمة العادلة أكثرملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية حيث أنها تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر كما أنها تسهل من عملية تقييم أداء الماضي والتنبؤات المستقبلية.

٢- الأزمة المالية العالمية نشأت من عوامل اقتصادية متعددة وليست معايير محاسبية وأن القيمة العادلة ليست هي السبب في حدوث الأزمة بل كانت الدافع منها الوقوف على أسباب الأزمة ومحاولة علاجها، فالقيمة العادلة تعكس تقديرات الأسواق للأوضاع المحاسبية السائدة.

(1) Malcolm Abbott And Angela Tan-Kantor, "Fair Value Measurement And Mandated Accounting Changes The Case Of The Victorian Roil Track Corporation "Astralian Accounting Review", 2017, PP.1-3.

(2) Riadh ladhari and nina michele tchetgna, "Values Socially Conscious Behavior And Consumption Emotionsas Predictors Of Canadians Intent To Buy Fair Trade Products" Willey International Journal Consumer Studies, 2017, PP.1-2.

٣- اتفقت العديد من الدراسات السابقة أن نشر المعلومات التي تم تقييمها بالقيمة العادلة يوفر قياس أكثر واقعية وملاءمة لكل من الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، ويخلق نوعا من الشفافية والثقة لدى مستخدمي التقارير المالية، عن نموذج التكلفة التاريخية الذي أصبح أقل ملاءمة.

٤- اهتمت معظم الدراسات في قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها بالتركيز على المعيار الأمريكي رقم (١٥٧)، كما تناولت نتائج العديد من تلك الدراسات السابقة بعض الانتقادات إلى المعيار الأمريكي رقم (١٥٧)، حيث أنة كان السبب الرئيسي في ظهور أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨م مما تسبب إلى تضخم في صافى الدخول الحقيقية وتضخم المركز المالي للبنوك والشركات من خلال إدارة الأرباح، وقد ساهمت تلك الانتقادات من وجهة نظر الباحث في ظهور معيار التقرير المالي الدولي رقم13 IFRS الخاص بقياس القيمة العادلة.

ويرى الباحث أن الدراسات السابقة قد أثبتت أهمية المعلومات المحاسبية ومدى منفعتها للمستثمرين والتي تشير إلى أساليب القياس المقترحة للقيمة العادلة إلى أن القيمة السوقية هي أسلوب التقييم الأول الذي يجب أن تقدر في ضوئه القيمة العادلة، وبالتالي فإن القيمة العادلة أعم وأشمل من القيمة السوقية، **ولكن يتساءل الباحث هنا عما إذا كانت القيمة السوقية تفي بمقومات القياس المحاسبي؟** إن هدف FASB طويل الأجل هو قياس الأصول والالتزامات طويلة الأجل بالقيمة العادلة على أنه انتشار خشية من المحاسبين من أسلوب القيمة الحالية (أداة القياس المحاسبي اللازم استخدامها للأتفاق مع مقومات القياس المحاسبي) لما يرتبط بها من تقديرات وزيادة مسئولية المحاسبين وخشية المساءلة القانونية خاصة مع الانهيارات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وصدور قانون ساربينز أوكسلي الذي أكد على مسئولية المعدين والمراجعين عن افتراضاتهم ووصلت العقوبات إلى تقييد الحرية، في ظل هذه المشاكل كان التسويق الأفضل للقيمة العادلة يرتبط باستخدام القيمة السوقية كأداة أولية للقياس إلا أن معظم الاقتصاديون يرون أن القيمة المحاسبية لعناصر التقارير المالية لن تتحقق إلا مع استخدام القيمة الحالية كأداة للقياس، كما أن القيمة العادلة أشمل من القيمة السوقية حيث تشملها في طياتها, كما أنه من الضروري سيادة أسلوب القيمة الحالية كبديل أول لقياس القيمة العادلة وليس القيمة السوقية لما قد يرتبط بالأخيرة من تلاعبات وعدم إمكانية الوصول للأسعار الحقيقة مع تعدد الأسواق واحتمال وجود إكراه أو احتكار، وفي ضوء ما سبق استخدامها كأداة للقياس بسيادة القيمة الحالية كمدخل أساسي للقياس باستخدام القيمة العادلة.

المبحث الثاني
التطور الفكري للقيمة العادلة في ضوء جهود المنظمات المهنية

يهدف هذا المبحث إلى بيان التطور فى معايير المحاسبية التى اهتمت بالقيمة العادلة والتعديلات التى تمت عليها والهدف من تلك التعديلات (أو المشاكل التى عالجتها تلك التعديلات) كما أن مجموعة من القواعد المحاسبية تم الاتفاق والتعارف على استخدامها كمرشد أساسي لتحقيق تجانس المعالجات في قياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وإيصال هذه المعلومات إلى الأطراف ذات العلاقة التي تستفيد منها، كما اقتصرت الدراسة على معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أحد أهم المنظمات المالية المحلية على المستوى الدولي فضلا عن تطرقه لمعايير المحاسبة الدولية باعتبارها المرجعية للعديد من المنظمات المحلية المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية، يتناول الباحث فيما يلي جهود المنظمات المهنية لمعايير القيمة العادلة:

١/٢/١ معايير تناولت القيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB):

يمكن اعتبار المعيار (FASB157) من أهم المعايير الأمريكية المتعلقة مباشرة بقياس القيمة العادلة، وقد صدر هذا المعيار في سبتمبر عام ٢٠٠٦، على أن تُلزم المنشآت الأمريكية بضرورة تطبيقه ابتداءً من نوفمبر عام ٢٠٠٦، وقد جاء ظهور هذا المعيار بعد تعدد استخدام مدخل القيمة العادلة في العديد من المعايير الأخرى، وهو ما دعى إلى ضرورة وجود معيار يركز على القيمة العادلة فقط بغرض وضع إطار فكري لها ومناقشة وتحديد طرق وكيفية القياس والإفصاح عنه، حيث أكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن هذا المعيار يُعد إطاراً عاماً لقياس القيمة العادلة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) General Accepted Accounting Principals في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تُعتبر امتداداً للمعايير السابقة المتعلقة بالقيمة العادلة[١].

تعرضت المعايير المحاسبية للقيمة العادلة للعديد من الانتقادات وخاصة معيار المحاسبة الأمريكي(FASB157) حيث دعا أعضاء الكونجرس الأمريكي للبورصة الأمريكية (SEC) بوقف العمل بهذا المعيار ولو بصفة مؤقتة بعد أن وجهت إلية الاتهامات بالمساهمة في تضخم قيم

(١) وليد شحاتة محمد، استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص٣٥.

العقارات وبالتالي القروض العقارية الممنوحة مما ترتب علية تضخم في السندات العقارية التي أدت إلى حدوث الأزمات العالمية.[١] وقد عارض وجهة النظر السابقة كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي(FASB) وكذلك سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC) على أساس أن استخدام مدخل القيمة العادلة لم يكن السبب في حدوث الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية.[٢] وإنما ترجع تلك الأزمات إلى إساءة استخدام أساليب قياس القيمة العادلة في التلاعب في نتائج الأعمال من خلال ممارسة المحاسبة الابتكارية كما حدث في شركة أنرون حيث قام مجلس الإدارة بالتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول واثبات مكاسب غير محققة بقائمة الدخل مما أدى إلى تضخيم الربح بشكل غير حقيقي واثبات أرباح وهمية.[٣]

٢/٢/١ المعايير المرتبطة بالقيمة العادلة والصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC) :

أنشأ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لغرض إصدار ونشر معايير المحاسبة على المستوى الدولي في محاولة لتضييق مجالات بخلاف معايير المحاسبة المحلية المستخدمة في كل دولة، ولكي تصبح التقارير المحاسبية ذات قبول عالمي من جانب المستثمرين الدوليين.

وقد شارك IASC في الجهود الرامية لصياغة نظرية جديدة للمحاسبة المالية تعتمد على مفاهيم القيمة العادلة حتى تكون ديناميكية ومواكبة للتطورات الحديثة.

ويعرض الباحث فما يلي أهم متطلبات القياس المحاسبي وفقا للإصدارات المحاسبية ذات الصلة بمحاسبة القيمة العادلة على المستوى الدولي:

أولا : معيار المحاسبية الدولي (IAS 25):

صدر المعيار الدولي رقم (٢٥) بعنوان الأدوات المالية [٤]، ويطبق على الأدوات المالية ضمن الالتزامات أو حقوق الملكية وإجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية. ويطبق على تصنيف الأدوات المالية – من وجهة نظر المصدر – ما بين أصول مالية

(1) Chistion Laux & Christian Leuz"Sondheimer Professor of International Economics, Finance and Accounting, The ECGI Finance" Working Paper, 2009, P30, Available at : www.ssrn.com, accesson : 23/1/2016.

(2) Michel L, Magnan, "Fair Value Accounting and The Financial Crisis Massenger or Contributor?" Accounting Perspectives, Volume 3, Issue 3,August 2009, PP.189-213.

(٣) د/ غادة أحمد نبيل إبراهيم، "آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠١٦، ص١٠٦٢.

(٤) مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، فقرات ١١-١٤، ٢٠١٥.

والتزامات مالية وأدوات حقوق الملكية وكذلك على تصنيف ما يرتبط بها من فوائد ذات صلة، والأرباح والخسائر والمكاسب وكذلك الظروف التي يجب فيها إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.

ويفرق المعيار بين القيمة العادلة والقيمة السوقية، حيث يعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن أن يتم على أساسها استبدال أصل بين مشترى يتوافر له الدراية والرغبة في الشراء، وبائع يتوافر له الدراية والرغبة في البيع في معاملة متكافئة بينهما، بينما يعرف القيمة السوقية بأنها القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع استثمار معين في سوق نشط.(١)

ثانيا: معيار المحاسبة الدولي IAS 32:

صدر معيار المحاسبة الدولي (IAS 32) لأول مرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في يونيو عام (١٩٩٥) **بعنوان الأدوات المالية: الإفصاح والعرض** (الذي يقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٢٥) وتم إجراء عدة تعديلات على المعيار وكان آخرها تقسيم المعيار إلى معياريين منفصلين في أغسطس من العام (٢٠٠٥) حيث تم إعادة إصدار المعيار (IAS 32) مرة أخرى ولكن بعنوان جديد هو الأدوات المالية ، بينما تم إصدار معيار مستقل للإفصاح وهو المعيار رقم (IFRS 7) بعنوان الأدوات المالية.

يهدف هذا المعيار (IAS32)(٢) إلى تحديد أسلوب المحاسبة بالنسبة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع وكيفية عرض العمليات غير المستمرة والإفصاح عنها، ويتطلب هذا المعيار – على وجه الخصوص – ما يلي:

أ) قياس الأصول التي تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل مع التوقف عن حساب أي إهلاك لتلك الأصول.

ب) عرض الأصول التي تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع منفصلة في قائمة المركز المالي كما تعرض نتائج العمليات غير المستمرة منفصلة في قائمة الدخل، ويحدد المعلومات الخاصة بها التي يجب الإفصاح عنها، وتنطبق متطلبات الإفصاح على تصنيف الأدوات المالية – من وجهة نظر المصدر – ما بين

(1) Song, C. J. An Evaluation of FAS 159 fair value Option: Evidence From The Banking Industry, Sep, 2008, Avilable on line at : http://ssrn.com /abstract =1279502

(٢) مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، فقرات ٤ –٥، ٢٠١٥.

أصول مالية والتزامات مالية وأدوات حقوق ملكية، وكذلك على تصنيف ما يرتبط بها من فوئد وتوزيعات أرباح ومكاسب وخسائر، وكذلك على الظروف التي يجب فيها إجراء المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.

تسرى متطلبات التبويب والعرض المنصوص عليها في هذا المعيار على جميع الأصول غير المتداولة المعترف بها وعلى جميع مجموعات أصول المنشأة التي سيتم التخلص منها، كما تسرى متطلبات القياس في هذا المعيار على جميع الأصول غير المتداولة المعترف بها والمجموعات التي سيتم التخلص منها (الواردة في الفقرة "٤")، فيما عدا تلك الأصول الواردة في الفقرة "٥" والتي من المزمع أن يستمر قياسها طبقاً للمعيار المشار إليه.

القياس المحاسبي للأصول غير المتداولة وفقا للمعيار (IAS 32) :[١]

يفرق المعيار بين السوق النشط والسوق غير النشط عند قياس الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجاري التخلص منها) والمحتفظ بها لغرض البيع، وفى حالة عدم توافر السوق النشط للأدوات المالية يتم استخدام مجموعة من الأساليب لتقدير القيمة العادلة، تتمثل فيما يلي:

١- القيمة السوقية لأداة مالية متشابهة.

٢- تحليل التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم مساوي لمعدل الفائدة السائدة في السوق

٣- نماذج تسعير الخيارات.

٤- نماذج مصفوفة التسعير.

ثالثا: معيار المحاسبة الدولي (IAS 39):

صدر معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) لأول مرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في مارس عام (١٩٩٩) بعنوان الأدوات المالية: الاعتراف والقياس (الذي يقابله معيار المحاسبة المصري ٢٦)، ليحل محل المعيار (٢٥) وتم أجراء عدة تعديلات طفيفة علية من جانب اللجنة في نوفمبر (٢٠٠٠). واعترف المعيار لأول مرة بالمشتقات المالية في صلب القوائم المالية، ولم تعد خارج الميزانية كما كان قبل صدور هذا المعيار، باستثناء المشتقات المالية التي تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة أو عقد ضمان مالي.

(١) مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB٢٠١٥، فقرات ١٥ -١٩.

ومع إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في ابريل (٢٠٠١) ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وضع المجلس المعيار (IAS 39) كجزء من مشروع لتحسين معايير المحاسبة عن الأدوات المالية، ويهدف هذا المشروع إلى تقليل التعقيد من خلال توضيح وإضافةالإرشادات وإلغاء التناقضات الداخلية ودمج عناصر من تفسيرات لجنة التفسيرات الدائمة في المعيار. أما بالنسبة للمعيار (IAS 39) قد وضع إرشادا عاما غير منفصل لكيفية تطبيق مقاييس القيمة العادلة في حالة عدم توافر سوق نشطة [١] فكان هدف المجلس هو إجراء مراجعة محدودة لتوفير إرشادات إضافية حول موضوعات مثل إلغاء الاعتراف، وكيفية قياس الأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة، وكيفية تقييم اضمحلال القيمة، وكيفية تحديد القيمة العادلة وبعض جوانب محاسبة الحماية (أو التحوط).

وفى يونيو (٢٠٠٥) أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB [٢] تعديلات على المعيار تسمح اختياريا للشركة بتحديد أصل أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول أو الالتزامات المالية أو كلاهما) عند الاعتراف الأولى على أنة سيتم قياسه بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر وهو مايسمى اختيار القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات المالية Fair Value Option على نحو مماثل لما ورد في المعيار الأمريكي (١٥٩).

يصنف المعيار (IAS 39) الأدوات المالية إلى أربع مجموعات رئيسية لأغراض القياس، بدلاً من التصنيف السابق للمعيار (IAS 25) كما يلي:

المجموعة الأولى: الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وتضم هذه المجموعة فئتين من الأصول المالية أو الالتزامات المالية يتم الإفصاح بشكل مستقل عن كلا منهما هما:

١- الأصول المالية أو الالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة HFT:

تصنف الأصول المالية أو الالتزامات المالية على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان حققت أحد الشروط التالية:

أ) إذا تم شرائها بشكل رئيسي لغرض بيعها في المستقبل القريب.

---

(١) محمد حسين أحمد، حنان جابر حسن، محمد عزت عبد التواب، تطوير المحاسبة عن التصنيف والقياس المحاسبي للأصول المالية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد ٤، مجلد ٢٧، ٢٠١٣، ص ٢٥٦.

(٢) مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، 2015، فقرات 2 -9.

ب) إذا كانت جزء من محفظة أدوات مالية محدودة يتم إدارتها معا والتي يوجد بشأنها دليل على وجود معاملات فعلية حديثة تؤيد وجود نمط لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل.

ج) إذا كانت من المشتقات المالية التي تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة أو عقد ضمان مالي.

ومن أمثلة الالتزامات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة: الأوراق المالية المباعة بينما تكون الأوراق المالية الأساسية قد تم اقتراضها لتمويل أنشطة تجارية.

رابعاً : معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 7):

في السنوات الأخيرة تطورت الأساليب المستخدمة من جانب الشركات لقياس وإدارة التعرض للمخاطر الناجمة عن الاستحواذ على الأدوات المالية، وتطورت أيضا مفاهيم إدارة المخاطر واكتسبت قبولا عاماً، بالإضافةإلى ذلك اقترحت عدة مبادرات من القطاع العام والقطاع الخاص إدخال تحسينات على إطارالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الاستحواذ على الأدوات المالية.

كما يعتقد (IASB) بأن مستخدمي القوائم المالية بحاجة لمعلومات عن المخاطر حيث أن هذه المعلومات يمكن أن تؤثر على تقييم المستخدمين للمركز المالي والأداء المالي للشركة وعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. ولذلك فإن المزيد من الشفافية بشأن هذه المخاطر تتيح للمستخدمين الحكم بناء على معلومات أفضل حول المخاطر والعوائد.

ولذلك فقد رأى (IASB) أن هناك حاجة لمراجعة وتحسين الافصاحات الواردة في المعيار (IAS30) الافصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة والمعيار(IAS 32) الأدوات المالية: العرض والإفصاح، وكجزء من هذه المراجعة قام المجلس بإصدار المعيار رقم (IFRS7)[1] بعنوان الأدوات المالية، الإفصاح لإزالة الافصاحات المتكررة وتبسيط الافصاحات حول تركيزات المخاطرة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والواردة في المعيار (IAS 32).

وينطبق المعيار (IFRS7) على جميع المخاطر الناجمة عن جميع الأدوات المالية، كما ينطبق المعيار على جميع الشركات، التي لديها عدد قليل من الأدوات المالية (مثل المؤسسات الصناعية التي تعتبر حسابات القبض وحسابات الدفع هي أدواتها المالية الوحيدة).

(1) Financial Accounting Standard Board, IFRS 7, "Financial Instruments Disclosure" IASB: London, United Kingdom,2008.

خامسا : معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) :

تعرض المعيار (IAS 39) لانتقادات واسعة بسبب صعوبته وتعقيداته المتعددة، كما أنة في ابريل (٢٠٠٩) وكرد فعل للازمة المالية العالمية، قام رؤساء دول مجموعة العشرين (G20) ومجلس الاستقرار Financial Stability Board المالي وعدد من أصحاب المصلحة من المستثمرين بدعوة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB للتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكيFASB من أجل تخفيض تعقيدات معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية من خلال العمل على تطوير معايير المحاسبة المالية الموجودة حاليا.(١)

وفى ضوء ذلك أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروع استبدال معيار المحاسبة الدولي(IAS39) بالمعيار الجديد (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية، على أن يتم تقسيم المشروع إلى ثلاث مراحل كما يلي:

- **المرحلة الأولى:** تصنيف وقياس الأدوات المالية (صدرت في نوفمبر ٢٠٠٩).
- **المرحلة الثانية:** المحاسبة عن الاضمحلال في القيمة وإلغاء الاعتراف بالأدوات المالية (صدرت في أكتوبر ٢٠١٠).
- **المرحلة الثالثة:** محاسبة التحوط أو التغطية أو الحماية (من المتوقع صدورها في يونيو ٢٠١١).

وبصدور المرحلة الثالثة من المعيار (IFRS9) يكتمل بذلك مشروع استبدال معيار المحاسبة الدولي(IAS39) على أن يدخل حيز التنفيذ اعتبار من أول يناير ٢٠١٣ مع السماح بالتطبيق المبكر.

سادسا : معيار المحاسبة الدولي رقم ١٣ "قياسات القيمة العادلة"(٢) : IFRS 13 Fair Value Measurement

صدر هذا المعيار عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كاستجابة للأصوات المنادية بتحسين وتطوير طرق وأساليب قياس القيمة العادلة بما يؤدى إلى قياس قيم عادلة ملاءمة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها، الأمر الذي يؤدى إلى إضافة المصداقية والشفافية

(1) G20,"Declaration on Strengthening the Financial System", London, April,2009, P.5 Available online at : http://www.g20.org/Documents/Fin_Deps_Fin_Reg_ Annex_020409-1615_Final.PDF.
(2) International Accounting Standard Board IFRS13 : "Fair Value Measurements" – IASB; May, 2011.

على المعلومات الواردة بالقوائم المالية التي تحتوي هذه المعلومات، ومن ثم ترشيد القرارات التي تؤدى في النهاية إلى استخدام الأمثل للموارد.

ويعتبر معيار التقرير المالي رقم (١٣) هو نتيجة جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) بهدف تقليل التشتت في قياس القيمة العادلة نتيجة كثرة المعايير التي تتطلب القياس أو الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات أو أدوات حقوق الملكية، بهدف الاتساق مع متطلبات القياس والإفصاح حول معلومات القيمة العادلة وقابليتها للمقارنة مع معايير التقارير المالية الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها[١].

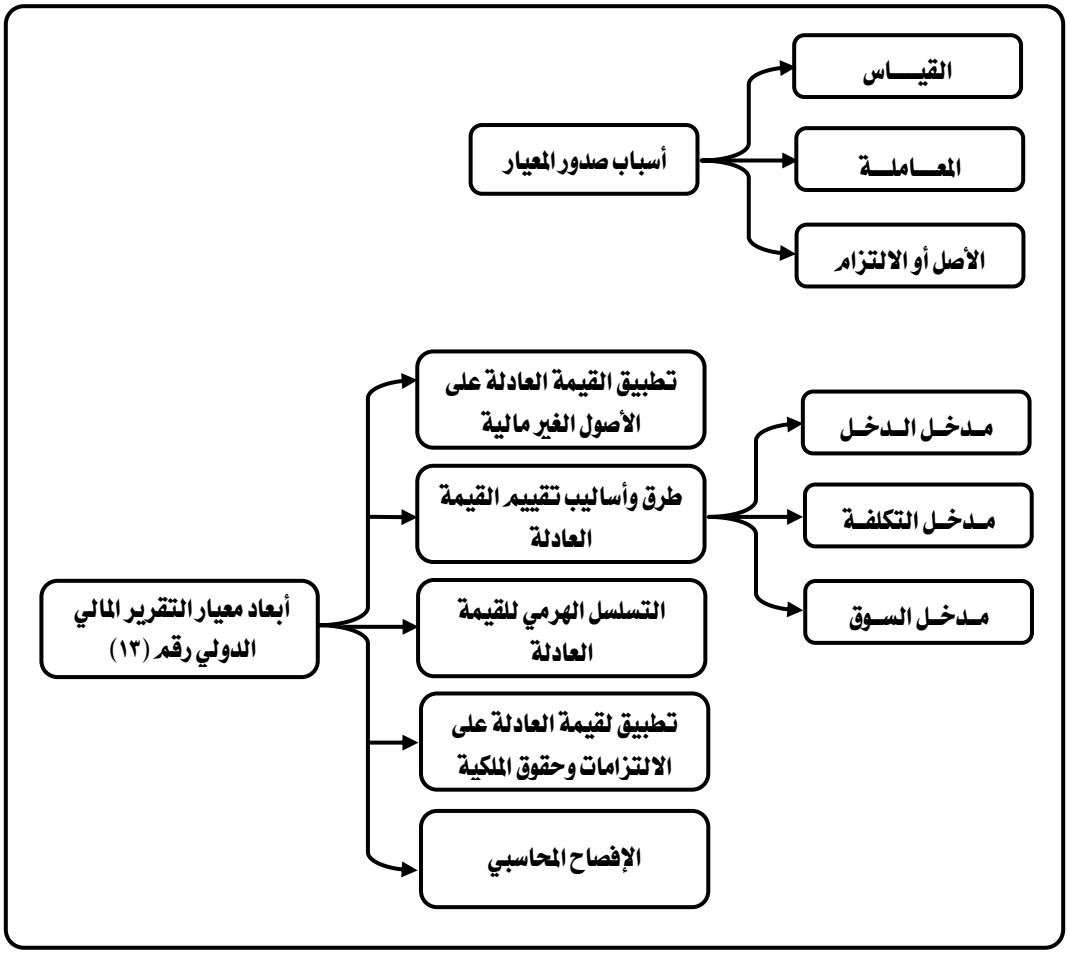

أبعاد معيار التقرير المعياري الدولي رقم (١٣)

(١) أيمن صابر سيد، "دراسة العلاقة بين القيمة العادلة لأسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق التقرير المالي الدولي رقم ١٣"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠١٧، ص ٧٠٨.

ويعرض الباحث فيما يلي مقارنة بين المعيار رقم ١٥٧ الصادر قبل الأزمة والذي كان ساري تطبيقه والعمل به قبل وأثناء الأزمة ومن ثم تمت المطالبة بتحسين وتطويره، وبين المعيار الدولي رقم ١٣ الصادر بعد الأزمة كاستجابة للمطالبة بالتحسين والتطوير.

جدول رقم (١) المقارنة بين المعيار الأمريكي رقم ١٥٧، والمعيار الدولي رقم ١٣.

وجه المقارنة	FAS 157	IFRS 13
مفهوم القيمة العادلة	هي السعر الممكن الحصول علية من بيع أصل أو دفعة لتسوية التزام بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس. (PP,2-5)	هي السعر الممكن الحصول علية من بيع أصل أو دفعة لتسوية التزام بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس. (PP,8-9)
مداخل القياس	يتضمن المعيار ثلاثة مداخل وهى : ✖ مدخل السوق. ✖ مدخل التكلفة. ✖ مدخل الدخل. (PP,18-20)	يتضمن المعيار ثلاثة مداخل وهى : ✖ مدخل السوق. ✖ مدخل التكلفة. ✖ مدخل الدخل. (61-66 Appendix PP,5-11)
أساليب القياس	✖ الأسعار المعلنة بالسوق. ✖ الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مماثلة في الأسواق النشطة. ✖ الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مماثلة في الأسواق غير النشطة. ✖ أساليب أخرى يمكن ملاحظتها في السوق تتضمن: معدلات الفائدة – منحنيا العائد ✖ أساليب بخلاف السوق وهى عبارة عن أساليب تطبيق مدخل الدخل وهى : ▪ نماذج تسعير المصفوفات أساليب القيمة الحالية. (15,24-30)	✖ الأسعار المعلنة بالسوق. ✖ الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مماثلة في الأسواق النشطة. ✖ الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مماثلة في الأسواق غير النشطة. ✖ أساسي أخرى يمكن ملاحظتها في السوق تتضمن: معدلات الفائدة – منحنيا العائد ✖ أساليب بخلاف السوق وهى عبارة عن أساليب تطبيق مدخل الدخل وهى : ▪ نماذج تسعير المصفوفات أساليب القيمة الحالية. (67-89, Appendix PP,10-11)
مستويات القياس	تتضمن ثلاثة مستويات يتم ترتيبها طبقا لأولوية القياس ودرجة الملاءمة : المستوى الأول : أسعار السوق المعلنة للأصل نفسه. المستوى الثاني : أسعار أصول مماثلة فيأسواق نشطة أو غير نشطة أو أي أساليب قياس أخرى تتم عن طريق السوق. المستوى الثالث : أساليب أخرى للقياس تعكس افتراضات الإدارة وبعيد عن السوق. (PP,22-31)	تتضمن ثلاثة مستويات يتم ترتيبها طبقا لأولوية القياس ودرجة الملاءمة : المستوى الأول : أسعار السوق المعلنة للأصل نفسه. المستوى الثاني : أسعار أصول مماثلة فيأسواق نشطة أو غير نشطة أو أي أساليب قياس أخرى تتم عن طريق السوق. المستوى الثالث : أساليب أخرى للقياس تعكس افتراضات الإدارة وبعيد عن السوق. (PP,72-90)

في ضوء ما سبق يتضح للباحث تطابق كل من المعيار الأمريكي رقم (١٥٧) قياسات القيمة العادلة الصادرة قبل الأزمة والمعيار الدولي رقم (IFRS 13) قياسات القيمة العادلة الصادر بعد الأزمة كاستجابة للمطالبة بتحسين وتطوير القياس عن القيمة العادلة، وقد أصدرت المجموعة الاستشارية المالية التي أعلن عن تشكيلها كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في ٢٠٠٩/١١/١٤، وأسندوا إليها دراسة وتحليل الأزمة من أجل تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية، التقرير النهائي لها في ٢٨ يوليو ٢٠٠٩ والذي ينص على أن نقاط الضعف الأساسية بإعداد التقارير المالية التي تؤدى إلى انخفاض مصداقية التقارير المالية وافتقارها للنزاهة والشفافية.

تتمثل في صعوبة تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة.حيث ساهمت الأخيرة في زيادة التقلبات بالنظام المالي، ولذلك أوصت المجموعة واضعي المعايير المحاسبية بعدة توصيات يؤدى تحقيقها إلى تحقيق فعالية التقارير المالية، وتتمثل هذه التوصيات في أنة يجب أن يتم تحسين وتطوير وتبسيط معايير الأدوات المالية كما أن دراسة هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) والتي كان هدفها الأساسي دراسة منهج المحاسبة عن القيمة العادلة وتحديد مدى مساهمتها في الأزمة توصلت إلى أن المحاسبة عن القيمة العادلة تؤدي إلى التقلبات الدورية Procyclicality بالإضافة إلى أن القيمة العادلة لايكون موثوقا بها في حالة غياب الأسعار السوقية المعلنة.(١)

٣/٣/١ معايير المحاسبة المصرية:

كما ينبغي أن يتم التعرف على أهم المشكلات المرتبطة بالقياس المحاسبي للقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية المصري، حيث تبدأ مشكلات قياس القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الظهور في حالة غياب كفاءة سوق الأوراق المالية، وبالتالي تنشأ الحاجة إلى نموذج القياس العادل. ويمكن للباحث تحليل هذه المعايير كما يلي:

ورد في تقدير معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار رقم ٢٤٣ الصادر من وزير الاقتصاد عام ٢٠٠٦ أن معايير المحاسبة المصرية قد أُعدت طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، باستثناء عدد قليل جداً من الاختلافات– بشكل قد لا يُذكر– بما يلائم البيئة المصرية،

(١) ظاهر القشى، "مسئولية معايير محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية وأثر ذلك على ثقة المستثمرين بالإفصاح المحاسبي"، الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، ٢٠-٢١ أكتوبر، ٢٠٠٩، ص ص١١-١٢.

حيث جاء المعيار المصري رقم (٢٥) موازياً للمعيار الدولي رقم (٣٢) في الإفصاح وعرض الأدوات المالية، وكذلك المعيار المصري رقم (٢٦) موازياً للمعيار الدولي رقم (٣٩) في الاعتراف وقياس الأدوات المالية، وكذلك المعيار المصري رقم (٣٤) موازياً للمعيار الدولي رقم (٤٠) في معالجة الاستثمار العقاري، وأخيراً المعيار المصري رقم (٣٥) موازياً للمعيار الدولي رقم (٤١) في معالجة الأصول البيولوجية.

تشمل هذه المعايير معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) عام ٢٠١٥ بعنوان قياس القيمة العادلة ويهدف هذا المعيار إلى تعريف القيمة العادلة، ووضع إطار لقياسها وتحديد الإصلاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة[١] تعتبر القيمة العادلة قياسا قائما على السوق، وليس خاص بمنشأة بذاتها. وبالنسبة لبعض الأصول والالتزامات، يمكن أن تكون هناك معاملات سوق ملحوظة أو معلومات سوق متوفرة. وبالنسبة لبعض الأصول والالتزامات الأخرى، فإن معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق قد لا تكون متوفرة. غير أن هدف قياس القيمة العادلة في كلتا الحالتين لا يتغير وهو تقدير السعر الذي تستند عليه معاملة منظمة Orderly transaction لبيع الأصل أو تحويل الالتزام بين المشاركين في السوق Market participants في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج Exit price في تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك في السوق يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام).

أن المعايير المصرية اقتصرت على تعريف القيمة العادلة من زاوية الأصول فحسب على خلاف ما أوردته المعايير الدولية في هذه الناحية[٢]، وعندما يكون سعر أصل أو التزام مماثل غير ملحوظ، تقيس المنشأة القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم مختلف يغلب عليه استخدام المدخلات الملحوظة.Observable inputs حيث أن قياس القيمة العادلة قائم على السوق، ويتم القياس باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر، ونتيجة لذلك، لا تعتبر نية المنشأة للاحتفاظ بالأصل أوتسوية أو الوفاء بالالتزام أمرا ذا علاقة عند قياس القيمة العادلة، كما

(١) غادة أحمد نبيل إبراهيم، آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة، دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠١٦، ص ص، ١٠٧٢-١٠٧٧.

(٢) الحسين محمد العزازى، القيمة العادلة للشركات المصرية تحت الخصخصة بين معايير المحاسبة المصرية والدولية، مجلة المال والتجارة، كلية العلوم الإدارية، اكادمية السادات، ٢٠١٨، ص٢٣.

أن تعريف القيمة العادلة يركز على الأصول والالتزامات لأنها الموضوع الأساسي للقياس المحاسبي. إضافة لذلك، يطبق هذا المعيار على أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

كما يفترض معيار (٤٥) قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تتم إما في وجود السوق الأساسي للأصل أو الالتزام أو في حالة غياب السوق الأساسي، فيكون في السوق الأكثر نفعا للأصل والالتزام.

ويحدد المعيار المصري (٤٥) مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات وذلك لزيادة الثبات وقابلية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة، وتعطى الأولوية القصوى للأسعار المعلنة في أسواق نشطة أو الالتزامات المطابقة.

مدخلات أساليب التقييم:

- **مدخلات المستوى الأول:**

هي الأسعار المعلنة (غير المعلنة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس، والتقديرات الافتراضية عن ما يستخدم المشاركون في السوق[1] ويكون السعر المعلن في السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة ويتعين استخدامة دون تعديل لقياس للقيمة العادلة.

- **مدخلات المستوى الثاني:**

تتمثل في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوى الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي:

أ) الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.

ب) الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المماثلة في أسواق غير نشطة.

(1) XIAOFEI SONG, Value Relevance of Fair Value – Empirical Evidence of the Impact of market Volatility, December, 2014, PP, 95-95.

ج) المدخلات الملحوظة للأصل أو التزام عدا الأسعار المعلنة مثل: أسعار الفائدة ومنحنيات العوائد الملحوظة التي يتم الإعلان عنها بصورة دورية شائعة.

- **مدخلات المستوى الثالث:**

هي المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام ويتم استخدام المدخلات غير الملحوظة بقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر مدخلات ملحوظة ذات علاقة بحيث يتم الأخذ في الاعتبار المواقف التي يكون فيها نشاط السوق ضئيل للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس لاستخدام التقييم المستوى الثالث التقديرية[١]، ويجب على المنشأة تطوير المدخلات الغير ملحوظة باستخدام أفضل معلومات متوفرة وفقا للظروف والتي قد تتضمن البيانات الخاصة للمنشأة ويتطلب تعديل تلك البيانات في حالة وجود معلومات متوفرة بشكل معقول ولا تحتاج المنشأة إلى ببذل جهود مستفيضة للحصول على معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق ولكن يتعين عليها أن تأخذ في عين الاعتبار، كما أن جميع المعلومات المتعلقة بافتراضات المشارك في السوق والتي تتوفر بشكل معقول والمدخلات غير الملحوظة التي تم تطويرها وبذلك فهي تلبى هدف قياس القيمة العادلة[٢].

تحليل نتائج عرض معايير المحاسبة المالية والمرتبطة باستخدام القيمة العادلة:

في ضوء تناول الباحث عدداً من معايير المحاسبة المالية المهتمة باستخدام مدخل القيمة العادلة فقد تبلور لديه عدد من التعليقات والآراء التي يسردها في هذا الفصل، حيث يمكن عرضها حسب النقاط التالية:

١/٤/٥/١ تحليل نتائج عرض المعايير المهتمة بالقيمة العادلة في الولايات المتحدة الأمريكية FASB.

٢/٤/٥/١ تحليل نتائج عرض معايير المحاسبة المالية الدولية المهتمة بالقيمة العادلة.

حيث تناول الباحث كل نقطة من هذه النقاط من خلال العرض التالي:

(1) Daifei Yao, Majella Percy & Jenny Stwart, Determinants Of Discretonary Fair Value Measurments: The Case Of Level 3 Assets In The Banking Sector, july, 2016, P6.
(2) David B. Sutton, Carolyn J. Cordery & Tony Van zijl, The Purpose Of Financial Reporting : The Case For Cocherence in the Conceptuall Framework and Standards, A Journal of Accounting, Finance and Business Studies, 2015,PP.117-121.

١/٢/٢/١ تحليل نتائج عرض المعايير المهتمة بالقيمة العادلة في الولايات المتحدة الأمريكية FASB:

إن عرض عدد من معايير المحاسبة المالية المهتمة بالقيمة العادلة في الولايات المتحدة الأمريكية قد أوجد لدى الباحث عدد من الملاحظات الخاصة بتوجهات كلٍ من لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) التابع لها، يمكن إيجازها في:

١- يحسب للمنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية السبق في استخدام القيمة العادلة، فأول معيار تعامل مع القيمة العادلة ودعا لاستخدامه هو المعيار الأمريكي رقم (٦٧) والخاص بالاستثمار العقاري عام ١٩٨٢(FASB, Nov.1982)، فضلاً عن أنها أصدرت أول معيار يدعوا لاستخدام القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية وهو المعيار الأمريكي رقم (١٠٧) والخاص بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية عام١٩٩١، حيث يحسب لها قيادة الاتجاه نحو استخدام هذا المدخل في القياس.

٢- لم يتوقف استخدام القيمة العادلة على الأدوات المالية فقط، فعلى الرغم من أن بدايات استخدام القيمة العادلة وظهورها كان مع نشاط التأجير والاستثمار العقاري إلا أنه مع مرور الزمن فقد حدث تحول كبير نحو استخدام القيمة العادلة مع البنود المالية؛ سواء كانت أصولاً أو التزامات مالية، حيث كان استخدام القيمة العادلة في البدايات، تأجيراً أو استثماراً عقارياً، هو استخدام جزئي وفي حالات معينة للقياس، أما مع البنود والأدوات المالية فقد كانت القيمة العادلة هي المدخل الأساسي للقياس. حيث يعتقد الباحث أن هناك عدداً من الأسباب لهذا الاهتمام المتزايد باستخدامها في قياس الأدوات المالية فقط؛ لعل منها انخفاض موثوقيتها مع البنود غير المالية، خاصة مع عدم وجود أدلة إثبات لهذه القيمة العادلة. فضلاً عن بساطة حساب القيمة العادلة للأدوات المالية نظراً لتوافر أسواق نشطة بشكل سليم في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن استحواذ التعاملات في الأدوات المالية على جانب كبير من النشاط بالولايات المتحدة.

٣- الاتفاق بشكل رئيس على أن تاريخ القيمة العادلة هو تاريخ إعداد المركز المالي، ويستثنى من هذا المعيار رقم (١١٩) حيث إنه فتح الفرصة لأن يتم الأخذ بمتوسط القيمة العادلة للبند نفسه عن فترة القياس بين تاريخي أعلى وأدنى قيمة لهذا البند. إلا أن هذا الأسلوب يقدم نتائج أكثر دقة لكنه يحتاج إلى تكاليف أكبر قد تتجاوز عوائد الاعتماد على مدخل القيمة العادلة.

٤- إن استخدام القيمة العادلة للأدوات المالية والاعتراف بها قد مر على ثلاث مراحل للتطور، لعل **أول هذه المراحل** هي الاعتراف الجزئي بالقيمة السوقية العادلة لبعض أو جزء من الأدوات المالية، وهو ما يعبر عنه في المعيار رقم (١٠٧) ورقم (١١٥) ورقم (١٣٣). أما **ثاني هذه المراحل** هي الدعوة للاعتراف الكامل بالقيمة العادلة مع كل الأدوات المالية، حيث نوقشت وبشكل مفصل مشكلات كيفية قياس القيمة السوقية العادلة، كما ظهر خلال هذه المرحلة هرمية القيمة العادلة بشكل شبه متكامل، وهو ما يمكن التعبير عنه من خلال المعيار رقم (١٥٧)، إلا أن معايير المحاسبة لم تتمكن من الاستخدام الكامل للقيمة العادلة مع كافة الأدوات المالية. **أما ثالث هذه المراحل** فهي مرحلة النضوج والدفاع عن القيمة العادلة أمام هجوم الآراء التي تحمل القيمة العادلة مسئولية حدوث عام ٢٠٠٨ المالية العالمية، والتي يترك فيها الفرصة الكاملة أمام معدي القوائم المالية لاختيار أنسب الطرق لقياس كل أداة مالية فيما يخصها، وهو ما سمي بخيار القيمة العادلة (FVO)، حيث تمثلت هذه المرحلة في المعيار رقم (١٥٩)، ويعتقد الباحث أن المرحلة القادمة هي استخدام هذا الخيار مع العديد من البنود بخلاف الأدوات المالية، مثل الاستثمار العقاري والأصول البيولوجية.

٥- هناك إصرار قوي من المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية الأمريكية على استخدام القيمة العادلة، فعلى الرغم من الهجوم الشرس على جدوى وفعالية هذا المدخل في القياس إلا أن هذا لم يغير من وجهة هذه المنظمات، بل على العكس فقد قامت بعدد من الإجراءات وإصدار دليل لاستخدام مدخل القيمة العادلة لتدعيمه، فضلاً عن عدم إقدام هذه المنظمات على إصدار معايير جديدة تدل على عدم تراجعها عن استخدام القيمة العادلة، بل على العكس فهي تسير في اتجاه استخدام القيمة العادلة، بدليل صدور المعيار الأمريكي رقم (١٥٩) والخاص بخيار القيمة العادلة عام ٢٠٠٩ أي بعد الأزمة المالية.

٦- ألزمت المعايير السابق الإشارة إليها المنشآت بالاعتماد الكامل على القيمة العادلة في القياس المحاسبي لعدد من الأدوات المالية، حيث اتفقت كل معايير المحاسبة المالية الأمريكية على عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة بشكل موثوق فيه لعدد من الأدوات المالية؛ مثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بدليل قياسها على أساس التكلفة المستهلكة، وهو ما يعني اضطرار واضعي المعايير المحاسبة المالية إلى الاعتماد على أساس مختلط بين القيمة العادلة ومداخل أخرى للقياس.

٧- إن استخدام مدخل القيمة العادلة بما يتميز به من تقلب وتغير من فترة إلى أخرى قد أدى إلى حدوث ربح أو خسارة غير محققة ناتجة عن هذا التغير للبنود محل القياس دون التصرف في هذه البنود، حيث اتفقت المعايير السابقة على معالجتها وفقاً للقواعد التالية:

- يسجل في قائمة الدخل ضمن مكونات رقم صافي الدخل الربح أو الخسارة غير المحققة الناتجة من التغير في الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة، حيث إنه من المتوقع أن تتحقق في الأجل القصير خلال نفس الفترة أو في فترة تالية لها.
- يسجل ضمن مكونات الدخل الشامل الربح أو الخسارة غير المحققة الناتجة من التغير في الأدوات المالية المتاحة للبيع، وأي أدوات مالية أخرى بخلاف ما سبق، حيث لم تحسم معايير المحاسبة المالية الأمريكية المكان المتفق عليه لتسجيل مكونات الدخل الشامل، فمعيار المحاسبة الأمريكية رقم (١٣٠) وضعت ثلاثة بدائل للإفصاح عن الدخل الشامل، لعل أول هذه البدائل أن تسجل مكونات الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل، بحيث يكون الجزء الأول من قائمة الدخل لحساب صافي الدخل، والجزء الثاني يتم فيه إجراء تعديلات على صافي الدخل للوصول للدخل الشامل. أما ثاني هذه البدائل هو إعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل تبدأ بصافي الدخل وتحتوى على مكونات الدخل الشامل الأخرى للوصول للدخل الشامل. آخر هذه البدائل هو تسجيل مكونات الدخل الشامل ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية، حيث يؤيد الباحث البديل الثالث والمتوافق مع ما تنص علية معايير المحاسبة الدولية بتسجيل هذه التغيرات على الرغم من عدول الدولي عنها بعد تعديلات عام ٢٠٠٨، فضلاً عن أن تسجيل الدخل الشامل ضمن قائمة التغيرات في قائمة التغير في حقوق الملكية يبعدها عن التسجيل في قائمة الدخل.

أخيراً، يتضح للباحث أن التوجه نحو القيمة العادلة لم يأتي وليد المصادفة ولكن في ضوء خطة إستراتيجية وضعتها المنظمات المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال النقطة التالية عرض الباحث لعدد من الملاحظات الخاصة بمعايير المحاسبة المالية الدولية والمهتمة باستخدام مدخل القيمة العادلة في القياس.

٢/٢/٢/١ تقييم نتائج عرض معايير المحاسبة المالية الدولية المهتمة بالقيمة العادلة (IASC):

إن عرض عدد من معايير المحاسبة المالية الدولية المهتمة بالقيمة العادلة قد أوجد لدى الباحث عدد من الملاحظات الخاصة بتوجهات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

١- تعمل معايير المحاسبة المالية الدولية في إطار الخطط الموضوعة لها والهادفة إلى خلق معايير محاسبية دولية تُسهل من فهم مستخدمي القوائم المالية من خلال إيجاد نوع من التوافق والتناغم بين المعايير المناظرة لها على المستوى المحلي من جهة، وتساعد في النهوض بمهنة المحاسبة المالية في الدول الأقل تطوراً محاسبياً من خلال وضع إطار يساعدهم في تصميم المعايير المحلية الخاصة بهم من جهة أخرى، وهذا ما حدث من خلال معايير المحاسبة الدولية المهتمة بمدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وهو ما يمكن إثباته من خلال النقاط التالية:

٢- أوجدت معايير المحاسبة المالية شيئاً من المرونة في العديد من النقاط الخاصة بتقدير القيمة العادلة حتى تتلاءم هذه المعايير مع ظروف كل دولة على حده، فمثلاً عند تحديد أساس القياس المناسب للاستثمارات العقارية فقد ترك كلٍ من المعيارين رقما (٤٠) و(٤١) الفرصة للاختيار بين القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية في حالة عدم وجود سوق نشط، حيث يرى الباحث أن هذه المرونة مقصودة من قبل واضعي معايير المحاسبة الدولية (IASC) حتى يمكن أن تتحقق الملاءمة بين العديد من الدول بحيث يكون المعيار صالحاً للاستخدام فيها مراعياً في هذا الظروف المحلية لكل دولة.

٣- على العكس مما سبق، أصرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) على معالجات محددة وصارمة في عدد من الحالات الأخرى، فمثلاً استقر الرأي على أن يسجل فروق تقييم التغير في القيمة العادلة من ربح أو خسارة غير محققة لكافة البنود التي تُقاس بالقيمة العادلة، باستثناء الأصول والالتزامات المالية من خلال الربح أو الخسارة، ضمن مكونات قائمة التغيرات في حقوق الملكية فقط دون وجود معالجات بديلة. فضلاً عن أن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) في تعديلاته الأخيرة قد أوجد قواعد وشروط وحالات واضحة لإعادة تصنيف الأصول المالية، حيث يرى الباحث أن هذه القواعد الواضحة والصارمة والمحددة أوجدتها ضرورة توفير معلومة ملاءمة وموثوق فيها لمستخدمي القوائم المالية من خلال إيقاف أي ممارسات ممكنة من الإدارة للتلاعب في الأرباح.

٤- مثلها مثل معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن المعايير الدولية من الاعتماد الكامل على القيمة العادلة لكل الأدوات المالية، حيث اتفقت مع معايير المحاسبة المالية الأمريكية على عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة بشكل موثوق فيه للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بدليل قياسها على أساس التكلفة المستهلكة.

٥- تعبر معايير المحاسبة المالية عن قدر أكبر من الشجاعة ووضوح أكثر في الاتجاه نحو توسيع نطاق استخدام القيمة العادلة مقارنة بنظيرتها الأمريكية، فعلى الرغم من أسبقية معايير المحاسبة المالية الأمريكية لاستخدام القيمة العادلة، فإن المعايير الدولية قد امتدت للاستخدام شبه الكامل للقيمة العادلة على عدد من البنود غير المالية بخلاف الأدوات المالية، لعل منها الاستثمار العقاري والأصول البيولوجية.

٦- هناك جدل حول تسجيل فروق التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع من ربح أو خسارة غير محققة، حيث نص المعيار الدولي رقم (٣٩) على تسجيلها ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية، حيث استنبط الباحث من هذا التسجيل أنها تدخل ضمن مكونات الدخل الشامل، على أساس ما نص علية معيار المحاسبة المالية الدولي رقم (١) من تسجيل مكونات الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، إلا أنه مع حدوث تغيرات في هذا المعيار في مايو عام ٢٠٠٨، حيث أقرت هذه التعديلات أن يتم الإقرار عن مكونات الدخل الشاملة إما في قائمة الدخل أو في قائمة مستقلة، وهو ما وضع المعيار رقم (٣٩) في مأزق من حيث تناوله لمفهوم هذه الفروق، هل تُعتبر ضمن مكونات الدخل الشامل؟ وفي هذه الحالة لا يجب تُسجل ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية، أم لها تصنيف مختلف عن الدخل الشامل وبالتالي يجوز أن تدخل ضمن مكونات قائمة التغيرات في حقوق الملكية، إلا أن هذا الجدل قد حسم بإصدار معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٣) والذي نص فيه على تسجيل الربح أو الخسارة غير المحققة من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع ضمن مكونات رقم الدخل الشامل[١].

أخيراً، وفي ضوء العرض السابق، اتضح أن التجربة على مستوى المنظمة الدولية في مجال استخدام القيمة العادلة هي تجربة معتمدة على خبرات سابقة، لعل أهمها هي التجربة الأمريكية، حيث تم تطويرها وتعديلها بما يتناسب مع التغيرات البيئية المحيطة.

---

(١)وليد شحاتة محمد، استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٥٢-٥٦.

المبحث الثالث
الإطار الفكري للقيمة العادلة
في ضوء جهود الباحثين والمنظمات المهنية

تطور الفكر المحاسبي العديد من المفاهيم في هذا المجال، وكان مفهوم القياس بالتكلفة التاريخية لفترة طويلة حجر الأساس للقياس المحاسبي في العالم، وغير أن هذا المفهوم تعرض لانتقادات حادة مما دفع بهؤلاء البحث عن بدائل أخرى للقياس تفي بحاجة مستخدمي القوائم المالية، وظهرت بدائل متعددة لكل منها مميزاته وعيوبه، ولكن مع التطورات التي حدثت مؤخراً في أسواق المال العالمية والتي صاحبها ابتكار أدوات مالية جديدة لا يرتبط قياس قيمتها بتكلفة الشراء الأصلية، ظهر مفهوم جديد لتعريف المحاسبي وهو تعريف القيمة العادلة.

القيمـــة العـادلـــة

أولاً: تعريـــف القيمـــة العادلـــة:

ظهر مفهوم القيمة العادلة لأول مرة في أوائل العشرينات في فترة ما قبل الكساد العظيم (١٩٢٩م – ١٩٣٢م) حيث كان لدى الشركات حرية كبيرة في اختيار الممارسات والسياسات المحاسبية الخاصة بها، وقد كان استخدام "القيمة الحالية" أو "القيمة التقديرية أو "القيمة السوقية" لتسجيل قيم الأصول والالتزامات باعتبارها "قيمة عادلة" لتلك الأصول والالتزامات وخلال تلك الفترة كان من الشائع إجراء إعادة تقييم تصاعدي لقيم الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية لمنشآت الأعمال، حيث شجع الرخاء والتضخم على وضع تقديرات متفائلة لقيم الأصول والالتزامات، وكثير منها ارتد للنقيض خلال فترة الكساد العظيم(١).

تم إنشاء هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية في أعقاب نهاية فترة الكساد العظيم، تحديداً في العام ١٩٣٤م بهدف تحديد المعايير المقبولة من اجل إعداد القوائم المالية التي توفر المعلومات المالية المفيدة للمستثمرين والدائنين لاتخاذ القرارات، وقد تحركت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية نحو مزيد من التحفظ في المحاسبة، وقد شمل هذا التحفظ المحاسبي الابتعاد عن استخدام القيمة العادلة، أو القيمة التقديرية أو القيمة السوقية للأصول طويلة الأجلوالأصول غير الملموسة والتوجه نحو استخدام مدخل التكلفة التاريخية المبنية على أساس التكلفة، والتي تتجاهل الزيادات الناتجة عن التضخم أو تقلبات الأسعار(٢).

---

(١) محمد صبحي محمد موسى، المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١٠، ص١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩.

كما تم تعريف القيمة العادلة بأنها، المبلغ الذي يتم بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة والرغبة في معاملة مباشرة[١]. يقصد بالقيمة العادلة المبلغ الذي يمكن تحديده لقيمة الأصل في سوق نشط بين أطراف على اطلاع ودراية وراغبة في التعامل، حيث يتم تحديد القيمة من خلال عملية تتم على أسس تجارية[٢]. تعرف بأنها، القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزامات بها بين أطراف راغبة في إتمام عملية تبادلية حقيقية ذات معرفة معقولة ودون أن يكون بيع جبري. كما تعرف بأنها، القيمة الرأسمالية الحالية للعائد المتوقع من حقوق الملكية أو المال المستثمر في المنشأة لعدد من السنوات في المستقبل على اعتبار أن المنشأة هي وحدة متكاملة في تاريخ التقييم مع مراجعة الخطر الذي يتعرض له العائد المتوقع في المستقبل.

ثانياً: مفهوم القيمة العادلة:

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار تحددها في المعيار (١٠٧) بأنها القيمة التي يمكن بها تبادل الإدارة المالية في المعلومات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات البيع الجبري أو التصفية[٣]. القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصول أو سداد الالتزام بها بين أطراف مطلعة أو الرغبة في التعامل على أساس تجاري. كما عرف المعيار المصري رقم (٢٠) بعنوان "المحاسبة عن الاستثمارات" القيمة العادلة على أنها القيمة التبادلية لأصل معين في صفقة حرة بين طرفين على بينة من الحقائق وبتعاملات بمحضإرادتهما دون ضغط أو تأثير[٤]. أما مجلس معايير المحاسبة الدولية فقد عرفها في المعيار رقم (٣٩) الفقرة (٨) بأنها المبلغ الذي يمكن به تبادل أصلأو تسوية التزامات بين أطراف مطلعة أو رغبة في صفقة تتم على أساس تجاري بحت[٥].

---

(١) صافي فلوح، محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، العدد الأول، ٢٠٠٠، ص١٣١.

(٢) غسان مصطفى أحمد، محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والاتهام، المجلة العربية لدراسات الشريعة والقانون، عمان العدد الأول، ٢٠١٤م، ص١٢.

(٣) أحمد حلمي جمعة، المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، العدد الرابع، ٢٠٠٧، ص ٧.

(٤) فاتن محمد حمدي، إطار مقترح للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة، ٢٠٠٣، ص٦٢.

(٥) عبد الناصر محمدين درويش، تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة العدد الثاني، ٢٠٠٧، ص١٨٩.

ثالثاً: أهمية القيمة العادلة:

هناك العديد من الاهتمامات التي أظهرت أهمية استخدام مدخل القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بدلاً من نموذج التكلفة التاريخية سواء على مستوى الباحثين أو المنظمات المهنية المعنية باصدار المعايير المحاسبية، وقد بينت تلك الدراسات أهمية القيمة العادلة في الآتي[1]:

١- إن استخدام نموذج القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يكون أكثر دقة وملاءمة وموثوقية من نموذج التكلفة التاريخية، ونظرًا لأنه يقيس مدى قدرة المنشآت على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.

٢- إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يعكس التغيرات في الحالة المالية للمنشآت الناتجة عن التقلبات في معدلات الفوائد وأسعار الصرف وأثرها على أسعار الأسهم، فضلاً عن انه يوضح مقدار التغيرات في عوائد الأسهم والمخاطر المرتبطة بها.

٣- إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يقلل من مشكلة المكاسب المالية الوهمية للأصول المالية ذات الجودة المرتفعة، والتي تعتبرها المنشآت مكاسب حقيقية، بينما يحتفظ بالأصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب خسائر محققة.

٤- إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يحسن من جودة ودقة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة للمنشآت.

إن مفهوم القيمة العادلة يتفق مع المفاهيم الأساسية للمحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبةالأمريكي(FASB) والتابع لمعهد المحاسبين القانونين الأمريكي(AICAP) وخاصة تلك التي أعدت تطبيقاً للمعيار رقم (١١٥) الخاص بالاعتراف والقياس ببعض الاستثمارات في الأوراق المالية المتمثلة في الديون أو حقوق الملكية.

استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يساعد المستثمرين على تقييم أداءاستراتيجيات المنشآت في إدارة استثماراتهم المالية وخاصة فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بصافي التدفقات النقدية المستقبلية.

---

(١) محمد زيدان ابراهيم، مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ،جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠٠٣، ص١٤.

إن ظهور أسواق رأس المال العالمية ساهمت في تقدم نظرية التحويل والممارسة الخاصة بتسعير الأصول الرأسمالية والمخاطر المرتبطة بهما، فضلاً عن التطورات في أسواق رأس المال التي أظهرت أدوات مالية جديدة (المشتقات المالية)، وقد أوجت هذه التطورات مع واضعي المعايير المحاسبية على التكيف معها وإعادة تطوير مداخل القياس والاعتراف المحاسبي التي أثبتت عدم كفايتها في التعامل مع هذه الظواهر.

كما يرى آخرون أن من أهم الأسباب التي أدت إلى أهمية مدخل القيمة العادلة في مجال القياس المحاسبي هو أن هذا المدخل يقدم معلومات مهمة وملاءمة للمستثمرين، وخير مثال لذلك في عام ٢٠٠٦م كانت الشركات العامة والمسجلة في بورصة نيويورك قيمتها السوقية هي خمسة إضعاف قيمتها الدفترية، وهذا ما دفع بالحاجة إلى محاسبة تعمل على إظهار هذا الفرق، وكان ذلك واضحاً في حديث رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) ألان عرينسان عن تصدع القيمة المسجلة بالدفاتر حين قال : "في الواقع أن الشيء الذي لا يمكن تصوره قبل قرن من الزمان كان هذا المدى من المفاهيم والأفكار التي ستكون بدلاً عن الموارد المادية والبشرية في إنتاج السلع والخدمات[١].

مما تقدم يرى الباحث أن أهمية مدخل القيمة العادلة يظهر في تقييم الموجودات سواء كانت مالية أو غير مالية بصورة عامة سواء كانت لها أسواق نشطة أم لم تكن لها أسواق نشطة.

استخدام القيمة السوقية كمؤشر رئيسي للقيمة العادلة:

تناولت دراسات عديدة استخدام القيمة السوقية للقيمة العادلة للأوراق المالية استناداً إلى عوامل مختلفة، وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتيجة هامة مؤداه أن القيمة السوقية للقيمة العادلة للأوراق المالية يستند إلى مبدأين أساسيين هما[٢]:

الأول: أن القيمة السوقية للقيمة العادلة يتم مباشرة من خلال أسعار السوق المعلنة بأسواق الأوراق المالية وفي تلك الحالة لا يتم اللجوء إلى أساليب أخرى.

---

(١) محمد آدم هارون، نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلة رأس المال وأثره على قياس القيمة العادلة للمنشأة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٣، ص١١٤.

(٢) جون وآخرون، تقدير القيمة العادلة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠٣، ص٢٤.

الثاني: في حالة عدم إمكانية تقدير القيمة العادلة مباشرة من خلال أسعار السوق، فإنه يمكن اللجوء إلى استخدام أفضل الأساليب المتاحة لتقدير القيمة العادلة، وتتمثل هذه الأساليب في القيمة السوقية (الجارية)، التكلفة التاريخية أو المعدلة بأسعار السوق، صافي القيمة البيعية، معدل العائد الخالي من المخاطرة، أو مصفوفة التسعير ويتضمن المعيار رقم (١٠٧) مجموعة من العوامل التي يمكن الاعتماد عليها في تقدير القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وهذه العوامل هي:

١- أسعار السوق المعروضة للأوراق المالية تعتبر أفضل مقياس للقيمة العادلة لهذه الأوراق.

٢- في حالة عدم إتاحة أسعار السوق تقوم الإدارة بتقدير القيمة العادلة للأوراق المالية بإحدى وسيلتين هما:

أ) أسعار السوق المعروضة المالية المشابهة تعتبر مقياس ملائم لتقدير القيمة العادلة للأوراق المالية التي لا يوجد لها قيمة سوقية.

ب) استخدام أسس للتقييم مثل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التسعير المختلفة أو نماذج مصفوفة التسعير.

٣- القيمة العادلة للالزمات غير محددة للمدة تقدر على أساس التكلفة التاريخية لها.

٤- الأصول غير الملموسة التي ليست أدوات مالية لا تدخل ضمن تقديرات القيمة العادلة ويجب فصلها في القوائم المالية. وقد انتقد أحد الكتاب الأساليب السابقة لتقدير القيمة العادلة على اعتبار أنها تتضمن بعض أخطاء التقدير مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى القيمة الحقيقية للأوراق المالية.

٥- لذلك يرى أنه يجب استخدام أسس موضوعية عند تقدير القيمة العادلة بدلاً من الأساليب المستخدمة حتى يمكن تفادي أخطار التقدير أو تقليلها عند ادني حد ممكن في ضوء مجموعة من الضوابط أهمها:

أ) ضرورة أن تعكس القيمة العادلة حقيقة المركز المالي للمنشأة متضمنة الأوراق المالية.

ب) ضرورة أن تعكس القيمة العادلة العائد المنتظر من الأوراق المالية سواء في صورة توزيعات أو عوائد رأسمالية في صورة ارتفاع قيمة هذه الأوراق.

ج) أن تستند القيمة العادلة إلى عوامل قابلة للقياس بحيث يسهل حسابها دورياً.

د) ضرورة أن تعكس القيمة العادلة للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على قيمة وعوائد هذا النوع من الاستثمارات.

وقد رأى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي من خلال المعيار (SFAS.140.2001) أن القيمة السوقية للقيمة العادلة تتم من خلال التدرج وضوابط معينة أهمها:

١- تعتبر الأسعار المتاحة للأوراق المالية في سوق نشطة هي الأفضل لتقدير القيمة العادلة لهذه الأوراق. أما في حالة عدم توافر سوق نشطة، فإن تقدير القيمة العادلة للأوراق المالية يتوقف على أفضل المعلومات المتاحة عن الأصول والالتزامات الممثلة في هذه الظروف اعتماداً على أفضل أساليب التقييم التي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، نماذج تسعير الخيارات Fundamenta والتحليل الأساسي، Matrix Pricing وأسعار المصفوفة، Option Pricing .Analysis

٢- ضرورة أن يتم تدرج التحليل من تحليل الظروف الاقتصادية الخارجية والداخلية إلى تحليل ظروف الصناعة ثم تحليل ظروف وأوضاع الشركة.

٣- ضرورة أن يتم تدرج التحليل من تحليل الظروف الاقتصادية الخارجية والداخلية إلى تحليل ظروف الصناعة ثم تحليل ظروف وأوضاع الشركة.

٤- ضرورة أن تكون أساليب التقييم المفترض استخدامها متفقة مع أهداف قياس القيمة العادلة من حيث الافتراضات الموضوعة من قبل القائمين بالتقييم وإدارة الشركة وكذلك الأدلة المتاحة لتحقيق هذا القياس.

وقد أقر المجلس في الفقرة ٣٨ من بيان المفاهيم رقم (٧) بأن تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة للشركة يمكن أن تكون أفضل المعلومات المتاحة في حالة قياس القيمة العادلة، حيث يضع بيان المفاهيم رقم (٧) هدفاً هو تقدير القيمة العادلة باستخدام أفضلالأدوات المتاحة في ظل الظروف القائمة.

مبدأ التكلفة التاريخية ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة:

يعد مبدأ التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لا زالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم، ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات، حيث توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة

وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية، وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتسجيل نظرا لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي، ويسهل التحقق منها، وتقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها، كما أن الصفة المميزة للتكلفة التاريخية هي أن القيمة النقدية الدالة للقيمة التبادلية للعملية تمثل المصدر الرئيس لقياس القيمة(١).

وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية، واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أنه أثار كثيرا من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، خصوصا الانتقاد بعدم ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ويقصد بذلك في حالات التضخم حيث أن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمؤسسات الاقتصادية، فضلا عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية، خاصة مع تغير الظروف الاقتصادية التي تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل مستمر، وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد هذا وبعد ازدادت انتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية وضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على أساسه، بدأ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة، وقد اعتبر استبدال قياس محاسبة التكلفة التاريخية التقليدية بالقياس على أساس القيمة العادلة مسألة مهمة(٢)، وذلك في ضوء أولويات الخصائص الواجب توفرها في المعلومات وخاصة الموثوقية والملاءمة والحيطة والحذر.

وفي هذا الصدد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية في الفقرة (١١٠) من إطار معايير المحاسبة الدولية إلى "أن اختيار أساس القياس لغرض المحافظة على أرس المال يحددان النموذج المحاسبي الواجب استخدامه في إعداد البيانات المالية، وبالتالي على الوحدة الاقتصادية السعي لتحقيق التوازن بين الملاءمة والموثوقية". لذلك فإن المقاييس والإفصاحات التي تستند إلى نموذج القيمة العادلة أخذت في التوسع والانتشار بشكل متزايد في إطار الإبلاغ المالي وفي التطبيق العملي المحاسبي، من خلال استخدام أساليب جديدة لتقدير وقياس بنود

(١) بدر نبيه، أساليب المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية، مجلة المال والاقتصاد، ٢٠٠٢، ص ص١٣٥-١٥٥.

(٢) خالد عبدالرحمن جمعة، اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم، رسالة ماجستير، كلية التجارة ٢٠١١، ص ص٢٢-٢٣.

حسابات القوائم المالية، ومن ثم الإفصاح عنها سواء في صلب قائمة الدخل أو في صلب الميزانية أو ضمن السياسات المحاسبية.

جوانب قصور التكلفة التاريخية:

إن مبررات العدول عن مبدأ التكلفة التاريخية صاحبها مبررات لتطبيق البديل والتوجه إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة ولعل من أهم هذه المبررات نجد ما يلي[١]:

١- إن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها من هنا أصبح من الضروري البحث عن مقاييس، أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الأمر إلى التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي.

٢- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها والنظر إلى تدنى قيمتها وقوتها الشرائية، وبالتالي فإن المحاسب يقوم بجمع وطرح قيم وأحداث وعمليات مالية كما لو كانت ذات قوة شرائية واحدة على الرغم من اختلاف قوتها الشرائية مثلما هو الحال في حالة جمع أو طرح الدينار من الدولار دون إجراء عمليات التحويل، الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية، وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيما بينها.

٣- إن إتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية يؤدي إلى حدوث أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة، حيث تكون نتائج الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حاليا والذي لم يتحقق في الفترات السابقة.

٤- أن القياس المحاسبي وفقا لمبدأ التاريخية يكون صالحا وقت الحدث حيث إنها تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والأرباح وأن الأسعار التي دفعت في

(١) رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير محاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ٢٠٠٩، ص ص ٢٤-٣١.

لماضي تتجاهل التغير وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيه للأداء وبناء التوقعات المستقبلية.

٥- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها:

أ) اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو مستخدمي القوائم المالية بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار، وتسعير الإنتاج، والتمويل وتحديد تكاليف الإنتاج.

ب) دفع ضرائب على أرباح صورية قد لا تكون متحققة.

ج) توزيع جزء من أرس المال على شكل أرباح غير متحققة فعلا؛

د) عجز الوحدة الاقتصادية عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة المستهلكة مما يؤدي إلى تراجع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

رابعاً : مدى الحاجة إلى تطبيق مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي:

من المعروف أن هناك العديد من أساليب وبدائل القياس المحاسبي التي يمكن إتباعها والتي تؤثر بشكل كبير على شكل ومضمون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ومنها : أسلوب التكلفة التاريخية وأسلوب القيمة العادلة(١).

يعد مدخل التكلفة التاريخية أحد البدائل الرئيسية التي يقوم عليها النظام المحاسبي في قياس قيم البنود التي تحويها القوائم المالية والإفصاح عنها في القوائم المالية. ويقصد بها سعر الاستحواذ على أصل ما ناقصاً منه الخصومات ومضافاً إليه جميع التكاليف الثانوية العادية اللازمة لوضع الأصل في حاله الاستخدام وتتجاهل الزيادات الناتجة عن التضخم أو عن تقلبات الأسعار، وعلى الرغم من مؤيدي استخدام مفهوم التكلفة التاريخية يرو أنه أكثر موضوعية في القياس نتيجة إمكانية التحقق من بياناتها وكذلك أكثر موضوعية في القياس عن مفهوم القيمة العادلة الذي يؤدي إلى تضخم أو انخفاض ملحوظ في الأصول والالتزامات عند إعادة تقييمها(٢).

---

(١) حلمي عبد الفتاح البشبيشي، د. أحمد محمد أبو طالب، (دراسات في المحاسبة المالية)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص٣١٨.

(٢) محمد إبراهيم زيدان، (المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر)، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠١، ص٨١-٨٢.

عدم قدرته على توفير القدر الكافي والعادل من المعلومات المحاسبية عن الأصول المالية بالشركات للمستفيدين نتيجة احتوائها على أخطاء في وحدة القياس والتوقيت، كما أن القيمة التي تتحد لشركة ما وفقاً لأسلوب التكلفة التاريخية غالباً لاتعادل القيمة السوقية لها نتيجة عدم أخذ مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد القيمة وهي التضخم والتقادم والتقييم في الاعتبار مما يعكس مدى التباين فيما بين القيمة الدفترية للسهم وقيمته السوقية لمعظم الشركات التي تتداول أسهما في بورصة الأوراق المالية وعدم منطقية تقييم الأصول المالية باستخدام مدخل التكلفة التاريخية وذلك نظراً لاختلاف طبيعة الأصول المالية عن الأصول الأخرى التي يتم تقييمها على أساس التكلفة التاريخية، كما أن التكلفة التاريخية لا توفر معلومات ملاءمة لاتخاذ القرارات طويلة الأجل وليل المركز المالي.

ونتيجة لأوجه القصور التي يعاني منها منهج التكلفة التاريخية اتجه الكثيرين إلى أساس القيمة السوقية العادلة كأساس للقياس المحاسبي والذي ينطوي على قدر كبير من الموضوعية والملاءمة، يرى البعض[1] أن استخدام مفهوم القيمة العادلة بدلاً من مفهوم التكلفة التاريخية كمدخل للقياس المحاسبي يعتبر نموذجاً ملائماً وموضوعياً لأنه يساعد على إعداد قوائم مالية عادلة وحقيقية بما يؤدي إلى سين الملاءة المالية، ويرى مؤيدي إتباع هذا الأسلوب أنه يساعد على تحقيق عدة مزايا منها سين إمكانية المقارنة بشكل موضوعي مقبول من قبل المستخدمين ويعطى قدرة للشركات على توفير معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات ودفع إدارة المنشأة إلى اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة ومساعدة المستثمرين على تقييم أداء الشركات خاصة صافي التدفقات النقدية المستقبلية.

إلا أنه بالرغم من مزايا مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة فقد تم توجيه عدة انتقادات منها:

١- تواجه صعوبات خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط والاستناد إلى التقديرات الشخصية لمعدي القوائم المالية.
٢- يساعد مدخل التكلفة التاريخية على التخفيف من حده التقلبات في نتائج القوائم المالية في السوق وصعوبة تعديل أرقام القوائم المالية لمواجهة هذه التقلبات.

(١) محمد إبراهيم زيدان، (المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر)، مرجع سبق ذكره، ص٨١-٨٢.

٣- نموذج القيمة السوقية العادلة هو نموذج مثالي صعب التحقيق في الواقع العملي لأن معلومات السوق الكفء تفتقر إلى الموثوقية وتسمح لإدارة بالتلاعب.

إلا أنه رغم الانتقادات السابقة ويرى البعض أن معلومات القيمة العادلة توفر الإنذار المبكر للمستثمرين والمنظمين عن التغيرات في توقعات السوق الحالية عندما تنخفض أسعار الأصول ومستويات المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية الآخذة في الأزمات أما محاسبة التكلفة التاريخية توفر إنذار غير كاف عن هذه التغيرات[١].

تعتقد مجموعة العمل المشتركة Joint Working Group (JWG) أن أفضل طريقة لقياس جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة والإقرار فوراً بكل المكاسب والخسائر الناشئة من حدوث تغيرات في تلك القيمة العادلة في قائمة الدخل .ومع ذلك يعتقد بعض المعلقين أمثل هذا المنهج تشوبه أوجه قصور خطيرة[٢].

والشيء المقلق هو أنه إذا لم تكن هنا كسوق قابلة للملاحظة لأداة ما سوف يلزم تقدير قيمتها العادلة ومثل هذه التقديرات يمكن أن تكون ذاتية ومعرضة لقابلية تغير القياس ومع ذلك فاستخدام تقديرات محاسبية معقولة أسلوب مألوف الآن إلا أن مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة يساعد في عملية انتشار تناسق المحاسبة الدولية من خلال محاسبة القيمة العادلة والتي تؤدي الكفاءة الوظيفية لمعظم مكونات الاقتصاد الجديد والتي تشمل الأسواق الدولية والشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد المتكامل بما يسهل عملية تكامل الأسواق المحلية والعالمية ويزيد من كفاءتها[٣]. وناتج هذه العملية هو سوقاً عالمية بآلية تسعير موضوعية مبنية على أساس تكنولوجيا المعلومات وكل ما كانت الأسواق العالمية أوسع وأعمق نطاقاً وكانت كفاءتها أعلى وأكثر اعتماداً تساعد على إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية وتناسق المحاسبة الدولية[٤]. وفي ضوء ما سبق فإن تطبيق منهج القيمة العادلة يتطلب ضرورة توافر ما يلي:

١- توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية الفعالة.

٢- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.

---

(1) Thomas J. Linsmeier, (Commentary: Financial Reporting and Financial Crises: The Case for Measuring Financial Instruments at Fair value in the Financial Statements), Social Science Researsh Network (SSRN). Available at, http://ssrn.com/abstract=1775141 December 2010. P.2.

(٢) طارق عبد العال حماد، (المدخل الحديث في المحاسبة – المحاسبة عن القيمة العادلة)، مرجع سبق ذكره، ص٢١-٢٢.

(3) John, M., (Measuring Fair Value), understanding the issues, FASB,VOL.3, 2007, series1, p.50.

(٤) محمد كمال الدين عبد الرحمن، (المحاسبة عن القيمة العادلة أساس لتحقيق القياس المحاسبي الدولي وقابلية معلومات المحاسبة الدولية للمقارنة – دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة بني سويف، العدد الثالث ٢٠٠٨، ص٣٠٣.

٣- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصها لمجرد فقط.

العلاقة بين القيمة العادلة والأزمة المالية الدولية:

لقد أثرت تلك الأزمة على البورصات العالمية، وقد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات في الأسواق المالية لطمأنة المستثمرين، وترجع الأسباب الرئيسية لتدهور البورصات إلى[١]:

- توسع المؤسسات المالية في منح الإئتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري.
- عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيراً وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم لها.
- عجز الحكومات عن توفير فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة والتأثير السلبي على عمليات الإنتاج نظراً لاضطراب عمليات توفير السيولة[٢].

ويتناول هذا المبحث أسباب الأزمة المالية العالمية خاصة الأسباب المحاسبية وذلك على النحو التالي:

أولاً :أسباب الأزمة المالية:

تناولت العديد من الدراسات أسباب الأزمة المالية والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي[٣]:

أ) الأسباب الاقتصادية والتي ترجع إلى الارتفاع الكبير في الديون والارتفاع في نسبة البطالة وطلبات المساعدة وكذلك الارتفاع في معدل التضخم.

ب) الأسباب القانونية والتي تتمثل في تشجيع الحكومة لقطاع الإقراض العقاري، توسع عمل شركات الإقراض العقاري، بيع شركات الإقراض العقاري للديون، ورهن القروض للحصول على قروض.

---

(1) http://mubasher.info,14.2.2009

(٢) عدنان الأعرج: الأزمة المالية العالمية، ندوة تحت عنوان الأزمة العالمية وتأثيرها على الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٩-١٠-٢٠٠٨، عمان- الأردن، ٢٠٠٨.

عن د. محمد مطر، د. عبد الناصر نور، د. ظاهر القشي، (العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية) في المؤتمر العلمي الثالث (الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات والآفاق المستقبلية)، مرجع سبق ذكره، ص٨.

(٣) توفيق جوادي: الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي، معهد العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يوم ٢٠٠٩/٢/٣. Contact@djouadi-office.com

ج) الأسباب الأخلاقية والتي تتمثل في مشكلة ارتفاع حزم التعويضات التي تدفع لرؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات الكبرى، وضعف أداء أسواق المال (البورصات) بسبب عدم توفر المعلومات للمستثمرين والدائنين في الوقت المناسب والتحيز في توفيرها وبسبب عدم دقة المعلومات المتوفرة للمستثمرين والدائنين مما أي انتشار الفوضى والإشاعات واستغلال المضاربين.

د) الأسباب المحاسبية تشكل الأسباب المحاسبية أحد أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية خاصة:

١- **تعد جهات واضعي القواعد المحاسبية واختلاف قوة الإلزام:** أهمها مجلس معايير المحاسبة المالية والمفوضية المنظمة لتداول الأوراق المالية والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

٢- **تأثير أصحاب المصالح على المؤسسة الواضعة للمعايير المحاسبية:** حيث يوضح الشكل التالي أهم تلك الأطراف[١]:

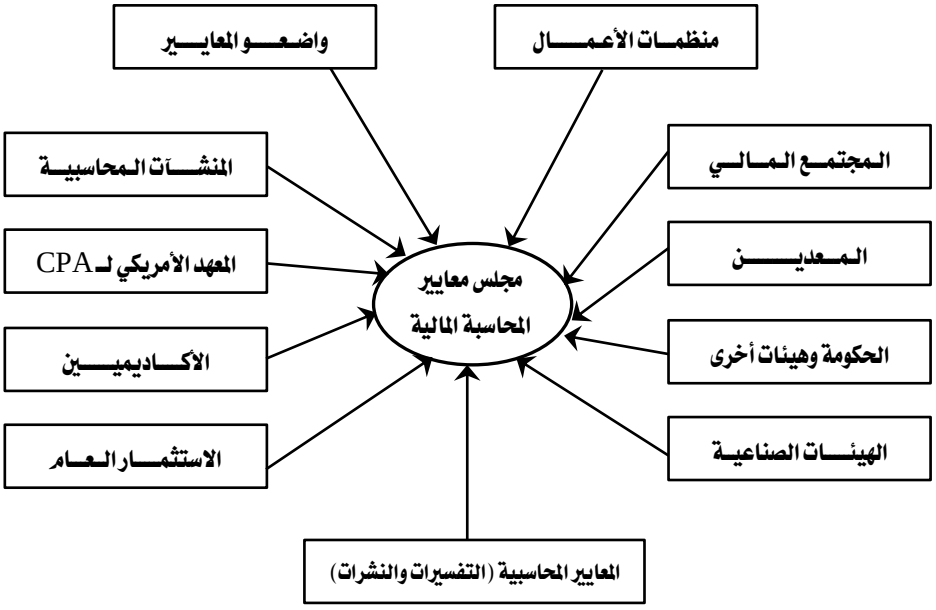

المصدر: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، ٢٠١٥.

ويوضح الشكل السابق تأثر الجهة الواضعة للمعايير بمجلس معايير المحاسبة المالية FASB بالحكومة والجمعيات الصناعية والمجتمع المالي والأكاديميين والاستثمار العام.

(١) سيد محمد السيد، القيمة العادلة والأزمات المالية في الأسواق العالمية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص ١١٤.

٣- **تأثير الإدارة التنفيذية على جودة المعلومات المالية:** من حيث اختيار أدوات قياس وعرض مالي تحسن من صورة الشركة، وفي نفس الوقت لا تتعارض مع مبادئ المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

٤- **تأثير مراجع الحسابات على جودة المعلومات المالية:** يتمثل دوره في توفير الموثوقية في المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين من خلال فحص ومراجعة القوائم المالية وتقديم رأيه.

٥- **فجوة التوقعات:** ويقصد بها الفجوة بينما يعتقده مستخدمي المعلومات المحاسبية بما يجب أن يقدمه المحاسبين، وما يعتقده المحاسبين أنفسهم بما يمكنهم فعلا الي ما قدموه للمستخدمين، ولكن إذا تم إهمال الشروط المتعلقة بتطبيقه سيؤدي إلى مشكلات تفوق ما يحققه من مزايا بل وتؤدي إلى انهيار مالي ضخم يؤدي في النهاية إلى أزمة مالية يصعب الخروج منها.

ولكن ما حدثه وإهمال كافة الشروط السابقة ولم تلتزم بها أي مؤسسة مالية وتوسعت المؤسسات المالية في ذلك النشاط مما أي إلى المساهمة في الأزمة المالية بنسبة ليست هينة تكاد تصل إلى أكثر من ٥٠% ومع انخفاض أسعار العقارات أصبحت القروض العقارية أهم أسباب الأزمة المالية(١).

٦- **استخدام المشتقات المالية:** والتي تتمثل في اتفاقيات لتحويل المخاطر المحتملة واللصيقة باستخدام الأدوات المالية الأساسية من الطرف الذي يرغب في تجنبها إلى الطرف الذي يرغب في ملء نتائجها إذا وقعت(٢). ويرى أحد الباحثين أنها أدوات مالية مستحدثة قيمتها مشتقة من أو معتمدة على قيمة أصل ما أو التزام أو مؤشرات محددة مقدماً وذلك وفقاً للعلاقة التعاقدية بين الطرفين حتى تنفيذ العقد أو إنهائه وتستخدم هذه العقود بفعالية في إدارة المخاطر المالية أو لتحقيق مكاسب لمختلف المنشآت(٣)، وتتمثل أهم الخصائص التي تتصف بها عقود المشتقات فيما يلي(٤):

- تعقيد عقود المشتقات المالية بسبب الغموض حول كيفية استخدامها وتقييمها وكيفية المحاسبة عنها.

(١) حلمي عبد الفتاح البشبيشي، د. أحمد محمد أبو طالب، دراسات في المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٢-٣٠٩.
(٢) عصافت سيد أحمد عاشور، دور معايير المحاسبة في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص١٠.
(٣) د. حسين على محمد العطاس، إطار محاسبي مقترح للإفصاح عن المشتقات المالية لدعم قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراه الفلسفة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨، ص٣٧.
(٤) د. حلمي عبد الفتاح البشبيشي، د. أحمد محمد أبو طالب، دراسات في المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٩.

- عقود المشتقات المالية ذات طبيعة خارج بنود الميزانية :حيث يتم إثبات قيم الأدوات المالية التقليدية (مثل الأسهم والسندات) داخل الميزانية كأصول وخصوم بحيث يكون من السهل التعرف عل بأرصدتها المثبتة وتتبع أية تغييرات فيها، أما المشتقات فلا يتم إثباتها.
- عدم وضوح القواعد المحاسبية للتعبير عن الآثار المحاسبية الناتجة عن تلك الأنشطة.
- إمكانية تعرض الجهات المصدرة أو البائعة لعقود المشتقات المالية لخسائر فادحة نتيجة أن معظم عقود المشتقات تمثل التزام مالي مستقبلي على الجهة المصدرة لها.
- تتصف بعض أسواق المشتقات بعدم السيولة مما يترتب عليه صعوبة تسوية بعض أنواع المشتقات.

إلا أن استخدام المشتقات المالية يترتب عليها مخاطر وبالرغم من أن الهدف الأساسي هو التغطية ضد المخاطر فقد تصبح أدوات عالية المخاطرة حيث تعرضت كبرى منشآت الأعمال لخسائر كبيرة بسبب استخدامها للمشتقات المالية في أوائل التسعينات(١).

- تقلص دور مكاتب المراجعة في اكتشاف أساليب إدارة الأرباح والتلاعب والغش بالقوائم المالية.

ثانياً :القياس المحاسبي باستخدام مدخلات القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية:

تم استخدام مدخل القيمة العادلة بشكل خاطئ مما أي إلى تضخيم الأزمة، حيث قامت بعض المنشآت بإجراء تعديلات في عقودها التجارية المستقبلية من خلال إظهارها بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب غير المحققة بقائمة الدخل مما أدى إلى تضخيم الربح بشكل غير حقيقي كما حدث في شركة أنرون حيث وصلت تلك الأرباح الوهمية عام ١٩٩٩ إلى ثلث أرباحها ثم إلى نصف الأرباح عام ٢٠٠٠. وما يزيد الأزمة المالية تعقيداً مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي قد ساهم فيها عندما قدم موافقته على هذه المعالجة نظراً لأنه من الصعب الوصول إلى أسلوب مناسب للتقييم والإفصاح عن العقود المستقبلية لعدم وجود سعر مستقبلي معروف يتم على أساسه التقييم مما أعطى الحرية للشركات لاستخدام نماذج تقديرية تتلاءم مع افتراضاتها، وعندما حدثت ظروف الكساد

(1) Aggarwal, Raj& Simkins, betty j., (Evidence on Voluntary Disclosures Of Derivatives Usage by Large US Companies), Journal of Derivatives Accounting, 2004, vol.1, No.1,PP. 61-81.
نقلاً عن د. خالد حسين، إطار مقترح لتفسير العلاقة بين المحاسبة والأزمات المالية: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول الجزء الثاني، مصر٣٣٣-٣٣٨، يونيو٢٠٠٨.

وانخفضت أسعار تلك العقود أي ذلك إلى تآكل رؤوس الأموال لشركة أنرون وغيرها من الشركات التي تتبع نفس الأسلوب مما جعل الأزمة المالية في تزايد مستمر[١].

وكمحاولة من مجموعة الدول العشرين لمعالجة الأزمة ظهرت في الأفق صيغة عالمية للمعايير المحاسبية على أساس أن المطبق حاليا في العالم هو المعايير المحاسبية الدولية IFRS والمعايير المحاسبة الأمريكية، وهناك دول تبنى معايير وطنية مشتقة من المعايير الدولية والأمريكية وان التفاوت في استخدام المعايير المطبقة في الشركات العالمية يجعل من الصعوبة وضع مقارنات لمتخذي قرار الاستثمار ولا سيما المؤسسات المالية (الممولين)، وهناك ضغط من المؤسسات المالية العالمية وأسواق المال العالمية لتوحيد المعايير المحاسبية ليتثنى لها تمويل الشركات حول العالم على وفق رؤية واضحة لذلك بدأت تنظم اجتماعات مستمرة بين مجلس معايير المحاسبة الدولي ونظيرة الأمريكي لتوحيد معيار الإيرادات، وهو أهم معيار في الشركات، وهو ذات صلة مباشرة بتفسيرات الأزمة المالية العالمية، حيث يؤيد الأمريكيون مسألة المعايير المحاسبية ذات الصبغة العالمية، وربما يحدث هذا عام ٢٠١٠ حيث تتفق معظم الدول على وجوب اعتماد معيار دولي عام ومعيار محلى لكل دولة يحكم بالتفاصيل[٢].

(١) سيد محمد السيد، القيمة العادلة والأزمات المالية في الأسواق العالمية، مرجع سبق ذكره ،٢٠١٤، ص١١٧.

(٢)عمر إقبال توفيق، الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق، دار تنمية الرافدين، ٢٠١٨، ص١٧٦.

خـــلاصـــة الفصـــل الأول

من خلال هذا الفصل فقد تناول الباحث من مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي، أتضح أن الهدف من قياسها هو تخفيض التعقيد وزيادة الاتساق عند تطبيق مبادئ قياس القيمة العادلة من خلال الحصول على مجموعة واحدة من المتطلبات لكل قياسات القيمة العادلة، بالإضافة إلى توصيل أهداف القياس بشكل واضح من خلال تعريف واضح للقيمة العادلة وتحسين الشفافية من خلال تعزيز الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة وزيادة التقارب مع معايير إعداد التقارير الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عام في الولايات المتحدة الأمريكية.(١) وهو ما أكدت علية إحدى الدراسات بأن كلا المجلسين قد حققوا الهدف من إنشاءمجموعة من المعايير العالمية لقياس القيمة العادلة، وأن المعيار IFRS13 أصبح واقعا ومطابقا للمعيار الأمريكي ١٥٧ المنقح والذي ألغى بعد ذلك، كما تناول كيفية قياس وتقدير القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية والدولية، فضلاً عن تناول أسباب ومبررات ترك المنظمات المهتمة بالمحاسبة المالية لمداخل القياس الأخرى والاتجاه للاعتماد على القيمة العادلة في القياس المحاسبي وكذلك مدى نجاح القيمة العادلة في الوفاء بالخصائص الواجب توافرها في المعلومة المحاسبية.

إن تفوق مدخل القيمة العادلة على مداخل القياس البديلة، والتي منها أسلوب التكلفة التاريخية، يعود لقدرة القيمة العادلة في الوفاء بخصائص المعلومة المحاسبية بشكل أفضل. فقد اتفقت الآراء على أنها تقدم معلومة أكثر ملاءمة، أما بخصوص موثوقية هذه المعلومة وثباتها وقابليتها للمقارنة فقد ثار جدل حول نجاح القيمة في كل منها، خاصة في حالة عدم توافر سوق نشط للبند محل القياس، وإن كان هذا الجدل يسير في اتجاه تفضيل مدخل القيمة العادلة في ضوء التعديلات والتحديثات التي تتم عليها من قِبل المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية.

في ظل تباين الآراء حول تأثير ودور القيمة العادلة في حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، فقد اتخذت المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية موقف المدافع عن هذا الأسلوب، حيث قامت بإرسال رسائل للعديد من المسئولين عن اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي العالمي، فضلاً عن اتخاذها للعديد من الإجراءات للدفاع عن القيمة العادلة، وهو ما أوجد لدى

(1) Biqin Xie, Does Fair Value Accounting Exacerbate The Procyclicality Of Bank Lending?, Journal Of Accounting Research, Mar 2016,P.P.235-247.

الباحث قناعة بأن توجه هذه المنظمات نحو استخدام القيمة العادلة هو سياسة وإستراتيجية مخطط لها ومدروسة بشكل لا يسمح لهذه المنظمات الخروج عنها.

وخلص الباحث من استعراض معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إصرار المنظمات المهتمة بمهنة المحاسبة المالية وصياغة معاييرها على استخدام القيمة العادلة، وتؤكد هذه المعايير، وبخاصة الأخيرة منها، مثل المعيار رقم (١٥٧) والمعيار رقم IFRS13 على المستوى الدولي ومن خلال لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي تسير أيضاً على التوسع في القيمة العادلة، حيث أخذت المعايير الدولية نقطة الانطلاق نفسها من خلال استخدامه في قياس الأدوات المالية، إلا أن المعايير الدولية قد سبقت المعايير الأمريكية في التوسع في استخدام القيمة العادلة على بنود أخرى غير الأدوات المالية، والمعيار المصري ٤٥، ولكن بتحفظ شديد من خلال وضع القيمة العادلة أحد بدائل القياس، وهذا دون إهمال طبيعتها الدولية من خلال العمل على التناغم من معايير المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وكذلك العمل المستمر على التطوير بحيث تواكب التغيرات والظروف العالمية المحيطة، بدليل التعديلات المستمرة في معيار المحاسبة المالية الدولي رقم (٣٩)، وظهور معايير التقارير المالية الدولية.

الفصل الثاني

أثر الالتزام بمعايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة التقارير المالية

١/٢ المبحث الأول : أدبيات الفكر المحاسبي التي تناولت العلاقة بين المعايير الدولية إعداد التقارير المالية (IFRS) وجودة التقارير المالية.

٢/٢ المبحث الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

٣/٢ المبحث الثالث: بدائل قياس جودة التقارير المالية في ضوء الفكر المحاسبي.

الفصل الثاني

أثر الالتزام بمعايير إعداد التقارير المالية الدولية(IFRS) على جـــودة التقاريـــر الماليـــة

ظهرت العديد من المنظمات والهيئات المهنية والمحاسبية والدولية والأقليمية لتنظيم المهنة وتوحيد معايير (IFRS) باعتبار هذة المعايير ضوابط لإنتاج معلومات شفافة وكاملة تعكس بوضوح الوضع الأقتصادى الحقيقى للشركات، بهدف حماية أصحاب المصالح من ناحية، واعلام الأسواق المالية ناحيو اخرى، حيث أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية (IAS) ما بين الأعوام ١٩٧٣ وحتى ٢٠٠١، وبعد ذلك تم استبدال مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حيث أخذ على عاتقة تعديل وتطوير بعض المعايير المحاسبة الدولية، والغاء البعض الأخر واحلالها بالمعايير الدولية للتقرير المالى (IFRS)، بالأضافة الى اصدار معاييرجديدة لم تكن ضمن معايير المحاسبة الدولية فيما مضى، لذلك يباشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عملة منذ عام ٢٠٠١ من اجل تطوير مجموعة موحدة وعالمية وعالية الجودة من المعايير الدولية للتقرير المالى (IFRS) حيث تنتج تلك المعايير معلومات تتسم بالشفاقية والقابلية للمقارنة من خلال التقاريرالمالية المنشورة .

كما أصدر مجلس امناء مؤسسة (IFRS) فى فبراير ٢٠١٢ النسخة الحديثة من المعاييرالدولية للتقرير المالى باعتبارها معايير عالمية الجودة Global Standards، واعلنو عن استراتيجية المؤسسة خلال الفترة القادمة، والتى تقوم على اساس وضع معايير مقبولة عالميا، وان الهدف الطويل الأجل للمؤسسة هو ان يتم تبنى المعايير الدولية للتقرير المالى تبنيا كاملا من كافة دول العالم دون اجراء اى تعديل عليها، حبث يبدو اهمية التعرف على المعايير الدولية للتقرير المالى IFRS ولتحقيق الهدف فقد تم تقسيم الفصل الحالي إلى ثلاث مباحث التاليين :

١/٢ المبحث الأول : أدبيات الفكر المحاسبي التي تناولت العلاقة بين معايير الدولية إعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة التقارير المالية.

٢/٢ المبحث الثاني : الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

٣/٢ المبحث الثالث : بدائـــل قيـــاس جـــودة التقاريـــر الماليـــة في ضـــوء الفكر المحاسبي.

المبحث الأول

أدبيات الفكر المحاسبي التي تناولت العلاقة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة التقارير المالية

تمثل أدبيات الفكر المحاسبى التي تناول العلاقة بين معايير الدولية إعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة التقارير المالية والمرتبطة بالقيمة العادلة احد أهم مصادر التي تعتمد عليها الأطراف في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها في اتخاذ قراراتهم، وعلى الرغم من أهمية تلك المعلومات في التقارير المالية فقد سارعت المنظمات المهنية والجهات الإشرافية بإصدار كثير من الضوابط التي تساعد على زيادة جودة تلك التقارير، بالإضافة إلى ذلك توجهت العديد من الجهود البحثية نحو دراسة موضوع جودة التقارير المالية حيث قامت مساهمات ملموسة بشأن المقصود بجودة التقارير المالية والخصائص الواجب توافرها.

الدراسات السابقة في مجال أدبيات الفكر المحاسبي التي تناولت العلاقة بين معايير الدولية إعداد التقارير المالية (IFRS) وجودة التقارير المالية

الدراسات السابقة:

اسم الدراسة	سنة النشر	اسم الباحث	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة
تطوير المحاسبة عن التصنيف والقياس المحاسبي للأصول المالية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية.(١)	٢٠١٣	محمد حسين احمد	هدف البحث في تحقيق تطوير المحاسبة عن تصنيف والقياس المحاسبي للأصول المالية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية بتحليل الإطار الحالي وتحديد ماهية وطبيعة الاتجاهات الحديثة بشأن تحسين المحاسبة عن التصنيف والقياس المحاسبي للأصول المالية.	توصل الباحث إلى الدراسة الميدانية إلى إنه يوجد قصور في الإطار الحالي للمحاسبة عن التصنيف والقياس المحاسبي للأصول المالية وان الإطار المقترح سوف يساعد على تحسين المحاسبة عن التصنيف والقياس المحاسبي للأصول المالية.
قياس أثر الإفصاح الأختيارى في جودة التقارير المالية.(٢)	٢٠١٤	رشا حمادة	تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الإفصاح الأختيارى في جودة التقارير المالية، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم تطوير استبانة اشتملت على مكونات الإفصاح الأختيارى والمتمثلة في المعلومات العامة للشركة والمسئولية الاجتماعية والبيئية ونتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية.	أن هناك تأثيرا كبيرا لمكونات الإفصاح الأختيارى وعرض مكوناته ضمن التقارير المالية.

(١) محمد حسين أحمد، تطوير المحاسبة عن التصنيف والقياس المحاسبي للأصول المالية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، بكلية التجارة – جامعة حلوان، ٢٠١٣.

(٢) رشا حمادة، قياس أثر الإفصاح الأختيارى في جودة التقارير المالية, **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، بمجلد ١٠، العدد ٤, ٢٠١٤.

اسم الدراسة	سنة النشر	اسم الباحث	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة
دور جودة التقارير المالية في تحديد تكلفة حقوق الملكية. (١)	٢٠١٦	نضال عمر زلوم	تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية جودة التقارير المالية وأثرها في تكفه حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية وقد تم توظيف أربعة متغيرات لقياس جودة التقارير المالية وهى مستوى الإفصاح وإدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي.	تم التوصل إلى أن إدارة الأرباح تؤثر طرديا في تكلفة حقوق الملكية، في حين أن مستوى الإفصاح لا يؤثر في تكلفة حقوق الملكية .
مدى إسهام دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية. (٢)	٢٠١٦	احمد رجب عبدالملك	تهدف هذه الدراسة في العلاقة بين التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية وكذلك التعرف على مدى مساهمة دقة التقريرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية علاوة على ذلك جودة وعلاقة دقة التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية.	كما توصلت الدراسة إلى أن الكثير من التقديرات المحاسبية على ضرورة تحرى الدقة والابتعاد عن التحيز والحكم الشخصي في معالجة التقديرات المحاسبية وذلك لما لها من تأثير سلبي على جودة التقارير المالية.
اثر تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية في تحسين جودة التقارير المالية. (٣)	٢٠١٥	سمير شاكر محمود	هدفت الدراسة إلى دراسة اثر تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية لتحسين جودة التقارير المالية.	توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تأثير تقنية المقارنة المرجعية في تحسين جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والقابلية للفهم في توفير بيئة مناسبة لربط تلك التقنيات المحاسبية والإدارية في أساليب متطورة.
Employee Quality and financial reporting outcome(٤)	2017	Andrew C.Call & John L.Campbell	هدفت الدراسة إلى اختبار جودة التقارير المالية باستخدام قاعدة بيانات محاسبية تتمتع بمستوى جودة أكثر تحفظا من الشركات الخاصة عن الشركات العامة.	جاءت نتائج الدراسة متسقة مع التقارير التي تعكس الطلب على المعلومات المالية في القطاع العام وان مستويات الجودة قد تكون بمستوى اقل من الشركات التي تكون عرضة للإدارة الأرباح والتي من المحتمل أن تواجه انخفاضا في الطلب على معلومات مالية.
CFO Narcissism and financial Reporting Quality(٥)	2017	Charles ham & mark lang	هدفت الدراسة إلى الخصائص النوعية لجودة للتقارير المالية كما أنها ألقت الضوء على التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية	توصلت الدراسة إلى المؤشرات حول انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن بعض الشركات لها علاقة إحصائية بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية.

(١) نضال عمر زلوم، دور جودة التقارير المالية في تحديد تكلفة حقوق الملكية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، م٢٣، عدد ٢، ٢٠١٦.

(٢) احمد رجب عبدالملك، مدى إسهام دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية، **مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا**، م (٧) العدد ٢٣، ٢٠١٦.

(٣) سمير شاكر محمود، أ ثر تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية في تحسين جودة التقارير المالية، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال الأردن، ٢٠١٥.

(4) Andrew C.Call & John L.Campbell, Employee Quality and Financial Reporting Outcome,**Journal of Accounting and Economics**,Vol.64,2017, P.122.

(5) Charles ham & mark lang, CFO Narcissism and Financial Reporting Quality, **Journal of Accounting Research,** Vol.33, 2017, P.1.

اسم الدراسة	سنة النشر	اسم الباحث	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة
Audit committees and financial reporting quality[1]	2015	Habiba al-shaer & aly salama	هدفت الدراسة إلى أن المعلومات المالية الخاصة بالتقارير المالية المدققة ومدى ارتباطها من تأكيدات المدققة حول القوائم المالية.	توصلت الدراسة إلى أن النتائج من وجود تأكيد للتقارير المالية من قبل مدقق مستقل يعمل على زيادة أنشطة تنبؤية، وان رد فعل السوق حيال تلك التنبؤات قد ترتفع بوجود مصادر متبناة من قبل المراجعة.
the impact of ownership structure on financial reporting quality in the east[2]	2016	Qaiser Rafique & Abdullah al Mamun	هدفت الدراسة إلى تقديم أسلوب الشفافية في التقارير المالية ومن تؤدى إلى جودتها وقد تم التركيز على بيانات القوائم المالية للشركات باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات التي يتاجها المتعاملون في السوق.	توصلت الدراسة إلى نموذج مكون من ثلاث مجموعات رئيسية. ▪ معلومات تختص بهيكل الملكية وحقوق المستثمرين. ▪ معلومات تختصر بالشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات. ▪ معلومات تختص بهيكل وعمليات مجلس الإدارة
Regulatory enforcement financial reporting quality and investment efficiency: a pitch[3]	2016	Nhut hoang nguyen & yThu Phuong Truong	هدفت الدراسة إلى أن التقارير المالية التي من شأنها تساعد المستثمرين وذلك على اعتبار أن التقارير المالية الجيدة هي تلك التي تؤدى إلى استثمار أعلى	توصلت الدراسة إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم تجاه الاستخدام الجيد.

تقييم الدراسات السابقة:

أن مفهوم جودة التقارير المالية يشير إلى مجموعة من المفاهيم الجزئية المكملة لبعضها البعض، والتي تشمل على كل من جودة المعايير المحاسبية المطبقة، وجودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

تتأثر جودة التقارير المالية بمجموعة من المحددات، لعل من أهمها معايير المحاسبة المطبقة، والبيئة الاقتصادية والقانونية واتجاهات الإدارة في هذا الشأن.

هناك علاقة تبادلية فيما بين المعلومات وجودة المعلومات والتقارير المالية وكذلك إعداد ونشر التقارير المالية والتي تتصف بالجودة تمثل أحد الركائز الجيدة للشركة.

(1) Habiba al-shaer & aly salama, Audit Committees and Financial Reporting Quality, **Journal of Accounting Research,** Vol.18, 2015, P.1.
(2) Qaiser Rafique & Abdullah al Mamun, the Impact Of Ownership Structure On Financial Reporting Quality In The East, **international Journal of Organization analysis,** Vol.25, 2016, P.178.
(3) Nhut hoang nguyen & yThu Phuong Truong, Regulatory Enforcement Financial Reporting Quality And Investment Efficiency: A Pitch, **Jaccounting research Journal**, 2016, P.12.

المبحث الثاني
الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

كما هو معروف بأن إدارات الشركات جميعها، ودون استثناء تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة Accounting Theory لتحكم تلك العلاقة بمبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

وبالاعتماد على نظرية المحاسبة أخذت عدة مجالس محاسبية متخصصة على عاتقها إصدار المعايير المحاسبية المختلفة التي توجه وتلزم إدارة الشركة بالتقيد بإصداراتها في عملية القياس والاعتراف بالعمليات التجارية التي تقوم عليها، وصولا إلى قوائم مالية يتوفر فيها ما تم الاتفاق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم المالية والتي يجب أن تكون مدققة من طرف خارجي مستقل يشهد بأن إدارة الشركة قامت بالتقيد بجميع معايير المحاسبة المنصوص عليها من قبل المجالس المختصة.

وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة لصاحب القرار، الذي في النهاية أعدت من اجله.(١)

وقد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (٢) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية). "فالمفهوم المحاسبي رقم (٢) جاء لسد الفجوة بين المفهوم رقم (١)

(١) يمكن الرجوع إلى:

- Kamal Naser, Rana Nuseibeh, "Quality Of Financial Evidence From The Listed Saudi Nonfinancial Companies", The International Journal Of Accounting, Vol.38, 2003, PP.42-49.
- Asheq Rhman, Jira Yammeesri & Hectora," Financial reporting quality in international settings: A Comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany", The International Journal Of Accounting, Vol.45, 2010, PP.1-34.
- John Goodwin, Kamran Ahamed & Richard Heaney, "The Effects of international Financial Reporting Standards on the Accounts and Accounting Quality of Australian forms:A Retrospective Study ", June 2008, PP.90-96.

والمفاهيم الأخرى اللاحقة، والذي قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية. محاولا الإجابة عن السؤال التالي: ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجحة؟ (١). وبناء على ما سبق سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

١/٢/٢ تطور الإطار الفكرى لمعايير المحاسبة الدولية.

٢/٢/٢ تطور الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

١/٢/٢ تطور الإطار الفكرى لمعايير المحاسبة الدولية

إن استخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس العمليات والأحداث والظروف، تؤثر على المنشأة وإيصال نتائجها إلى المستفيدين، ويترتب على ذلك أن القوائم المالية للمنشأة قد لا تظهر بعدالة مركزها المالي ونتائج أعمالها،كما أن المقرضين للنشاطات المختلفة يستخدمون المعلومات المعروضة في القوائم المالية ضمن معلومات أخرى عند اتخاذ قرارات، وقد يؤدي غياب معايير إعداد التقارير المالية الدولية إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للمنشآت المختلفة مما ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المنشآت ونتائج أعمالها وبالتالي صعوبة المقارنة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرارات، تهتم معايير إعداد التقارير المالية الدولية بتحديد أساسيات الطرق السليمة لتحديد وقياس وعرض وإيضاح عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

ماهية إعداد التقارير المالية:

المعلومات المحاسبية التي يوفرها المحاسبين لتقديمها إلى المستخدمين، تختلف باختلاف طبيعة الوحدة المحاسبية، واحتياجات هؤلاء المستخدمين، وإن عرض المعلومات المحاسبية يتم من خلال تقارير دورية تسمى التقارير المالية(٢).

لتطبيق معايير إعداد التقارير المالية تأثير على دور وأداء الشركات بشكل عام، وخاصَةً فيما يتعلق بالأطراف التي ترتبط مع هذه الشركات من أصحاب رؤوس الأموال، تعتبر معايير إعداد التقارير المالية ترقيمً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتميزها عن بعضها البعض، كذلك

(١) حازم الخطيب، ظاهر القشى، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، ٢٠٠٤، ص ص ٧-٨.

(٢) مصطفى حميدان حسن حميدان، مدى التزام مؤسسة المدى الصناعية الإدارية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠١٠، ص١٥.

تعتبر تطوراً وامتداداً طبيعيا لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة الصادرة والمصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير، والتي عرفت هذه اللجنة فيما بعد بلجنة تفسير معايير إعداد التقارير المالية، هذا الأستمرار في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية، لتحقيق أهداف مستخدمي معايير إعداد التقارير المالية(١).

تطورت معايير إعداد التقارير المالية ونشأت لتلبية حاجات دول معينة، نظَراً لخصائص اقتصادياتها والشركات التابعة لها، إلا أن التقارب الدولي في مختلف المستويات دفع العديد من الدول إلى الرغبة في الاستفادة من معايير إعداد التقارير المالية، كل حسب حاجته والأهداف المتوقع تحقيقها من خلال تبنيها أو تكيفها وإن معايير إعداد التقارير المالية تستند على نفس الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبية الدولية.

كما إن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تؤثر على جودة معلومات التقارير المالية في بورصة الأوراق المالية من خلال ما يلي:

أ) تساعد المستثمرين على التميز بين الاستثمارات الجيدة ذات العائد الجيد والاستثمارات ذات المخاطر، وبالتالي تقل تكلفة رأس المال المستثمر، وكل ذلك يتم بناءا على جودة المعلومات المالية المقدمة في شكل تقارير للمستثمرين لتساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

ب) تؤدى إلى زيادة مصداقية المعلومات المقدمة للمستثمرين في بورصة الأوراق المالية.

ج) تؤدى إلى توجيه المستثمرين إلى الاستثمارات الأكثر كفاءة، ومن ثم توفير التمويل الأزمة لتلك الاستثمارات، وتخفيض تكلفة تمويل تلك الاستثمارات(٢).

يتضح للباحث بأن معايير إعداد التقارير المالية تسعي إلي تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية التقارير المالية، حتى تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية للمنشأة.

---

(١) معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي، الجامعة الأردنية، كلية الأعمال، المؤتمر الثاني، القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، ١٤-١٥ أبريل، ٢٠٠٩، ص١٩.

(٢) عبد الرحمن محمد سليمان، دور المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٢٠١٦، ص١٢٨.

دوافع وأهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

نتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على ضرورة تحسين وتطوير بعض المعايير المحاسبية الدولية القائمة لمعالجة الثغرات لتوفير معلومات محاسبية متجانسة وموحدة تتصف بالشفافية والمصداقية وخفض المخاطر المترتبة على تلك المعلومات وحماية ومساعدة متخذي القرارات السليمة في التوقيت المناسب وضمان تحقيق العدالة، والكفاءة والنمو والاستقرار للأسواق المالية العالمية وتحسين مناخ الاستثمار والانفتاح الاقتصادي وقد كان ذلك الدافع لأن تستبدل لجنة المعايير المحاسبية الدولية بمجلس المعايير الذي يقوم بإعداد المعايير الدولية للتقارير المالية والتي اهتمت بمعالجة الانتقادات التي تم توجيهها لمعايير المحاسبة الدولية فأبقت على بعض معايير المحاسبة الدولية واستبدلت البعض بشكل كامل أو جزئي وذلك من خلال قائمة من المعايير تهدف إلى إيجاد قواعد واضحة لإعداد تقارير مالية ذات شفافية وقابلية للمقارنة وذات جودة عالية ومقبولة دولياً، وتتمثل الأهداف التي أصدرت من أجلها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يلي[1].

- تخفيض ممارسات إدارة الأرباح من خلال تقييد حرية وممارسات وتصرفات المديرين التنفيذيين، تأثير التطبيق الإجباري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك من خلال الكشف على مدى التغيير في الاعتراف والقياس لبنود الاستحقاق ومخصص خسائر القروض والاعتراف بالخسائر.
- تحسين جودة التقارير المالية نتيجة ارتفاع مستوى الشفافية وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة وقد تبين أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد يؤدى إلى ارتفاع جودة التقارير المالية وتخفيض تكلفة رأس المال وزيادة سيولة سوق السهم وتبين أيضاً وجود علاقة إيجابية بين الشفافية وبين كل من حجم الشركة وأن تطبيق تلك المعايير كان له تأثير إيجابي على درجة إفصاح القوائم المالية.
  - تقديم معلومات شاملة عن القوائم المالية وبدقة أكبر وبتوقيت أسرع.
  - تخفيض العمل المحاسبي وتكلفة إعداد القوائم المالية للشركات العالمية
  - تخفيض مخاطر المعلومات ومن ثم درجة عدم تماثل المعلومات.

إن المعايير السليمة للمحاسبة وإعداد التقارير تساعد على دعم القابلية للمحاسبة عن المسؤلية والنزاهة والشفافية.[2]

---

(١) زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر المالية الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك : دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص٢٠١-٢١٠.

(٢) يونس عليان سليمان، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ٢٠١٢، ص ٢٣.

انواع معاييـــر جـــودة التقاريـــر الماليـــة:

ظهـرت نظريـة المحاسـبة ووضـعت معـايير لجـودة التقـارير الماليـة لـتحكم العلاقـة بين البنوك والشركات وأصحاب المصالح والمستفيدين وذلك من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة حيث تلزم الشركات والبنوك بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد، واستناداً إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملاءمة والموثوقية والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة التقارير المالية من خلال توافر بعض المعايير وسوف يوضح الشكل التالي معايير جودة التقارير المالية.

إن معايير التقارير المالية تميل نحو نموذج المحاسبة المطبق في دول Anglo-Saxon(*)، حيث يهتم هذا النموذج بتوفير معلومات أكثر ملائمة لترشيد قرارات حملة الأسهم Shareholder باعتبارهم المصدر الرئيسي للتمويل، وان الأسواق المالية لها تأثير في تنظيم المحاسبة، في حين إن النموذج المحاسبة المطبق في جمهورية مصر العربية وبقية الدول يهتم بتوفير معلومات تلبى احتياجات كافة أصحاب المصالح Stakeholder ولا تركز على فئة حملة الأسهم فقط (١).

شكل رقم (٣) : خصائص جودة التقارير المالية

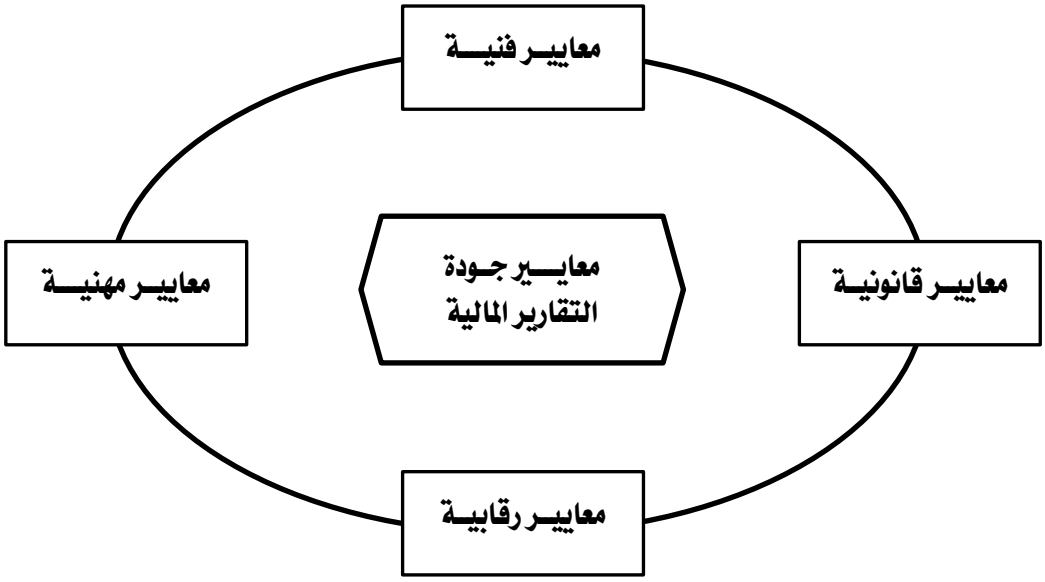

(*) تشمل دول (Anglo-Saxon) : الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا،أستراليا، وكندا ... وغيرها من الدول الناطقة باللغة الانجليزية وكانت خاضعة للاستعمار الإنجليزي.

(١) ريمون ميلاد فؤاد، أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية(IAS-IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي،٢٠١٦، ص٥٢١.

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات وتوفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.
- **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.
- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.
- **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.

ويرى الباحث أن جودة التقارير المالية التي تعتمد على المعلومات المحاسبية التي تعد في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية بحيث تعبر عن حقيقة أداء الشركة وتقلل من عدم التماثل المعلومات وتخلو هذه المعلومات من التحريف أو التضليل بين المستخدمين وتحد من المشكلات التي تواجه الشركة وتساهم في دعم قدرة مستخدمي القوائم المالية على تقييم أداء الشركة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتسعير الأسهم والتنبؤ بعوائدهم المستقبلية، وأن جودة التقارير المالية الجيدة تتميز بخصائص معينة تعمل على تحقيق الغرض المرجو منها.

العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

يلاحظ أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية، حيث أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على التكامل بين كل من الخصائص النوعية مثل الملاءمة والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والخصائص الكمية التي تركز على حجم المعلومات المقدمة للمستثمرين والأطراف المستفيدة منها، كما أن تعدد وجهات النظر حول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية قد يرجع إلى مرونة هذا المفهوم وتطوره عبر الزمن وتأثره بالعديد من العوامل وهي كالتالي[1]. وسوف يوضح الشكل رقم (٤-٤) العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية:

شكل رقم (٤) : العوامل المؤثرة عل جودة التقارير المالية

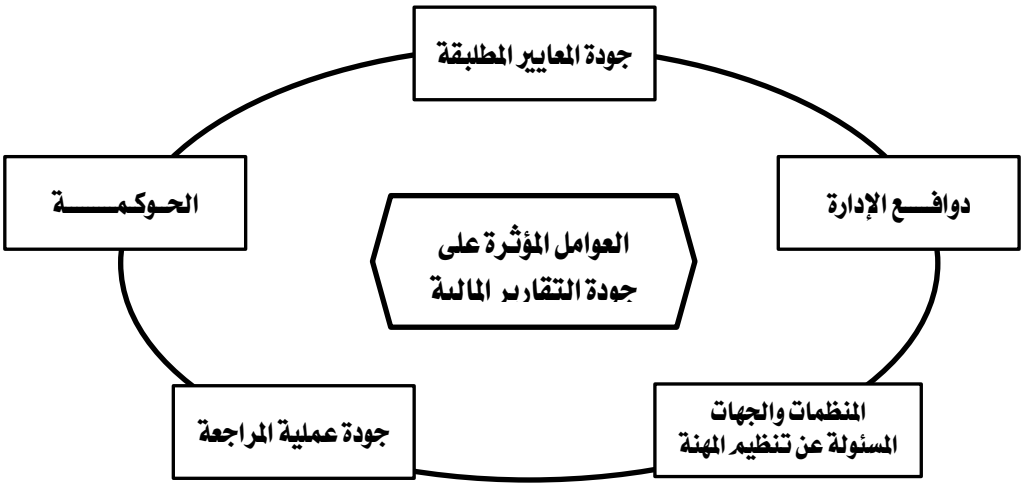

- **جودة المعايير المحاسبية المطبقة:** حيث أن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة فمعايير (IFRS) قد تحد من ممارسات إدارة الربح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية، حيث حددت البورصة الأمريكية مجموعة من الشروط لضمان جودة المعايير المحاسبية (محلية أو دولية) منها: وجود تنظيم جيد للهيئة أو الجهة القائمة بإصدار المعايير، وتوافر الموارد البشرية والفنية عالية المستوى، والرقابة الفعالة على مدى التزام الشركات بالمعايير.
- **دوافع الإدارة:** المرونة المتاحة أمام الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة وعمل التقديرات المحاسبية، وهيكلة العمليات لإتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، وقد تكون دافع لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.

(١) مجدي مليجى عبد الحكيم مليجى، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٢٠١٤، ص٣١٢.

- **المنظمات والجهات المسئولة عن تنظيم المهنة:** يؤثر وجود تنظيمات مهنية متخصصة قوية في جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تصدره من معايير وتعليمات وقواعد ولوائح تنفيذية.

٢/٢/٢ : تطور الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية:

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسئولين عن وضع المعايير المناسبة والمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

لقد نصت الفقرة من المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS32 الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC على إن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام في الأغراض التجارية لتحديد الوضع المالي العام للوحدة الاقتصادية وفى اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها مفيدة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.(١)

لذا يجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم، ونظرا للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية في القرارات والوظائف الإدارية المختلفة فقد اهتمت المنظمات المهنية بتحديد مجموعة من الخصائص والمعايير الأساسية التي تساعد في تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) هذه الخصائص والمعايير في ترتيب هرمي والأولويات التي يستلزم توافرها في المعلومات المحاسبية، لتحقيق أكبر قدر من المنفعة والفائدة لمستخدميها باعتبار ذلك هو المعيار الأساسي السائد للحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لهدف المساهمة الفعالة في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية ورسم السياسات المختلفة ومتابعة تنفيذها.

---

(١) محمد نواف عابد، قياس مدى التزام المصارف التجارية الفلسطينية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 قياسات القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح، المؤتمر العلمي الدولي الأول، منظمات الأعمال الفرص والتحديات والتطلعات، جامعة البلقاء التطبيقية الأردن،٢٠١٥، ص ٢٥.

وتشمل الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية خاصيتي الملاءمة والموثوقية كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في هذا المجال، إلى أن زيادة درجة ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية تعد شيا ضروريا حتى يكون لتلك المعلومات قيم، وحتى تتحقق الفائدة المرجوة لمختلف الأطراف.(١)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية:

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها، هنالك مجموعة من الخصائص يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية، وتتعلق هذه الخصائص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة المرجوة من تلك الخصائص. وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية عام ١٩٨٩ بوضع ونشر الإطار المفاهيمى لإعداد وعرض القوائم المالية وتم في عام ٢٠٠١ تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وأخيرا في سبتمبر ٢٠١٠ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل الإطار المفاهيمي وإصداره تحت أو مسمى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، ويتضمن هذا الإطار الخصائص التالية:

أولا: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية Primary Qualities

هي الصفات والسمات الرئيسية التي يجب إن تتصف بها المعلومات المحاسبية حتى تكون معبرة بصدق عن الوضع المحاسبي الحقيقي وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:(٢)

١- منفعة متخذ القرار (الإفادة) Decision Usefulness

تتعلق تلك الخاصية بمدى منفعية المعلومات لمتخذي القرار في الوحدة الاقتصادية، كما أن معيار المنفعة أو الفائدة من المعلومات يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تمثل القاعدة العامة.

كما إن فائدة المعلومات المحاسبية تتحقق من خلال تقليل حالات عدم التأكد لديهم لذا يجب أن تكون المعلومات المحاسبية المعروضة من خلال القوائم المالية مفهومة لمتخذي القرار وملائمة لنوعية وأسلوب القرار المتخذ ولتحقيق تلك الخاصية يجب مراعاة إن تكون المنفعة المستمدة من المعلومات المحاسبية أكبر من تكلفة الحصول عليها لذلك تكون المعلومات المحاسبية الجيدة هي الأكثر فائدة في مجالات ترشيد اتخاذ القرار.

(١) طارق مصطفى الحطاب، قياس اثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية الأردن،٢٠١٢، ص١٦.

(٢) الفريد وديع بطرس، قياس أثر المحاسبة عن استراتيجيات التحوط على جودة القوائم المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠١٥، ص ص ١٥٣-١٥٧.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قائمة المفاهيم رقم (٨) في سبتمبر عام ٢٠١٠ والتي تضمنت إجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية حتى تكون أكثر نفعًا وفائدة لمتخذي القرارات، وقد جاءت هذه الخصائص في مجموعتين أساسيتين هما[١]:

أ) الملاءمـــــة Relevance:

المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية تكون ملائمة عندما تحدث تأثير ملحوظ في اتخاذ القرار، وذلك من خلال تنبؤات مستخدميها بالأحداث المالية الحالية والمستقبلية بالإضافة إلى تصحيح التوقعات السابقة.

يعنى ذلك ضرورة توفر قيم تنبؤية وقيم استردادية للمعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية حتى تتصف بخاصية الملاءمة وتكمن في خاصية الملاءمة السمات التالية :

ب) القدرة على التنبؤ Predictive Value:

ويقصد بذلك أنه حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة فيتعين تميزها بالقدرة التنبؤية بالأحداث الجارية أو المستقبلية، يعنى ذلك مدى قدرتها على مساعدة متخذ القرار فيأن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن النتائج المالية المتوقعة في المستقبل.

ج) القدرة على التغذية العكسية Feed Back Value:

تتميز المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية بهذه السمة عندما يكون متخذ القرار باستخدام تلك المعلومات قادرا على إن يتحقق من صحة التوقعات السابقة وبالتالي إمكانية تقييم القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

د) التوقيت المناسب Time Lines:

يعنى ذلك حصول متخذي القرار على المعلومات المحاسبية قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات التي يمكن إن تتخذ، بمعنى أخر أن تكون المعلومات المحاسبية متاحة وقت الحاجة إليها.

---

(١) مجدي مليجى عبد الحكيم مليجى، اثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة جامعة بني سويف،المجلد الثاني،العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٤، ص١٠.

بتطبيق خصائص الملاءمة على القيمة العادلة، فقد اكتسبت القيمة العادلة دعماً من المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية، باعتبارها تعكس الوضع الاقتصادي للمنشأة بشكل أفضل، كما أنها تزود متخذي القرار بالقيم السوقية السائدة، والقدرة التنبؤية بالنتائج المحتملة، إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية، وقد أكد ذلك رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بقوله "أظن أنه من الصعب الجدل بخصوص مزايا القيمة العادلة على أنها الخاصية الأكثر ملائمة للقياس، كما أنها تعكس بشكل أفضل الجوهر الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، ففي الوقت الحاضر، ازدادت حاجة متخذي القرارات إلى الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، لارتباط فائدة المعلومة بالزمن، فهي تفقد الكثير من قيمتها بمرور الزمن، وخصوصاً في ظل التضخم، وضرورة التوجه نحو استخدام طرق تتضمن تعديلاً يعكس آثار التضخم، وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار[١].

في هذا الصدد فإن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأسلوب التكلفة التاريخية تعتبر متساوية في درجة الملاءمة مع المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للقيمة العادلة في ظل ثبات الأسعار، وكذلك عند القياس الأولي[٢] حيث تكون القيمة العادلة هي تكلفة البند محل القياس عند الاستحواذ عليه. أما في حالة القياس اللاحق فإن المعلومة المحاسبية المعدة وفقاً لمدخل القيمة العادلة تعتبر أكثر ملائمة من المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأسلوب التكلفة التاريخية في ظل تغير الأسعار وفترات التضخم.

٢- التمثيل الصادق:

حتى تتصف المعلومات المحاسبية بالمصداقية، يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في منشأة الأعمال أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة، فعلى سبيل المثال يجب أن تعبر قائمة المركز المالي بكل صدق عن كافة العمليات والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحقوق مساهمين لمنشأة الأعمال في تاريخ إعداد هذه القائمة وفقا لمعايير الاعتراف.

---

(١) وليد شحاتة محمد قاسم، استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص١٧.

(2) Shiva Rajgopal & Mohan Venkatachalam, Financial reporting quality and idiosyncratic return volatility, Journal of Accounting and Economics, Vol.51, 2011, PP.1-20.

وحتى تتسم المعلومات المحاسبية بالتعبير الصادق، يجب أن تكون لها أو أن تتوافر بها ثلاث خصائص نوعية فرعية وهم الحياد الاكتمال والخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف.

فخاصية الحياد تشير إلى أن المعلومات المحاسبية حتى تكون معبرة بصدق عن كافة العمليات والأحداث الأخرى بمنشأة الأعمال، يجب أن تكون موضوعية أي غير محتجزة حيال المصالح المتعارضة لمستخدميها، بحيث لايتم إعداد وعرض التقارير المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي هذه التقارير على حساب الأطراف أو الجهات الأخرى أو للتأثير على اتخاذ القرارات لتحقيق نتيجة محددة سلفا، وإنما للاستخدام العام ودون أي تحيز شخصي.(١)

أما خاصية الاكتمال فهي تشير إلى الشمولية والاتزان، أي تغطية المعلومات المحاسبية لكافة الجوانب وعدم وجود نقص في المعلومات المقدمة إلى متخذي القرارات والتي يمكن أن تجعلها خاطئة أو مضللة، مما يخفض ذلك من درجة ملائمتها لاتخاذ القرارات وتصبح غير معبرة بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى بمنشأة الأعمال مع مراعاة عدم زيادة حجم تلك المعلومات إلى الحد الذي تصبح عنده غير اقتصادية وغير مفيدة مما يعوق الوصول إلى القرار المناسب وبحيث تكون التكلفة التي يتحملها متخذ القرار في سبيل الحصول عليها أقل من العائد المتوقع من استخدام هذه المعلومات.

في حين تشير خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف إلى أن المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية حتى تكون معبرة بصدق عن كافة العمليات والأحداث الأخرى بمنشأة الأعمال يجب أن تخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة وان المراحل المستخدمة لإنتاج تلك المعلومات المفصح عنها قد تم اختيارها وتطبيقها بدون أي أخطاء أو حذف.

وإذا ما تقدم، **يرى الباحث** أن المعلومات المحاسبية لكي تتسم بالتعبير الصادق عن كافة العمليات والأحداث الأخرى بمنشأة الأعمال يجب أن يكون الغرض الرئيسي من نشرها هو خدمة كافة الأطراف والجهات الأخرى بحياد ودون أي تحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمة طرف أو جهة معينة دون الأخرى كما يجب أن تكون كاملة وبدون أي نقص وضمن حدود التكلفة والعائد من استخدامها فضلا عن خلوها من أية حذف أو أخطاء هامة ومؤثرة.

---

(١) علاء على أحمد حسين، قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ٢٠١٥، ص ص ٢٥٧-٢٥٨.

٣- الاعتمادية Reliability:

تشير هذه الخاصية إلى مدى ثقة متخذي القرارات في المعلومات المحاسبية حتى يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة ويعنى ذلك خلو المعلومات المحاسبية من التحيز وقابليتها للتحقق منها وتمثيلها بصدق للأحداث المحاسبية بمعنى أخر مدى توافر قرائن تعزز من ثقة المستخدم لهذه المعلومات وحتى تكون المعلومات المحاسبية ذات مستوى عال من الثقة لابد وان تتمتع بالمقومات التالية:

أ) القدرة على التحقق Verifiability:

ويعنى ذلك إمكانية الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص،إذا ما استخدمت نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية، وهو مفهوم مرادف للموضوعية أي التأكد من سلامة وموضوعية المعلومات المحاسبية بمعنى أخر إمكانية توافق المعلومات المحاسبية مع أساليب الإفصاح والقياس المستخدمة في ظل الظروف المحيطة بها.

ب) التماثل الصادق Representational Faithfulness:

يعنى ذلك إن تكون المعلومات المحاسبية المستخرج من القوائم المالية صحيحة ودقيقة ومعبرة عن الأحداث بصورة سليمة وخالية من أي تلاعب معتمد لذا فإن تلك المعلومات يجب أن تتميز بالدقة أي مدى مطابقة المعلومات المحاسبية للواقع المراد التعبير عنه بالإضافة إلى تميزها بالصحة أي أن تجميع البيانات وتسجيلها ومعالجتها محاسبيًا قد تم بشكل صحيح.

ج) الحيادية Neutrality:

تعكس تلك الخاصية أن الحصول على المعلومات المحاسبية قد تم وفقا للمعايير المحاسبية بغض النظر عن النتائج التي تعكسها تلك المعلومات ويجب عرض البيانات المالية من خلال القوائم المالية للوحدة الاقتصادية وإتاحتها لكافة مستخدمي تلك القوائم.

فالحيادية تعنى عدم التحيز ذلك المعلومات المحاسبية التي تتصف بالتحيز لايمكن الوثوق بها وبالتالي الاعتماد عليها.

وبالتالي فان خاصية حيادية المعلومات المحاسبية تتطلب ما يلي:

- تقديم المعلومات المحاسبية وفقا للطريقة المطلوبة والأهداف التي أعدت من أجلها.
- تحقيق الأمانة في عرض المعلومات المحاسبية.

- ويجب التنويه إلى إن الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية قابلة للتطبيق على كافة أنواع الأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية سواء كانت وحدات صناعية أو تجارية أو وحدات خدمية أو غير هادفة لربح أو وحدات مالية ومصرفية بل يجب أن تكون المعلومات واقعية وحقيقية ومعرضة من جهة نظر جميع المهتمين(١).

ثانيا: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

من أهم هذه الخصائص ما يلي:

١- القابلية للفهم Understandability:

تعنى تلك الخاصية مدى توافر دراية محاسبية لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية بهدف إدراك مغزى تلك المعلومات بمعنى أخر أنها تعكس مدى استيعاب وفهم مستخدمي القوائم المالية للبيانات المالية المدرجة بها بصورة منطقية ومنظمة حتى تحقق اكبر فائدة لمستخدميها.

وقد أشارت لجنة معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) إلى أنه ينبغي إن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مفهومه بالنسبة لمستخدمي التقارير الذين لهم فهم معقول حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية.

كما إن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) أكدت على أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية سهلة ومفهومه من قبل الأطراف المستخدمة لها كما يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى مقبول من المعرفة بالشكل الذي يمكنهم من ذلك، وأشارت إلى ضرورة عدم استبعاد المعلومات المهمة بحجة صعوبة فهمها من جانب مستخدمي القوائم المالية.

ويشير الباحث إلى ضرورة استخدام مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تدعم فهم مستخدميها والتي منها: (٢)

- تصنيف المعلومات الواردة بالقوائم المالية في مجموعات ذات مغزى يفيد مستخدميها.
- الاستعانة بعناوين ومصطلحات سهلة الفهم.
- وضع المعلومات المترابطة مع بعضها البعض.
- تقديم شرح لدلالة الأرقام الواردة بالقوائم المالية والتي يرغب مستخدميها في معرفتها.

---

(١) حسن محمود الشطاوى، أثر التغير في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية،٢٠١٢، ص ٧٩.

(٢) يمكن الرجوع إلى

- Yuan Ding, "Discussion of the effect on financial reporting quality of an exemption from the SEC reporting requirements for foreign private issuers", The International Journal Of Accounting, Vol.47, 2012, PP.72-75.
- Gary C. Biddle, Gilles Hilary & Rodrigo S.Verdi, "How Does Financial reporting quality relate to investment efficiency", Journal of Accounting and Economics, Vol.48, 2009, PP. 112–118.

٢- القابلية للمقارنة Comparability:

إن المعلومات المالية التي تم قياسها والتقرير عنها في الوحدات الاقتصادية تتصف بالتماثل حتى تكون قابلة للمقارنة ويعنى ذلك تمكين مستخدمي القوائم المالية من التعرف على حقيقة أوجه التشابه والاختلاف بين أداء الوحدات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة(١).

وتتضمن تلك الخاصية جانبين رئيسين هما(٢):

- **المقارنة بين نتائج الفترات المالية المختلفة:** يعنى ذلك إمكانية إجراء مقارنات للمعلومات المحاسبية لنفس الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية.
- **المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة:** أي الوحدات الاقتصادية التي تتماثل في الأنشطة التي تقوم بها.

٣- القابلية للتحقيق:

تركز خاصية القابلية للتحقق علي ضرورة أن تتصف المعلومات المحاسبية بالموضعية، وذلك من خلال إمكانية التحقق من موضعية معايير الاختيار بين المقاييس المحاسبية، بحيث يمكن الوصول إلي نفس النتائج من قبل أكثر من مستخدم، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس تلك المعلومات وذلك تمثل هذه الخاصية أداه فعالة وناجحة في الحد من التحيز في القياس المحاسبي.

٣/١/٢ محددات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قيودا رئيسية علي المعلومات المحاسبية وهذه القيود هي(٣):

قيد التكلفة- المنفعة Cost/Benefit: حيث يتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية تكاليف متعددة مما يتوجب المقارنة بين تلك التكاليف والمنافع المحاسبية، فإذا كانت المنفعة المتوقع الحصول عليها من المعلومات أقل من تكلفة الحصول عليها، فأنة يسقط بذلك المبرر لإعداد

(1) Vera Palea, "IAS/IFRS and Financial Reporting quality: Lessons form The European experience", China Journal of accounting Research, Vol.6, 2013, Pp.247-263.

(٢) عائشة شراد، انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر ،٢٠١٥، ص ٣٧ .

(٣) طارق مصطفى الحطاب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣ .

وعرض مثل هذه المعلومات، لذلك تعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية أن تقييم المنافع والتكاليف هي عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيس على التقدير، فالتكاليف لاتقع على الذين يستفيدون من المنافع كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من اجلهم المعلومات.

وفي ضوء ذلك يرى للباحث أن هناك عدة أنواع من التكاليف والمنافع التي ينبغي دراستها حيث يبذل مقدمي المعلومات المالية معظم جهودهم في جمع ومعالجة وفحص ونشر المعلومات المالية، وفى النهاية يتحمل المستخدمون تلك التكاليف على شكل عوائد مخفضة.كما يتكبد مستخدمو المعلومات المالية تكاليف تحليل وتفسير المعلومات المقدمة، وان لم يتم تقديم المعلومات اللازمة يتكبد المستخدمون تكاليف إضافية للحصول على تلك المعلومات أو تقديرها. إضافة إلى أن الإبلاغ عن المعلومات المالية الملاءمة والتي تمثل بصدق ما تقصد تمثيله، يساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات بثقة أكبر، ويؤدى إلى عمل أسواق رأس المال بشكل أكثر فاعلية والى تكلفة أقل لرأس المال بالنسبة للاقتصاد ككل. ويحصل مستخدمو المعلومات المالية على المنافع عن طريق اتخاذ قرارات مدروسة.

أما الأهمية النسبية والتي اعتبرت في السابق قيدًا على إعداد التقارير المالية فقد ذكرت (الفقرة١١) من الإطار المفاهيمى الخاص بإعداد التقارير المالية بأن الأهمية النسبية تعد جانبًا من الملاءمة وذلك لأن المعلومات غير الهامة لاتؤثر في قرار المستخدم. فهي ليست قيدا على قدرة المنشأة المعدة للتقارير على تقديم المعلومات.

٤/٢/٢ المشكلات والمعوقات التي تواجه خصائص المعلومات المحاسبية:

بالرغم من أن الهدف النهائي من المعلومات هو توفير معلومات مفيدة تتصف بالخصائص النوعية، إلا أن تحقيق هذه الخصائص يواجه بعض المشكلات والمعوقات التي من أبرزها ما يلي[١]:

احتمال التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، حيث تتمتع أرقام التكلفة التاريخية بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتسم بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطًا أو تمثيلًا للواقع الفعلي، وبالتالي لايمكن الاعتماد عليها بشكل كافي في عملية التنبؤ.

(١) حازم الخطيب، ظاهر القشى، توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، جامعة الزيتونة الأردنية، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص٥٢.

كما أن **بعض المعلومات الملاءمة والموثوقية** قد تكون ذات فائدة بسيطة. وقد يظهر ذلك من خلال اختبار مستوى الأهمية، حيث يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة غير صحيحة إلى التأثير على متخذ القرار أو تغير رأيه.

كذلك قد تكون **تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها** (اختبار التكلفة – العائد). فالمعلومات التي لاترتبط ارتباطًا وثيقًا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. أن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكلفتها، وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها.

قد تكون المعلومات ملائمة وموثوق بها إلا أن مستخدمها يواجه صعوبة في فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجه على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة. وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عددا كبيرا من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهدافا مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب.[١]

ويستخلص الباحث مما سبق أنه بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار إلا **أن** ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية هو مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات متشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لاتكون ذات جدوى عندما لاتلتزم الشركات بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغير وعند تغيير تلك الطرق فأنة من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة، وفى رأى الباحث فان أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الخصائص النوعية الأساسية هو عدم كفاءة وفعالية تطبيقها، من خلال عدم التحديد الدقيق للظاهرة الاقتصادية وبالتالي صعوبة تحديد نوع المعلومات حول تلك الظاهرة مما ينعكس سلبًا على مستخدمي المعلومات المحاسبية كما أن الخصائص النوعية المعززة لايمكن أن تجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات غير ملائمة أو غير ممثلة بصدق.

لقد حدثت تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة في الواقع العملي[٢] بالنسبة للممارسة المحاسبية، نتيجة تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية النافعة بما يواكب التطورات

(١) طارق مصطفى الحطاب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧ .

(٢) عبدالله محمد ناجى محمد، اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية اليمنية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الثالث، ٢٠١٣،ص١٨٥.

الاقتصادية في البيئة المحيطة بها، إذ بدأ المحاسبون يهتمون بالمعلومات المحاسبية النافعة كمحدد رئيسي لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات سليمة، والجودة من الناحية الاقتصادية ماهى إلا إشباع يحصل عليه الفرد من استخدامه لمورد اقتصادي معين، ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية بأنها المعلومات التي تتسم بمجموعة من الخصائص والتي يتم إعدادها للوفاء بحاجة مستخدميها في صورة قوائم وتقارير مالية.

وفي هذا الصد يجب إن تتوافق جودة المعلومات المحاسبية ومنفعتها مع الهدف الرئيسي للمحاسبة والمتمثل في تحقيق أكبر قدر ممكن من النفعية في توصيل الخدمة وتلبية احتياجات متلقي الخدمة، وحتى تلبى المعلومة المحاسبية أقصى نفعية يجب إن يكون لها تأثير علمي على عملية اتخاذ القرار، وذلك بأن تؤدى إلى تحسين قدرة متخذي القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل أو أن تؤدى هذه المعلومات إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية، وحتى يتوافر في المعلومات المحاسبية عنصر المنفعة يجب أن تتمتع بمجموعة من الخصائص النوعية، والتي حددها الإطار المفاهيمى لإعداد التقارير المالية، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (٥) يوضح الخصائص النوعية لمنفعة المعلومات المحاسبية
وفقا للإطار المفاهيمى لإعداد التقارير المالية

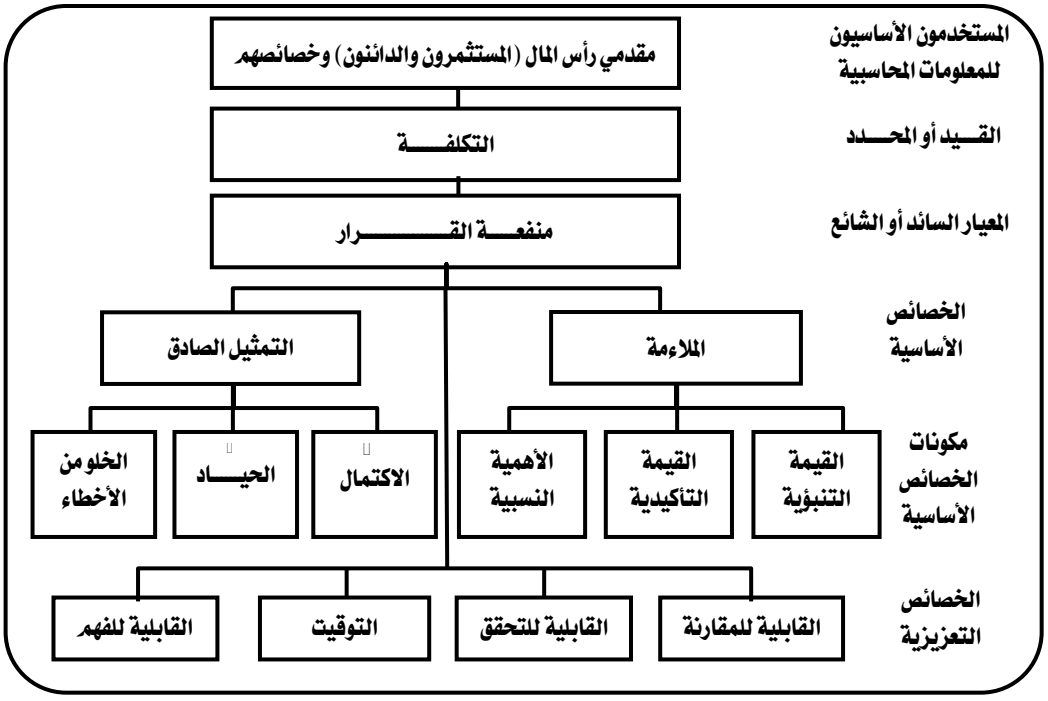

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث توضيح طبيعة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير المالية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢) علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية

الخصائص	الملاءمة	الموثوقية	الثبات	القابلية للمقارنة
نموذج القيمة العادلة	١- يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات. ٢- تطبق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات. ٣- عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلاً يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.	١- يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوافر فيها ثلاثة سمات هي القابلية للتحقق والصدق والحياد، ٢- وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية، ٣- وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد من عدم دقة التقارير المالية وجودتها وقد تفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي.	٣- يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبت أفضلها وملاءمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية، ٤- وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك يجعل طرق القياس متنوعة كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.	١- يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمنشأة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن منشأة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المنشأة لعدد من الفترات المالية. ٢- ترتبط خاصية الثبات والقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد القابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الصول والالتزامات المالية. نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.

وفي نهاية هذا المبحث لابد من الإشارة إلي إن عملية اتخاذ القرارات تكون دائما محددة بفترة زمنية معينة، لذالك فإن المعلومات الملاءمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب. وإن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعتبر انعكاسًا واضحًا للأدلة الموضعية أو طرق أو أسس القياس التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالتمثيل الصادق ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي.

ونظراً لحاجة الجميع إلي معلومات مطابقة الأرض الواقع وحديثة، ونتيجة لفشل مفهوم التكلفة التاريخية في توفير تلك النوعية من المعلومات، وإظهار القوائم المالية بصورتها النهائية التي يجب إن تكون موافقة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بدأ التوجه نحو استخدام مفهوم القيمة العادلة، ولقد بدأت مجالس معايير المحاسبة وعلي رأس مجلس معيار المحاسبة الدولية IASB بإصدار معايير وتعديلات موجهه نحو القيمة العادلة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث التالي بشئ من التفاصيل.

المبحث الثالث
بدائل قياس جودة التقارير المالية
في ضوء الفكر المحاسبي

تناولت العديد من أدبيات الفكر المحاسبي مفهوم وطرق قياس جودة **التقارير لمالية** وإن كانت قد اختلفت فيما بينها من حيث معايير الجودة التي يمكن من خلالها تحديد مدى جودة التقارير المالية، فقد عرفها Qingliang[١] وآخرون بأنها " توفير القوائم المالية لمعلومات حقيقية وعادلة عن الأداء التشغيلي والمركز المالي، كما عرفها Rodrigo[٢] بأنها دقة توصيل ونقل التقارير المالية للمعلومات عن عمليات الشركة بشكل عام والتدفقات النقدية المتوقعة بصفة خاصة للمستثمرين وكذلك عرفها Daniel[٣] بأنها "دقة تعبير الأرقام المحاسبية وبصفة خاصة الدخل عن الجوهر الاقتصادي للشركة".

ويهدف هذا المبحث الى تحديد مفهوم قياس جودة التقارير المالية وتحديد بدائل هذا القياس فى ضوء الفكر المحاسبى، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تناول النقاط التالية:

١/٣/٢ مفهوم قياس جودة التقارير المالية.

٢/٣/٢ بدائل قياس جود التقاريـــر المالية.

١/٣/٢ مفهوم قياس جودة التقارير المالية:

يعتقد الباحث أن مفهوم قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة الربح هو المدخل الملائم لهذا الغرض لعدة أسباب، **السبب الأول** أن الربح يعتبر هو صافي التدفق الذي تنتجه الموارد المتاحة للشركة، ومن ثم فإن إنتاج الربح يتوقف على حجم الموارد المتاحة والفرص الاقتصادية القائمة والظروف الاقتصادية المتوقعة، كما أنه يمثل في نفس الوقت مدى نجاح الإدارة في تشغيل الموارد المتاحة في الماضي، **السبب الثاني** أن الربح هو محصلة التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم والتي تم الاعتراف بها في شكل إيرادات أومصروفات، والمحصلة ينتج عنها الربح أو الخسارة، وبناءاً عليه فإن أخطاء القياس المحاسبي في الأرباح تعتبر في ذات الوقت

(1) Qingling Tang, Huifa Chen & Zhijun Lin, Financial Reporting Quality and Investor Protection : A Global Investigation ,Working Paper, 2008, P.3.
(2) Rodrigo S.Verdi ,Financial Reporting Quality and Investment Efficiency, Working Paper, 2006, P.13, Available at : www.ssrn.com
(3) Daniel A. Cohen, Quality of Financial Reporting Determinates and economic Consequences, Working Paper, 2004, P.1.

أخطاء قياس في الأصول أو الالتزامات المعروضة في قائمة المركز المالي، على سبيل المثال، إذا اعترفت الإدارة بأرباح على المخزون قبل بيعه فإن ذلك يقلل من جودة الربح وجودة قياس المخزون في نفس الوقت، **السبب الثالث** أنه من المفترض أن يعكس الربح المحاسبي الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، وبالتالي فإن علاقات الربح بكل من التدفقات النقدية والتغير في القيمة السوقية لحق الملكية تعتبر محل الاهتمام كمؤشرات على جودة الربح ومن ثم جودة التقرير المالي، فكلا من التدفقات النقدية والتغير في القيمة السوقية يعتبر بديلاً عملياً للأداء الاقتصادي، على سبيل المثال، اقتراب الربح المحاسبي من التدفقات النقدية يعتبر دليلاً على جودة الربح، ومن ناحية أخرى كلما جاءت الأرباح المحاسبية متناسبة مع التغير في القيمة السوقية لحق الملكية كلما دل ذلك على جودة الربح لأنه يعكس توقعات السوق(١).

على هذا الأساس فإن الباحث يعتمد في هذه على جودة الأرباح كمقياس عملي لجودة التقارير المالية، السؤال المطروح الآن ما هو المقياس العملي المناسب للبيئة المصرية لقياس جودة الربح؟ التركيز على الخصائص الزمنية للأرباح بديل غير ملائم لأن أسلوب السلاسل الزمنية يفترض تتابع الأرباح المحاسبية باتساق، وأن معدل التغير فيها شبه مستقر من سنة لأخرى، وبناء عليه فأن أي خطأ عشوائي في قياس خصائص الربح الزمنية يعزي إلى عدم الجودة، في حين أنه قد يرجع إلى تغيرات اقتصادية حقيقية، كما أن مدخل التدفقات النقدية التشغيلية، كمؤشر على جودة الربح، هو الآخر غير ملائم لأنه لا يأخذ في الاعتبار عدم تماثل الاعتراف المحاسبي بالأرباح والخسائر.

طرق قياس جودة التقارير المالية:

على الرغم من تركيز كل من (ISAB, FASB) على أهمية التقارير عالية الجودة إلا أن إحدى المشاكل الأساسية التي توجد في الأدب المحاسبي تتمثل في كيفية قياس الجودة للحكم على مدى تحققها، لأن التقييم العملي للجودة يتضمن قطعاً مدى وفاء المعلومات المحاسبية لأهداف عدد كبير من المستخدمين ذوي الاحتياجات المتعددة والمتباينة وتكمن صعوبة التقييم في أن إدراك وتحقق الجودة لا يتباين فحسب بين مجموعات المستخدمين ذوي التفضيلات المختلفة بل وأيضاً بين المستخدمين داخل نفس المجموعة.

(١) مدثر طه السيد أبو الخير، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع٢، مصر، ٢٠٠٧، ص ص١-٦٠.

وبصفة عمة توجد العديد من النماذج المستخدمة في الأدب المحاسبي لقياس جودة التقارير المالية من أهمها نماذج الاستحقاق، ونماذج ملائمة القيمة، ونماذج قياس خصائص الجودة ويمكن توضيح تلك النماذج على النحو التالي(١):

١-نماذج قياس خصائص الجودة :

أ) نموذج الاستحقاق "Accrual Models":

يستخدم نموذج الاستحقاق لقياس مدى إدارة الدخل في ظل القواعد والتشريعات القائمة، وتفترض تلك النماذج استخدام المديرين للاستحقاق الاختيارية – والتي تشير إلى استحقاق يستطيع المديرون التحكم فيها وفرض السيطرة عليها – لإدارة الدخل، ومن المفترض أن تؤثر إدارة الدخل تأثيراً سلبياً على جودة التقارير المالية من خلال تخفيضها لفائدة المعلومات للقرارات.

ب) نماذج الملائمة القيمة "Value Relevance Models":

تقيس نماذج ملائمة القيمة جودة معلومات التقارير المالية بواسطة التركيز على الارتباط بين الأرقام المحاسبية وانعكاسات وردود أفعال أسواق الأسهم ويفترض أن سعر السهم يعكس القيمة السوقية للشركة بينما الأرقام المحاسبية تعكس قيمة الشركة بالاعتماد على الإجراءات المحاسبية، وتنطوي قوة ارتباط التغيرات في المعلومات المحاسبية مع التغيرات في القيمة السوقية للشركة على أن معلومات الدخل هي معلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها، وتستخدم تلك الطريقة لفحص واختبار القدرة التنبؤية والثبات كعناصر جودة الدخل.

مما سبق يتضح للباحث أن نماذج ملائمة القيمة والاستحقاق تركز على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لتقييم جودة التقارير المالية، ومع ذلك فإن أداة القياس الشاملة لجودة التقارير المالية يجب أن تشمل التقرير المالي بما يتضمنه من معلومات مالية مغير مالية.

ج) نماذج خصائص الجودة:

تهدف طرق قياس الخصائص النوعية إلى تقييم الأبعاد المختلفة لمعلومات التقارير المالية في أن واحد لتحديد فائدتها للقرارات.

---

(١) محمد المعتز المجتبي إبراهيم، دور معايير المراجعة الدولية للوحدات الحكومية في جودة التقارير المالية: دراسة حالة ديوان المراجع القومي السودان، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، مج٦، ع٢٣، السودان، ٢٠١٦، ص ص٣٣-٥٣.

مما سبق يتضح للباحث أن النماذج المستخدمة إما أنها تسعى لقياس جودة التقارير المالية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال جودة الدخل ويمكن توضيح المتغيرات المستخدمة للقياس في تلك الحالتين على النحو التالي:

- المتغيرات المستخدمة لقياس جودة التقارير المالي بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.
- متغيرات لقياس جودة التقارير المالية بشكل مباشر "نماذج خصائص الجودة: تتسم خصائص المعلومات بصعوبة القياس المباشر.
- **المتغيرات الدالة على الملاءمة:**

تعتبر القدرة التنبؤية أكثر المؤشرات المهمة الدالة على ملائمة المعلومات وفائدتها للقرارات ويتم استخدام ثلاثة عناصر أساسية للاسترشاد وقياس القدرة التنبؤية ويمكن للباحث توضيحها على النحو التالي:

العنصر الأول: يقيس مدى توفير التقارير المالية لقوائم مستقبلية والتي عادة ما تصف توقعات الإدارة للشراكة لسنوات مستقبلية.

العنصر الثاني: يقيس مدى استكمال المعلومات المالية بالمعلومات غير المالية من خلال إفصاح التقارير المالية عن فرص ومخاطر الأعمال على أساس أن المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مخاطر وفرص الأعمال تساعد على توفير رؤية مستقبلية ممكنة عن الشركة.

العنصر الثالث: يقيس استخدام الوحدات الحكومية للقيمة العادلة في تقويم الأصول إلى أفضلية القيمة العادلة مقارنة بالتكلفة التاريخية في القدرة التنبؤية للمعلومات والناتجة عن تقويم الأصول بالقيمة الحالية بدلاً عن سعر الشراء.

- **المتغيرات الدالة على التمثيل الصادق:**

يتم استخدام أربعة عناصر أساسية للاسترشاد على مدى صدق تمثيل التقارير المالية عن الظواهر الاقتصادية ويمكن توضيح تلك العناصر على النحو التالي:

العنصر الأول: يتمثل في توفير أدلة فعلية على صحة الافتراضات والتقديرات القائمة بالقوائم المالية.

العنصر الثاني: يتمثل في تأثير أدلة مشروعة وصحيحة عن المبادئ المحاسبية المستخدمة مما يزيد من احتمال فهم المعدين الكامل لطرق القياس.

العنصر الثالث: يتمثل في تقرير المراجع حيث تناول العديد من الباحثين تأثر المراجعة وتقرير المراجع عن القيمة الاقتصادية للوحدة الحكومية.

العنصر الرابع: يتمثل في قائمة حوكمة الشركات لأن المعلومات عن حوكمة الشركات تزيد من المصداقية والتمثيل الصادق للمعلومات وبالتبعية تضيف قيمة لموفري رأس المال.

٢/٣/٢ بدائل قياس جودة التقارير المالية:

هناك مدخلين أساسيين لقياس جودة التقارير المالية وهما قياس جودة التقارير المالية باستخدام خصائص جودة المعلومات (القياس المباشر)، قياس جودة التقارير المالية بالاعتماد على مؤشرات جودة الدخل (القياس غير المباشر)، بالإضافة إلى أنه هناك مداخل أخرى ويناقشها الباحث كما يلى:

قياس جودة التقارير المالية باستخدام خصائص جودة المعلومات (الطريقة المباشرة)

يشير هذا المدخل إلى استخدام مجموعة من المتغيرات للاستدلال من خلالها بصورة مباشرة على تحقق خصائص جودة المعلومات الواردة ضمن المرحلة الأولى من مراحل الإطار الفكري المشترك الصادر في سبتمبر (٢٠١٠)، وتتمثل خصائص جودة المعلومات المحاسبية وفقاً للإطار الفكري المشترك بين FASB &IASB في مجموعتين من الخصائص وهما:(١)

أولا: الخصائص الرئيسية: وتتمثل في خاصيتين أساسيتين وهما:

١- **الملاءمة:** ويقصد بها أن تكون للمعلومات قدرة على التغيير أو التأثير في قرارات المستخدمين وتتطلب تلك الخاصية.

أ) **أن يكون للمعلومات قيمة تنبؤية:** وتعنى القدرة على تقييم تأثير الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية على التدفقات النقدية المستقبلية.

ب) **أن يكون للمعلومات تأكيدية:** وتعنى القدرة على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.

٢- **التعبير الصادق:** وتعنى أن تصور أو تعكس المعلومات جوهر المعاملات وليس مجرد شكلها القانوني، وتتطلب تلك الخاصية:

أ) **الاكتمال:** وتعنى أن تتضمن كل المعلومات الضرورة للتمثيل الصادق.

(1) Financial Accounting Standard Board, FASB, Statement of Accounting Concepts No.8, Conceptual Framework for Financial Reporting, Chapter 1, The Objective of General Purpose and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial information, September, 2010, PP.1-60

ب) **الحيادية:** وتعنى أن تكون المعلومات خالية من التحيز.

ج) **التحرر من الأخطاء:** وتعنى أن تكون المعلومات خالية من أي أخطاء.

ثانياً:-الخصائـــص التعزيزيـــة

وقد جاءت هذه الخصائص لتعزيز الخصائص الأساسية وهى:

١- **التوقيت المناسب:** وتعنى توافر المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرار وترتبط هذه الخاصية بالملاءمة.

٢- **القابلية للتحقق:** وتعنى التحقق من صحة المعلومات التي تمثل الأحداث الاقتصادية بدون أخطاء جوهرية أو تحيز، وترتبط هذه الخاصية بالتمثيل الصادق.

٣- **القابلية للمقارنة:** وتعنى القدرة على تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر الاقتصادية.

٤- **القابلية للفهم:** وتعنى أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين.

كما حدد الإطار المشترك أن هناك قيدين علي المعلومات وهما:

١- **الأهمية النسبية:** وتكون المعلومات ذات أهمية نسبية في حالة ما إذا تم حذفها أو تحريفها تأثير على القرارات التي يتم اتخاذها بواسطة مستخدمي التقارير المالية، وذلك لأنه في حالة حذفها سوف تنتج معلومات غير كاملة وفي حالة تحريفها سوف ينتج معلومات محرفة.

٢- **التكلفة:** وتعنى أن يكون العائد أو المنافع يبرر التكاليف.

أما المتغيرات التي يمكن الاستدلال منها بصورة مباشرة على تحقق خصائص جودة المعلومات فتتمثل فيما يلي:(١)

أ) **المتغيرات الدالة على الملاءمة:** حيث تعتبر القدرة التنبؤية من أكثر المؤشرات الدالة على ملائمة المعلومات وفائدتها للقرارات ويتم الاسترشاد **بثلاثة عناصر لقياس القدرة التنبؤية، الأول** يقيس مدى توفير التقارير المالية لقوائم مستقبلية، **والثاني** يقيس مدى

(١) يمكن الرجوع إلى:

- د. ممدوح صادق محمد الرشيدي، "دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٦، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٢، ص ص ١٥-١٩ .
- Ferdy Van Beest, Geert Braam & Suzanne Boelens, Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics, Working Paper, April 2009, PP.9-16, available at: www.ssrn.com

توفير معلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية، **أما الثالث** فيقيس مدى استخدام الشركة للقيمة العادلة في تقييم الأصول، وكما أن المعلومات الملاءمة يجب أن توفر للمستخدم نظرة مستقبلية في التقارير المالية بشرط أن تكون المعلومات المستقبلية دقيقة ومفيدة وملائمة للمستخدمين ولقياس هذه الخاصية يتم إنشاء قائمة بالمصطلحات المستقبلية الأساسية التي يمكن من خلالها الحكم على جودة التقارير المالية.

ب) **المتغيرات الدالة على التمثيل الصادق:** من خلالها يتم استخدام أربعة عناصر للاسترشاد على مدى صدق تمثيل التقارير المالية للظواهر الاقتصادية، الأول يتمثل في توفير أدلة فعلية على صحة الافتراضات والتقديرات بالقوائم المالية، الثاني يتمثل في توفير أدلة مشروعة وصحيحة على المبادئ المحاسبية المستخدمة أما الثالث فيتمثل في تقرير المراجع ومدى تأثير على القيمة الاقتصادية للشركة، والرابع يتمثل في قائمة معلومات عن حوكمة الشركات.

ج) **المتغيرات الدالة على القابلية للمقارنة:** حيث يتم استخدام ستة عناصر للاسترشاد على القابلية للمقارنة، **أربعة منها** تشير إلى التوافق في استخدام إجراءات وسياسات محاسبية متشابهة من فترة إلى أخرى لذات الشركة وعنصرين آخرين يستخدمان لقياس القابلية للمقارنة فيما بين الشركة لذات الفترة، كما يمكن الاستدلال على القابلية للمقارنة من خلال مؤشر KPIS والذي يتضمن مجموعة من المؤشرات والتي تركز على الخصائص المتعلقة بأداء الشركة والتي تعتبر شديدة الأهمية لتحقيق نجاح الشركة.

د) **المتغيرات الدالة على القابلية للفهم:** يشار إلى توافر خاصية القابلية للفهم عندما يتمكن مستخدم المعلومة من الإلمام بمعناها، ويتم الاسترشاد على ذلك من خلال عناصر تركز على الشفافية ووضوح المعلومة المتمثلة في التقارير المالية، حيث تشتمل تلك العناصر على تبويب وتنظيم المعلومات في التقارير المالية، استخدام الكلمات والجمل التي يسهل فهمها، ووجود جداول ورسوم بيانية تحسن من القابلية للفهم.

هـ) **التوقيت المناسب:** يشير إلى أن المعلومة يجب أن تكون متاحة لصنع القرار قبل أن تفقد قيمتها في التأثير عليه، والوقتية تشير إلى الوقت المتطلب لتوضيح المعلومة وارتباطها بنفعية القرار في العموم، ويمكن الاسترشاد على الوقتية باستخدام لوغاريتم نسبة الأيام من نهاية السنة التي يتم إعداد التقارير المالية بشأنها وحتى تاريخ التوقيع على تقرير المراجع.

ويتصف هذا المدخل في قياس جودة التقارير المالية بالعديد من المزايا والتي تتمثل في:[١]

١- أن نموذج جودة المعلومات يعتبر أداة شاملة للحكم على جودة التقارير المالية حيث أنه يأخذ في الاعتبار كافة أبعاد نفعية القرار.

٢- أن هذا النموذج يستند إلى إطار فكرى، الأمر الذي يدعم الاعتماد عليه للحكم على جودة التقارير المالية.

٣- أن هذا النموذج يتغلب على كثير من الانتقادات الموجهة للنماذج الأخرى لاسيما فيما يتعلق بمدى الصحة والاعتمادية.

٤- أن نموذج جودة المعلومات يركز على كافة أنواع المعلومات المالية وغير المالية، الكمية والوصفية، الأخبار السيئة، ومن ثم لا يقتصر على نوع واحد من المعلومات الأمر الذي يشير إلى شمولية هذا النموذج.

وعلى الرغم من المزايا التي يحققها هذا النموذج، إلا أن هناك ثمة عدة انتقادات توجه إليه من أهمها ما يلي: [٢].

١- تعتبر خصائص جودة المعلومات المحاسبية خصائص عالية التجرد وتتناقض مع بعضها البعض، حيث إن هناك احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، إذ لا يوجد توافق بين خاصية ملائمة المعلومات ودرجة الثقة في هذه المعلومات فقد يتم التضحية بقدر من الثقة حتى تكون المعلومات أكثر ملائمة أو العكس، فمثلاً أرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة إلا إنها تتمتع أيضا بدرجة منخفضة لأن الأرقام التاريخية أقل ارتباطاً أو تمثيلاً للواقع العملي، وعلى عكس ذلك نجد أن القيم العادلة أكثر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات إلا أنه في المقابل تعتبر أقل من حيث إمكانية الاعتماد عليها والثقة فيها، كما أن هناك احتمالات للتعارض بين

(١) د. ممدوح صادق محمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

(٢) يمكن الرجوع إلى:

- د.رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث التجارية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، مجلد ٤٦، يوليو ٢٠٠٩ ص ص ٧٦-٧٧.
- خالد محمد حسني، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

الخصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية، فقد يحدث تعارض بين التوقيت المناسب وبين القدرة التنبؤية للمعلومات وذلك لأن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

٢- لم توفر هذه الخصائص ككل إرشاد مفاهيمي ضروري للتوازن بينها في إعداد وعرض التقارير المالية.

٣- لم تأخذ خصائص جودة المعلومات المحاسبية في اعتبارها انعكاس طبيعة النشاط للوحدة على طبيعة ونوعية وخصائص المعلومات التي توفرها التقارير المالية لتلك الوحدة.

٤- إطار خصائص جودة المعلومات المحاسبية تم إعداده لمقابلة متطلبات التقارير ذات الغرض العام وبالتالي فهي تعد لمقابلة احتياجات فئة من مستخدمي التقارير المالية تتمتع بمستوى عادي من الفهم والإدراك، وبالتالي لا تكون هذه الخصائص بالضرورة مناسبة لاحتياجات مجموعة محددة من مستخدمي التقارير المالية.

٥- إن استخدام خصائص جودة المعلومات المحاسبية في قياس جودة التقارير المالية يعتمد على الحكم الشخصي، حيث إنها خصائص مجردة ويصعب قياسها بشكل مباشر.

٦- في ظل العصر الرقمي لابد من البحث عن خصائص ومعايير كمية للحكم على جودة المعلومات المحاسبية حتى تتلاءم مع العصر الرقمي.

٧- يؤثر الاقتصاد الجديد علي خصائص جودة المعلومات وذلك بانحيازه إلى خاصية الملاءمة وهو ما يؤثر علي نفعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية.

٨- كما في ظل العصر الحديث أنه لابد من البحث على خصائص جديدة تناسب الاقتصاد الجديد مثل خاصية التحديث التلقائي للمعلومات المالية التي يتم نشرها من خلال الانترنت.

٩- ليست كل المعلومات الملاءمة والموثوق فيها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية تذكر، كما أنه قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها، وأخيرا قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن هناك صعوبة في فهمها وتحليلها واستخدامها في نماذج اتخاذ القرارات الرشيدة.

قياس جودة التقارير المالية بالاعتماد على مؤشرات جودة الدخل (القياس غير المباشر):

نظراً للانتقادات العديدة والموجهة للنموذج السابق فقد تم التوجه نحو قياس جودة التقارير المالية بشكل غير مباشر من خلال جودة الدخل المحاسبي، وذلك نظراً لأهمية الدخل باعتباره

القيمة المعبرة عن الأداء المالي للشركة خلال الفترة الماضية ومؤشراً أساسياً للتنبؤ بقدرات الشركة في المستقبل، بالإضافة إلى إن مستخدمي التقارير المالية داخل وخارج الشركة يعتمدون على رقم الدخل في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، لذا توجد العديد من المفاهيم المقدمة من الباحثين لجودة الدخل المحاسبي، منها:

- تتمثل جودة الدخل المحاسبي في درجة التمثيل الصادق للدخل، أي مدي الترابط أو التوافق بين المقياس المستخدم سواء كانت مقاييس تاريخية أو جارية أو عادلة والظاهرة التي يتم تمثيلها.(١)
- تتمثل جودة الدخل المحاسبي في درجة الارتباط بين الدخل المحاسبي والدخل الاقتصادي(٢)
- تتمثل جودة الدخل المحاسبي في درجة الارتباط بين الدخل الماضي والتدفقات النقدية المستقبلية(٣).
- تتمثل جودة الدخل المحاسبي في درجة استمرارية الدخل في الفترة القادمة.(٤)

وفى ضوء التعريفات السابقة يلاحظ عدم اتفاق الباحثين على رؤية واحدة لمفهوم جودة الدخل المحاسبي ومن ثم اختلفت أساليب القياس.

---

(١) يمكن الرجوع إلى:

- هبه عبد العاطى محمد، أثر الإفصاح عن المعومات القطاعية على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة، حلوان، ٢٠١١، ص ص ٨٨- ٩٨.
- إلهام حمد أحمد سحلول، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٩- ١٤٥
- جيهان محمود عبد الحميد، تقييم أثر استخدام القيمة النقدية المضافة على جودة التقارير المالية (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة، حلوان، ٢٠١١، ص ص ٩٥- ١٠٥ .

- Gary C. Biddle, Gilles Hilary & Rodrigo S. Verdi, How Does Financial Reporting Quality Related to Investment Efficiency, Journal of Accounting and Economics, Vol.48, 2009, P.116.
- Asheq Rahman, Jira Yammeesri & Hector Perera, Financial Reporting Quality in International Setting : A Comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany, The International Journal of Accounting, Vol.45, 2010,PP.15-17.
- Paquita Y. Davis – Friday, Discussion of Financial Reporting Quality in International Settings: A Comparative Study of the U.S.A, Japan, Thailand, France and Germany, The International Journal of Accounting, Vol.45,2010, P.37.
- Shiva Rajgopal, Mohan Venkatachalam, Financial Reporting Quality and Idiosyncratic Return Volatility, Journal of Accounting and Economics, Vol.51, 2011, PP.5-6.
- Shiva Rajgopal, Mohan Venkatachalam, , Financial Reporting Quality and Idiosyncratic Return Volatility Over the Last Four Decades, Working Paper, September 2008, PP.12-14, available at :www.ssrn.com.

(2) Shipper, K., and Vincent, L., Earning Quality, Accounting Horizons, Supplement, 2003, P.98

(3) Verdi, R.S.," Financial Reporting Quality and Investment Efficiency ", Working Paper, University of Pennsylvania, 2006, P.15.

(4) Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., "Information in Accrual About the Quality of Earnings" 2001,Working Paper, University of Michigan Business School, P.52

مداخل أخري لقياس جودة التقارير المالية:

أولاً: مدخل التحفظ المحاسبي:

أكدت دراسة (عبد الرحمن)[١] على أنه يمكن الحكم على جودة التقارير المالية من خلال قياس مستوي التحفظ المحاسبي المتبع عند إعداد القوائم المالية، حيث يشير ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي إلى زيادة جودة التقارير المالية، ومن أكثر المقاييس التي شاع استخدمها في الدراسات المحاسبية لقياس مستوي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية هو **نموذج القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية Market-to-Book** ويتسم هذا النموذج بسهولة حسابه,كما أنه مقياس شامل حيث يعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس, فضلًا عن أنه يربط عناصر المركز المالي بمتغيرات السوق.

ثانياً: مدخل عدم تماثل المعلومات:

استخدم في الأدب المحاسبي مقياس عدم تماثل المعلومات كمقياس بديل لجودة التقارير المالية، وقد أشارت دراسة (David et al)[٢] إلى عدة مقاييس يمكن من خلالها قياس عدم تماثل المعلومات منها المقاييس المرتبطة بالمحللين الماليين, والمقاييس المرتبطة بتداول أسهم الشركة, في السوق, والمقاييس المرتبطة بأسعار أو عوائد أسهم الشركة في السوق, والمقاييس المرتبطة بفرص الاستثمار المتاحة أمام الشركة.

---

(١) عبد الرحمن عبد الفتاح محمد،" دراسة تحليله لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة (مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الوراق المالية المصرية)، المجلة العلمية،كلية التجارة جامعة أسيوط، العدد الواحد والخمسون، ديسمبر، ص ص ٧٠-١٠٤.

- جيهان محمود عبد الحميد، تقييم أثر استخدام القيمة النقدية المضافة على جودة التقارير المالية (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة، حلوان، ٢٠١١، ص ص ٩٥- ١٠٥ .
- Gary C. Biddle, Gilles Hilary & Rodrigo S. Verdi, How Does Financial Reporting Quality Related to Investment Efficiency, Journal of Accounting and Economics, Vol.48, 2009, P.116.
- Asheq Rahman, Jira Yammeesri & Hector Perera, Financial Reporting Quality in International Setting : A Comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany, The International Journal of Accounting, Vol.45, 2010,PP.15-17.
- Paquita Y. Davis – Friday, Discussion of Financial Reporting Quality in International Settings: A Comparative Study of the U.S.A, Japan, Thailand, France and Germany, The International Journal of Accounting, Vol.45,2010, P.37.
- Shiva Rajgopal, Mohan Venkatachalam, Financial Reporting Quality and Idiosyncratic Return Volatility, Journal of Accounting and Economics, Vol.51, 2011, PP.5-6.
- Shiva Rajgopal, Mohan Venkatachalam, Financial Reporting Quality and Idiosyncratic Return Volatility Over the Last Four Decades, Working Paper, September 2008, PP.12-14, available at :www.ssrn.com

(2) David Abad, Juan P.Sanchez-Ballesta and Jose Yague. "Audit Opinions and Information Asymmetry in The Stock Market". Accounting and Finance, PP.1-31

خلاصـــة الفصـــل الثانـــى

أن التقارير المالية الدولية المحاسبية الناتجة عن معايير IFRS يتوافر فيها قدر كبير من الملاءمة، والثقة، والقابلية للمقارنة مما يساهم في دعم قدرة مستخدمي القوائم المالية، كما أن مفهوم جودة التقارير المالية يشير إلى مجموعة من المفاهيم الجزئية والمكملة لبعضها البعض والتى تشمل على جودة المعايير المحاسبية المطبقة بمجموعة من المحددات، لعل من أهمها معايير المحاسبية المطبقة.

الفصل الثالث

أثر استخدام مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي على جودة التقارير المالية

٣/١ المبحث الأول: العلاقة بين مدخل القيمة العادلة والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

٣/٢ المبحث الثاني: المشاكل المحاسبية المرتبطة باستخدام مدخل القيمة العادلة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية.

٣/٣ المبحث الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة التقارير المالية باستخدام مدخل القيمة العادلة.

الفصل الثالث

أثر استخدام مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي على جودة التقارير المالية

تناول الفصل السابق أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية والمداخل المختلفة لقياس هذه الجودة، وكذلك تم تناول دور مدخل القيمة العادلة في معالجة المشكلات الناتجة عن قصور التقارير المالية في تجسيد الواقع الاقتصادي للمنشآت، وقد جرت العديد من المحاولات لإيجاد التقارب بين القيم المالية التي تعكسها المحاسبة التقليدية والقيم الحالية بموجب المفاهيم الاقتصادية في محاولة لتخفيف أثر هذا الاختلاف بين القيمتين إلا أن محاسبة القيمة الحالية لم تنجح في ذلك لأنها تعتبر مجرد معلومة إضافية، ومن ثم جاءت القيمة العادلة لتضييق الاختلاف بين القيمة الاقتصادية والقيمة المحاسبية حيث تؤثر هذه القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للشركات ومن ثم على قرارات المستثمرين وعلى الاقتصاد والسوق ككل.

وحتى تتسم المعلومات الواردة بالتقارير المالية بالجودة في ظل تطبيق هذه القيمة العادلة لابد وأن تسهم بصورة إيجابية في ترشيد القرارات الاستثمارية وأن تكون ذات فائدة كبيرة بالنسبة للمستثمرين، وهذه الفائدة تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي تواجهها المستثمر وطبيعة النموذج القرارى المستخدم، وطبيعة مصادر المعلومات التي يحتاجها المستثمر، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، وعلى ذلك فإن هدف الفصل الحالي هو وضع نموذج مقترح لمحاولة التغلب على مشكلات القياس المحاسبي للقيمة العادلة، , ولتحقيق هذا الهدف يتم تناول هذا الفصل كما يلي:

١/٣ المبحث الأول: العلاقة بين مدخل القيمة العادلة والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

٢/٣ المبحث الثاني: المشاكل المحاسبية المرتبطة باستخدام مدخل القيمة العادلة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية.

٣/٣ المبحث الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة التقارير المالية باستخدام مدخل القيمة العادلة.

المبحث الأول
العلاقة بين مدخل القيمة العادلة والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

الاقتصادية وتتمثل أهم هذه الخصائص في القابلية للفهم والملاءمة والموثوقية أو اتضح فى الفصل السابق أنه هناك عدة خصائص أساسية يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية حتى يتمكن المستخدم لهذه المعلومات من الاستفادة منها عند اتخاذ القرارات الاعتمادية والقابلية للمقارنة.

وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية ,IASB بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على الأربع خصائص أساسية، و يهدف هذا الفصل إلى توضيح العلاقة بين مدخل القيمة العادلة والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تتناول النقاط التالية:

١/١/٣ مفهوم جودة المعلومات المحاسبية واهميتها والحاجة إليها وعناصر البيئة المؤثرة عليها.

٢/١/٣ تحليل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية فى ظل قياس القيمة العادلة.

٣/١/٣ الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بمدخل القيمة العادلـــــة.

١/١/٣ مفهوم جودة المعلومات المحاسبية واهميتها والحاجة اليها وعناصر البيئة المؤثرة عليها :

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية للشركة والتي تتم معالجتها والإفصاح عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية.

أما عن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وحيث أن هناك مداخل مختلفة بحسب وجهات نظر مستخدمي المعلومات المحاسبية للدلالة عن جودتها، فإنه لا يوجد مفهوم واحد متفق عليه لجودة المعلومات المحاسبية وقد استخدم مجلس معايير المحاسبة المالية (The Financial Accounting Standards Board) عدة مفاهيم للدلالة عن جودة المعلومات المحاسبية منها جودة المحاسبة وجودة المعايير المحاسبية، وجودة القوائم المالية وجودة الربح.

وبملاحظة أنه رغم تعدد هذه النماذج إلا أنها بما تتضمنه من مؤشرات تمكن من قياس درجة جودة المعلومات المحاسبية ومدى قدرتها على تحقيق المنفعة لمستخدميها بحسب تفسيرات كل منهم لهذه المعلومات ووجهات نظرهم المختلفة.

ولما سبق نستخلص بأن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يرتبط إلى حد كبير بمدى مصداقية وملاءمة المعلومات مع احتياجات مستخدميها باختلاف طبيعتهم وحدود طلباتهم وتقديمها لهم في الوقت المناسب وبالشكل والحجم الملائم، وذلك في ضوء التزام الشركة بالمعايير المحاسبية الدولية ومختلف التشريعات القانونية، ما يخلق قدرة للمعلومات المحاسبية على تحقيق المنفعة لمستخدميها من خلال تعبيرها الصادق والملائم والكافي عن حقيقة أداء الشركة(١).

وعليه فإن تحقق جودة المعلومات المحاسبية يعكس ما تتمتع به المعلومات المحاسبية من خصائص نوعية (أساسية أو معززة)، مع ضرورة تكامل هذه الخصائص مع الخصائص الكمية التي تركز على حجم المعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة منها.

أهمية جودة المعلومات المحاسبية والحاجة اليها:

إن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات بأنها تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. ولقد توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسيا مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بحيث تصبح المعلومات الناتجة عنها ذات نفع لكافة الأطراف التي تستخدمها، وبناء يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحمة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكرى المحاسبي. وما أن هذه الخصائص سوى تكون ذات فائدة كبيرة لكل المسئولين عن وضع المعايير المناسبة مثل(FASB) وكذلك المسئولين عن إعداد التقارير المالية التي يعتبرون من أهم المصادر التي تزود متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات.

عناصر البيئة المؤثرة على جودة المعلومات:

وحيث أن المحاسبة تعتبر نظاماً للمعلومات تتأثر بعناصر البيئة المحيطة بها وتؤثر فيها، انطلاقاً من تعاملها مع ظواهر اقتصادية واجتماعية وفقاً لآلية القياس والإفصاح المحاسبي حتى يتم معالجة بيانات تلك الظواهر وثم إعادتها إلى البيئة المحيطة بصورة معلومات، فإن

(١) مدثر طه أبو الخير، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٠٧،ص ص١-٧.

تحقيق جودة المعلومات المحاسبية يعتمد على تفعيل عناصر البيئة التي يمكن أن تؤثر على جودة المعلومات التي يعد مفهومها مفهوماً مرنا يجب تطويره تفاعلاً مع تطور عناصر البيئة المحيطة وذلك كما يلي[١]:

١- **تطوير المعايير المعتمدة:** تؤثر معايير المحاسبة والتقارير بشكل مباشر على جودة المعلومات المحاسبية من ناحية ملاءمة القياس والإفصاح، إحداث تماثل وكفاية في المعلومات، وهو ما يتطلب تنظيم الهيئات المحاسبية وتزويدها بالموارد البشرية والمادية والفنية ما يزيد من جودة المعلومات من خلال ما تصدره من معايير ولوائح تنفيذية، بالإضافة إلى تفعيل أعمال الرقابة.

٢- **تطوير معايير للمراجعة:** إن تفعيل هذه المعايير وتطوير أخلاقيات مهنة المراجعة من ناحية الكفاءة والاستقلالية سينعكس إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية من خلال الحد من المخاطر وممارسات الاحتيالية، والتقليص على درجة التحفظ المحاسبي على بيانات الشركات.

٣- **تطوير وتفعيل آليات الحوكمة:** ما يؤثر إيجابياً على جودة أعمال لجان المراجعة، وأعمال مجلس الإدارة وأعمال المراجعة الداخلية، ومن ثم التأثير على جودة المعلومات المحاسبية.

٤- **مرونة اتخاذ القرارات الإدارية:** فيما يخص الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة وطرق إجراء التقديرات وهيكلة العمليات لإتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، ما قد يؤثر سلباً على مصداقية المعلومات المحاسبية ويقلل من جودتها.

وعليه يتضح أن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية يتأثر بدرجة كبيرة بعناصر البيئة ما يتطلب تطويرها حتى تزيد من قدرة المعلومات على تحقيق المنفعة لمستخدميها.

٢/١/٣ تحليل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية فى ظل قياس القيمة العادلة:

أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه عند الاعتماد على القيمة العادلة وأساس لمقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين، وهي خاصية الملاءمة، والموثوقية أو الاعتمادية والقابلية للفهم

(١) هوام جمعة، انعكاس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات وأثرة على قيمة الشركة، مجلة رماح للبحوث والدراسات، الأردن، ٢٠١٧، ص ص٢١-٢٢.

والقابلية للمقارنة، ويقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخصائص والمميزات التي تجعل القيمة العالمية لهذه المعلومات كبيرة من وجهة نظر مستخدميها، ويعتبر هذا المصطلح حديثاً نسبياً ويستخدم عموماً للتمييز بين المعلومات المالية الجيدة (المساهمة في اتخاذ القرارات بنجاح) والمعلومات المالية الأقل شأننا، وعليه بات من الضروري على معدم التقارير المالية اختيار السياسات والبدائل المحاسبية المتاحة والتي ترفع من هذه القيمة، ومعنى هذا أن يكون إعداد التقارير دائماً في علاقة وثيقة باتخاذ القرارات، ويعتبر تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستجدين، أم أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات.

ونلاحظ أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في حالتها المختلفة من الكساد والتضخم أو غيرها من الظروف الاقتصادية، ولذلك وجو إلى مبدأ التكلفة التاريخية وكثيراً من الانتقادات، وما أن انتشار ظاهرة التضخم واستفحالها في كل الاقتصاديات لم يعد الأمر كما كان عليه، خاصة وأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هذا المبدأ أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدرتها على الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وأصبح النموذج المحاسبي يمدها بصورة غير حقيقية عن المؤسسة ما دامت عناصر الذمة المالية لها مسجلة على أساس أسعارها الأصلية، مع إهمال تطور أسعارها في المستقبل، لهذا فإن التكاليف التاريخية توحي للمسيرين، للحكومات وللجمهور، بأن المؤسسات هي أكثر رخاء وازدهاراً، مما هي عليه في واقع الأمر، مما يقودنا إلى اتخاذ قرارات غير سليمة عند تخصيص المداخل وتطبيق السياسات الحكومية، ويمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في تقديرات قياس القيمة (Verification) حال عدم وجود فروق هامة لدى التحقق العادل، وهذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة، وبالتالي فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً وسيؤثر على ملاءمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم المعلومات المحاسبية.

٣/١/٣ الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بمدخل القيمة العادلة:

أ) القابلية للفهم:

أن الإطار المفاهيمي للمحاسبة أشار إلى أن تحقق صفة القابلية للفهم للمعلومات المحاسبة تعتبر مطلب أساسي وتحدي لواضعي المعايير المحاسبية وتعتمد صفة القابلية للفهم على مدى رغبة المستخدمين للمعلومات المحاسبية على دراستها بعناية ومدى معرفتهم بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية.

إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بالمعلومات نفسها ولكنها تعتمد على مستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوى التعليم والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم وهو ما يساعد على فهم أسرع للتقارير والقوائم المالية لذلك أن مدى فهم المعلومات التي تقدمها التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة يعتمد على مستخدمي القوائم المالية ومعرفتهم، وبالتالي لا أثر لاستخدام القيمة العادلة على القابلية لفهم المعلومات.

ب) الملاءمة:

يرى[١] أن الكتاب المحاسبين غير متفقين على معنى محدد للملاءمة لذلك أخذوا ينظروا إلى الملاءمة من خلال ثلاث اتجاهات هي:

- **الاتجاه الأول:** يعتمد هذا الاتجاه في تعريف الملاءمة على حاجة مستخدم البيانات (المعلومات) المحاسبية، فالملاءمة وفقاً لذلك تعني ارتباط المعلومات المحاسبية بحاجة المستخدمين.
- **الاتجاه الثاني:** يربط أنصار هذا الاتجاه بين مفهوم الملاءمة والقدرة على اتخاذ القرار فالملاءمة وفقاً لذلك تعني قدرة المعلومات المحاسبية في المساعدة على اتخاذ القرار.
- **الاتجاه الثالث:** هذا الاتجاه يربط تعريف الملاءمة بعمليات بناء نماذج القرار، لذلك فالملاءمة تعني المنفعة النسبية للمعلومات في التنبؤ بقيمة المتغيرات التي تعتمد عليها نماذج اتخاذ القرار.

---

(١) عصام الدين متولي، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان، دون ناشر، ٢٠٠٥، ص١١٥.

مما تقدم يتضح أن المعلومات تكون مفيدة عندما تكون ملاءمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصية الملاءمة، عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية، ولكي تكون المعلومات ملاءمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية هي[١]:

١- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

٢- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.

٣- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية العكسية.

وترتبط خاصية الملاءمة بمفهوم الأهمية النسبية Materiality وقد ورد هذا المفهوم في كثير من الأطر المفاهيمية للمحاسبة، فقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الأهمية النسبية في الفقرة (٣٠) من إطاره المفاهيمي، يعتبر البند مادياً أو ذو أهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خاطئ سيؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المبنية على واقع القوائم المالية، وعليه فإن مفهوم المادية يضع حداً فاصلاً أو نقطة قطع للملاءمة كونها خاصية أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة.

وفي رأي الباحث أن المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة تتصف بالملاءمة لأنها تساعد المستخدم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهو ما يحتاجه عند اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وبالتالي يساهم في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية.

ج) الموثوقية أو الاعتمادية:

فيما يتعلق بمدى ملاءمة وموثوقية معلومات محاسبة القيمة العادلة فإن هناك ثلاثة اتجاهات تنظر إلى ملاءمة وموثوقية معلومات محاسبة القيمة العادلة كما يلي[٢]:

الاتجاه الأول: معلومات محاسبة القيمة العادلة أقل ملاءمة وموثوقية:

(1) Stlla So & Malcolm Smith, Value relevance Of Presenting Changes In Fair Value Of Investment Properties In The Income Statement : Evidence From Hong Kong, Accounting and Business Research, Vol.39, No2, 2009,PP.4-9.

(٢) هدى عصام حسن، تقييم اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة وأثرة على الخصائص النوعية لجودة لجودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٦، ص ص ٥٨٠-٥٨٢.

يعتمد هذا الاتجاه أن معلومات القيمة العادلة أقل ملاءمة وأقل موثوقية، وذلك على الرغم من أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون أن المعايير (SFAS No/107-115-119) الصادرة في الولايات المتحدة قد سهلت تقديرات القيمة العادلة للعناصر المالية فأصبحت متوافرة بشكل أفضل وكما يمكن بشكل إحصائي الربط بين عملية الإفصاح عن القيمة العادلة وقيم سوق الأسهم المالية، بناءاً على ذلك يستنتج الباحثين المعلومات المقنعة وذات العلاقة بالإفصاح عن القيمة العادلة، كما أن معلومات القيمة العادلة مهمة لقرارات المستخدمين بشرط توافر الملاءمة والموثوقية فيها، ووفقاً لأنصار هذا الاتجاه فإن محاسبة القيمة العادلة تعتمد على بيانات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وتهمل بيانات قائمة الدخل وذلك بناء على الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحديد القيمة العادلة، ولذلك يرى البعض أن منهجية استخدام الأساليب الإحصائية في قياس القيمة العادلة لا يؤدي إلى الربط بين السبب والنتيجة، بمعنى هل تعتمد أسواق المعلومات الحسابية الخاصة بالمنشأة والمتوافرة من بياناتها المالية (المركز المالي) في حساب القيمة العادلة لها، أم تستخدم معلومات خارجية من مصادر أخرى في تحديد القيمة العادلة للمنشأة.

بناءً على ذلك فإن هذا الاتجاه يقلل من ملاءمة وموثوقية معلومات محاسبة القيمة العادلة بسبب اختلاف أساليب تقييمها، لأن المعلومات المتوافرة داخل المنشأة تاريخية وقد لا تكون ملاءمة لتحديد القيمة العادلة لأصول وخصوم المنشأة، وبينما بيانات المصادر الأخرى قد تكون تقريبية وبالتالي لا يمكن التحقق منها على الرغم من أنها قد تمكن من حساب القيمة العادلة للمنشأة بصورة صحيحة.

الاتجاه الثاني: يقرر هذا الاتجاه أن معلومات محاسبة القيمة العادلة ملاءمة إلا أن درجة الثقة فيها منخفضة:

بناء على أفكار هذا الاتجاه فإن معلومات محاسبة القيمة العادلة تعتبر أكثر ملاءمة للمستخدمين في مجال اتخاذ القرار مقارنة بمعلومات محاسبة التكلفة التاريخية، إلا أن معلومات محاسبة التكلفة التاريخية تمتع بدرجة عالية من الموثوقية غير المتوافرة في معلومات محاسبة القيمة العادلة، ومخاطر الموثوقية هذه تتركز بصورة رئيسية حول العناصر المالية التي ليست لها أسواق نظامية يتاجر فيها.

ففي هذه الحالة فإن أمر تحديد القيمة العادلة قد يترك لإدارة المنشأة لذا بذل الأكاديميون مجهودات كبيرة لقياس العناصر المالية عندما لا تتوافر لها أسواق نظامية، ويركزون في ذلك

على أن القيمة السوقية العادلة في الأنسب والأكثر ملاءمة لمستخدمي القرار، حتى لو تم تقديرها من قبل الإدارة، لأنها تعتمد على استخدام ميزانيات هي الأكثر تمثيلاً لقيمة الشركة.

كما يؤكد أنه على الرغم من ملاءمة أكثر معلومات القيمة العادلة لاحتياجات المستخدمين إلا أن التوجه نحو القيمة العادلة قد حظي بالكثير من المعارضة لجهة انخفاض الثقة فيها.

لذا أن الحديث عن ملاءمة وموثوقية بيانات التكلفة التاريخية غير صحيح بدرجة كبيرة وذلك بسبب أن هناك العديد من بدائل القياس والتقويم المحاسبي (الطرق والسياسات المحاسبية) التي على الإدارة الاختيار منها لإظهار نتائج أعمال المنشأة بصورة جيدة، فأين الموثوقية هنا، بالإضافة إلى ذلك فإن موضوعية التكلفة التاريخية هي ليست مطلقة لأن هناك باباً مفتوحاً في المحاسبة للتقديرات على سبيل المثال ، عند تحديد العمر الافتراضي للأصول الثابتة أو عند تحديد الديون المشكوك في تحصيلها وحساب مخصصات الأصول المتداولة بصورة عامة ففي كل هذه الحالات يلجأ المحاسب إلى التقدير الشخصي.

الاتجاه الثالث: معلومات المحاسبة القيمة العادلة تتصف بالملاءمة والموثوقية:

إن هذا الاتجاه قد بالغ إلى حد كبير في مسألة توافر الملاءمة والموثوقية في معلومات المحاسبة عن القيمة العادلة، أن هذه الخصائص فيها شيء من النسبية فكان ينبغي أن تحدد الملاءمة والموثوقية لأي مستخدم لأن هناك الكثير من المستخدمين لديهم استخدامات ومصالح قد تكون متضاربة، وبالتالي فإن الملاءمة لمستخدم معين قد لا تكون كذلك لمستخدم آخر وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة من قبل المنظمات المهنية في سبيل تطبيق محاسبة القيمة العادلة، إلا أن الخصائص المتعلقة بمعلوماتها تحتاج إلى وصف دقيق ومعايير محددة تأخذ كافة احتياجات الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات في الحسبان، وخاصة المستخدمين في أسواق الأوراق المالية، لأن مفهوم الملاءمة والثقة في تلك الأسواق يجب تحديدها لأن المعلومات المحاسبية المتوافرة قد تؤدي في لحظة معينة إلى كسب غير قانوني بمعنى بيع أو شراء أوراق مالية لتحقيق أرباح غير عادية نتيجة لمعلومات قد تكون ملاءمة بالنسبة لذلك المستخدم فقط غير ملائم لمستخدم آخر.

ومما سبق يرى الباحث أنه إذا تم مقارنة التكلفة التاريخية بالقيمة العادلة من ناحية الملاءمة والموثوقية فالغلبة تكون للقيمة العادلة فالقيمة العادلة توفر معلومات ملاءمة لاحتياجات متخذ القرار وموثوق فيها حيث أنها تعتمد على المعلومات المتاحة في السوق وليست على أحداث تاريخية، و قد توصل الباحث الى ما يلى:

١- تعتبر معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية.

٢- أن القوائم المالية المعدة على أساس محاسبة القيمة العادلة أكثر نفعاً وفائدة لمستخدمي البيانات المالية من التكلفة التاريخية.

٣- أن تطبيق معايير المحاسبة لقياس القيمة العادلة يؤثر على الخصائص النوعية لجودة المعلومات الواردة في القوائم المالية (الموثوقية – القابلية للمقارنة – الملاءمة – القابلية للفهم).

٤- من بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات تعتبر موثوقية المعلومات هي الأكثر تأثيراً باتجاه معايير المحاسبة نحو مفهوم القيمة العادلة.

المبحث الثاني
المشاكل المحاسبية المرتبطة باستخدام مدخل القيمة العادلة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية

يهدف هذا المبحث الى توضيح المشاكل المحاسبية المرتبطة باستخدام مدخل القيمة العادلة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف يتم تناولة من خلال النقاط التالية كما يلى:

١/٢/٣ مشكلات مرتبطة بمداخل ومستويات قياس القيمة العادلة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية.

٢/٢/٣ مشكلات مرتبطة بنموذج القياس متعدد الخصائص وانعكاساتها على جودة التقارير المالية.

٣/٢/٣ مشكلات مرتبطة بتقدير وقياس القيمة العادلة في بعض المعايير وانعكاساتها على جودة التقارير المالية.

٤/٢/٣ مشكلات إحداث تطبيق محاسبة القيمة العادلة وطريقة القياس المستند إلى السوق وانعكاساتها على جودة التقارير المالية.

٥/٢/٣ مشكلات التطبيق العملي لمحاسبة القيمة العادلة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية.

سوف يتناول الباحث كل مشكلة بالتفصيل:

١/٢/٣ مشكلات مرتبطة بمداخل ومستويات قياس القيمة العادلة و انعكاساتها على جودة التقارير المالية :

القيمة العادلة بوضعها الحالي يشوبها العديد من أوجه القصور والتي سبق وأن تناولها الباحث في الأجزاء السابقة من البحث، لعل الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة هي السبب في تراجع IASB من خلال المسودة التي أصدرها في مايو ٢٠١٥ والتي وضع فيها القيمة العادلة داخل القيمة الجارية مع القيمة في الاستخدام، أبلغ تعبير عن وجود قصور في القيمة العادلة وعن تراجع جهات وضع المعايير ومن أبرزها IASB في التوسع في استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بل ووضع القيمة العادلة موضع أقل مرتبة مما كانت عليه، فهي تستند على كلا المدخلين المتمثلين في سعر السوق (مدخل السوق) والتدفقات النقدية المستقبلية (مدخل الدخل)، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هل سعر السوق هو القيمة العادلة؟، ويرى الباحث أن الإجابة ستأتي بالنفي حيث إن السوق وفقاً للمعيار له خصائص

محددة يصعب توافرها في العديد من الدول وبخاصة الدول النامية، كما لا يتوافر سعر السوق للعديد من الأصول والالتزامات.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لمنهج السوق، فإن الباحث لا يعترض على استخدمه كمدخل أساسي لتحديد القيمة إذا كان سعر السوق واضحاً لا لبس فيه ولا يحتمل معه الاستناد إلى افتراضات واجتهادات الإدارة فإن الأولوية تكون لسعر السوق في تحديد القيمة، وفى حالة عدم إمكانية تحديد سعر السوق على النحو السابق بيانه فإن الأولوية تكون للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولعل السبب في تحديد القيمة على النحو السابق تكمن في عدم إطلاق الحرية للإدارة لوضع اجتهادات وأحكام مهنية تؤدى إلى افتقاد القدرة على المقارنة فيما بين الشركات وبعضها البعض أو على مستوى الشركة من عام لآخر، وخاصة وأن المسودة التي أصدرها IASB في مايو ٢٠١٥ تؤدى إلى ذلك وخاصة بعد وجود مدخل القيمة في الاستخدام والذي يعكس افتراضات الإدارة.

وعلى الرغم من أن منهج الدخل والذي يمثله القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية يكتنفه بعض الصعوبات في التطبيق، إلا إن الباحث يرى أنه يمكن التغلب على الصعوبات المتعلقة باستخدام هذا الأسلوب (أسلوب القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية) فهو يعد المدخل الأساسي للقياس في ظل المدخل الاقتصادي في حالة عدم توافر المدخل السوقي، كما يساعد مدخل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في التأكد من سلامة المدخل السوقي في حالة توافره بل أكثر من ذلك فهو يساعد على توجيه المدخل السوقي وتصحيح انحرافاته، وعلى ذلك فإن الباحث يرى أن مدخل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية هو المدخل الأساسي للقياس في حالة عدم توافر سعر السوق[١]، وعلى ذلك يرى الباحث أن تقتصر أساليب التقييم على كل من سعر السوق في حال توافره، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ولكن بعد إجراء عدة تطويرات عليها وذلك من خلال متطلبات القياس، ونظراً لافتقاد الدول النامية لأسواق نشطة تتوافر فيها شروط السوق النشط، وبالتالي فإن الأساس المستخدم في التقييم سيكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وتتمثل المحاور التي يبنى عليها مدخل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في:

(١) إيهاب إبراهيم حامد عبد العال، استخدام المدخل الاقتصادي كأساس لتطوير الإطار الفكري للمحاسبة المالية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان،٢٠١٦،ص١٢٥.

١- التدفقات النقدية المتوقعة وهى تختلف باختلاف الأصل أو الالتزام المراد تحديد قيمته، وذلك في حال إمكان فصل التدفقات النقدية المتوقعة لكل أصل على حده، أما إذا كانت تلك التدفقات لا يمكن فصلها فتعامل تلك الأصول كوحدة واحدة.

٢- توقيت التدفقات النقدية المتوقعة وهى تختلف أيضاً باختلاف الأصل أو الالتزام.

٣- عمر المنشأة أو الأصل محل التقييم **ويقترح الباحث ما يلى:**

أ) **بالنسبة لعمر الأصل:** أن يكون هو العمر الاقتصادي للأصل والذي حدده الفنيين لاستخدام الأصل بشكل اقتصادي وهو ما يظهر في التقارير المالية من خلال الربط بين تكلفة الأصل الظاهرة في التقارير المالية وكل من مجمع الاستهلاك ومصروف الاستهلاك الذي يخص السنة.

ب) **بالنسبة للمنشأة:** فيصعب تحديد عمر المنشأة ولكن يقترح الباحث عند تحديد قيمتها خصم التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لها لمدة خمس سنوات على أن يتم تقدير تلك السنوات من خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية للمنشأة من خلال التدفقات النقدية التشغيلية للخمس سنوات السابقة للتنبؤ بالخمس سنوات القادمة باستخدام معادلة الاتجاه العام.

٤- معدل خصم لاستخدامه في خصم التدفقات النقدية المستقبلية يعكس القوة الشرائية ودرجة المخاطرة التي تصاحب هذه التدفقات.

٥- معدل نمو المنشأة وهو ما يؤثر على التدفقات النقدية.

كان لإدخال محاسبة القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية أثر كبير على عملية التقرير المالي بشكل عام، فقد أدى إتباعها إلى إظهار معظم الأصول والالتزامات بقيمتها الواقعية (الاقتصادية)، حيث إن الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة ساهم في إظهار الحقائق الاقتصادية لا سيما فيما يلي:

١- تحديد القيمة الاقتصادية للأصول:

يتم قياس عدد كبير من الأصول بموجب قيمتها الاقتصادية (القيمة العادلة لها) وفى حالة تدنى قيمتها يتم تخفيض مبالغ الأصول إلى قيمتها الاقتصادية والاعتراف بهذا الانخفاض في القوائم المالية، وتحديد القيمة الاقتصادية لها أما على أساس القيمة القابلة للاستيراد أو على أساس صافى قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة لها:

٢- الاعتراف بالآثار المترتبة عن الأحداث الاقتصادية عند وقوعها:

وهذا يعنى الاعتراف بالإيراد أستند إلى القيمة العادلة، وليس إلى تكلفته، وأن الآثار من إظهار القيمة العادلة الناجمة عن الأحداث الاقتصادية تنعكس في القوائم المالية عند حدوثها، وهذا مفهوم اقتصادي يساعد على التحليل للأسباب من الناحية الاقتصادية.

٣- تقدير القيمة الاقتصادية للوضع المالي للشركة:

بموجب محاسبة القيمة العادلة فان القوائم المالية للشركة تعتبر وسيلة هامة للتنبؤ بتقديرات القيمة الاقتصادية في المستقبل.(١)

وفقا لمداخل ومستويات قياس القيمة العادلة ينتج معلومات لها انعكاس على جودة التقارير المالية واقعى وحقيقي عن الظروف الاقتصادية المحيطة عند حدوثها وهذ بدورة يجعلها أكثر تحقيقا على جودة التقارير المالية و أكثر تفسيرا بالمقارنة بالتكلفة التاريخية.

٢/٢/٣ مشكلات مرتبطة بنموذج القياس متعدد الخصائص Mixed -Attribute Model وانعكاساتها على جودة التقارير المالية:

تعتمد الممارسات المحاسبية اليوم على نموذج مختلط يجمع بين نموذج التكلفة التاريخية، ونموذج القيمة العادلة، حيث يتم قياس الأصول والالتزامات غير المالية باستخدام محاسبة التكلفة التاريخية، على أن يتم قياس بعض الأصول والالتزامات المالية المتحفظ بها لغرض المتاجرة أو المتاحة للبيع باستخدام محاسبة القيمة العادلة ففي الوقت الحاضر الذي تتميز فيه الأسواق بالديناميكية والتقلب السريع، يهتم المستخدمين بمعرفة قيمة الأصل الحقيقية.

أن نموذج القياس متعدد الخصائص الذي يتم فيه قياس بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة بينما يقاس البعض الآخر بالإضافة لمعظم الالتزامات المالية بالتكلفة التاريخية، لا يستطيع مسايرة الأدوات المالية المعقدة واستراتيجيات إدارة المخاطر الموجودة حاليًا، وأنه قد حان الوقت لإيجاد نموذج أفضل، وجدير بالذكر أن استخدام القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات، خاصة في ظل الاقتصاديات التي تعانى من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم

(١) محمد سفير، جمال مدات، القيمة العادلة بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير العدد الثالث عشر، جامعة آكلي محند أولحاج، ٢٠١٣، ص ص١٦٦-١٦٧.

بات امرأ ضروريًا، وهو ما جعل الباحثين في مجال نظرية المحاسبة يدركون أن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية يقدم معلومات مضللة بعيدة عن الواقع الفعلي، الأمر الذي يؤدى إلى صعوبة الاعتماد على ما يمكن أن تفسره القوائم المالية المعدة استنادا لذلك المبدأ، وذلك لاختلاف دلالات البيانات التي يمكن استنتاجها من تلك القوائم عن واقعيتها.

بينما تشير الآراء المعارضة لمحاسبة القيمة العادلة إلى وجود معوقات تحول دون تطبيق محاسبة القيمة العادلة نذكر منها ما يلي:

١- صعوبة قياس القيمة العادلة لكثير من الأصول والاستثمارات طويلة الأجل، بسبب عدم توافر السوق النشطة من ناحية، وتعقد بعض المعالجات من ناحية أخرى.

٢- وجود تعارض واضح بين مبدأ الاستمرارية، وبين الحاجة إلى الحصول على القيم العادلة للأصول والالتزامات باستخدام سعر الخروج Exit Price على وجه الخصوص.

٣- تحيز القياس المحاسبي القائم على استخدام القيمة العادلة نظرا لتزايد الاعتماد على التقديرات الداخلية لإدارات الشركات من ناحية، وعدم توافر أدلة أثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى. (١)

وفقا لنموذج القياس المتعدد الخصائص ينتج معلومات لها انعكاس على جودة التقارير المالية واقعى وحقيقي عن الظروف الاقتصادية المحيطة عند حدوثها و هذ بدورة يجعلها أكثر تحقيقا على جودة التقارير المالية و أكثر تفسيرا بالمقارنة بالتكلفة التاريخية.

٣/٢/٣ مشكلات مرتبطة بتقدير وقياس القيمة العادلة في بعض المعايير و انعكاساتها على جودة التقارير المالية :

إن الهدف الأساسي من القياس باستخدام القيمة العادلة هو تحديد أساس غير تاريخي لتقبل خطر التلاعب في قياس التكلفة الحالية والتأكد من القابلية للمقارنة والموثوقية لهذا القياس إلا أنه لم يتم التوصل لهذا الهدف في بعض المعايير وكان هناك كثير من الاختلافات في قياس القيمة العادلة ترجع لما يلي:

١- هناك بعض المعايير التي تجعل تطبيق قياس القيمة العادلة اختياريًا.

٢- قياس القيمة العادلة يتم في تاريخ إعداد الميزانية أو في الاعتراف الأولى.

---

(١) عمرو حسن إبراهيم، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان،٢٠١١،،ص ٣٠.

٣- بعض المعايير تنادى بتطبيق قياس القيمة العادلة ولكنها لم تحدد كيفية هذا القياس.

٤- تأثير إعادة التقييم باستخدام القيمة العادلة يدرج بقائمة الأرباح والخسائر أم يدخل تحت قائمة الدخل الشامل.[١]

وبناء على عدم الاتفاق على مفهوم واضح للقيمة العادلة فقد ظهرت العديد من المشكلات المرتبطة باستخدام مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي لعل منها:[٢]

١- عدم الاتفاق على أولويات أساليب التقييم:

على الرغم من دعوه العديد من المعايير إلى ضرورة وجود هرمية واضحة لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر سوق نشط،إلا أن هناك عدم وضوح لأولويات أساليب التقييم الواجب استخدامها في حالة عدم وجود سوق نشط، فمثلا في هرمية تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية تركت المعايير الفرصة أمام الإدارة في الاختيار بين عدد من الأساليب، لعل منها القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية المخصومة ومصفوفة التسعير، وهو ما يعنى إتاحة الفرصة أمام الإدارة للقيام ببعض التلاعبات في اختيار الطريقة التي قد تخدم مصالح الإدارة بصورة أكبر.

٢- تلاعب الإدارة في أسعار السوق للتحكم في القيمة العادلة للبند المراد قياسه:

في حالة الاكتفاء بالقيمة السوقية كأساس لتقدير القيمة العادلة، وفقا للمستوي الأول من مستويات هرمية القيمة العادلة، فإن الاعتماد عليه قد يشوبه البعض من الشك الناتج عن تلاعب الإدارة في هذه القيمة وخاصة في عدد من الحالات لعل منها:

- امتلاك المنشأة حصة سوقية كبيرة نسبيًا من البند محل القياس، وهو ما قد يكفل للمنشأة التأثير والسيطرة على السعر السوقي، حيث يكون السعر موجها بشكل كبير.
- وقوع عدد من الأحداث اللاحقة بعد إغلاق السوق ولكن قبل تاريخ القياس، بما يعطى الفرصة للتلاعب في القيمة العادلة، دون الإفصاح عن هذه الأحداث اللاحقة.

٣- الخطأ في فهم المعلومات المقدمة عن القيمة العادلة:

أن المتبع لتطبيق القيمة العادلة يلاحظ أن المعايير التي اهتمت بهذا التطبيق سواء الأمريكية أو البريطانية أو الدولية، قد مرت بثلاث مراحل هي:

---

(1) Dana Dvorakova, Developments in fair value Measurements, Some IFRS 13 View, Working Paper Regestared at The Czech science foundation (GACR), 2013, PP.151-156.

(٢) وليد شحاتة محمد قاسم، استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة،٢٠١٢، ص١٥١.

مراحـــل القيمـــة العادلـــة

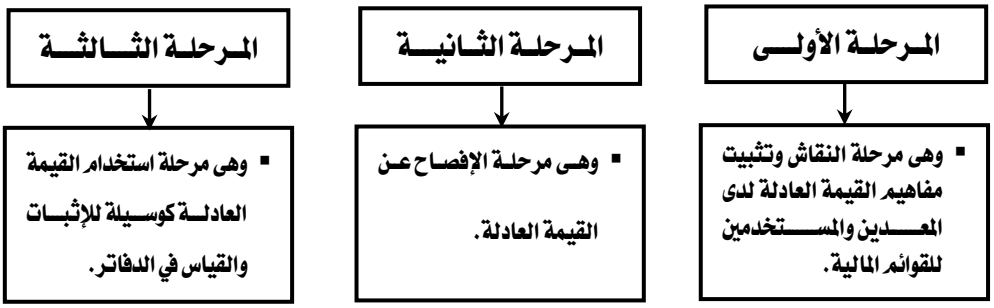

ومن الجدير بالذكر أن الغرض من تطبيق القيمة العادلة على عدة مراحل هو تفادى حدوث إرباك لمعدي ومستخدمي القوائم المالية الذين تعاملوا لفترات طويلة على قوائم مالية تستخدم التكلفة التاريخية، وإذا ما تم الانتقال للواقع المصري فقد فقدت عملية التحول نحو القيمة العادلة للتدرج، حيث صدرت معايير للمحاسبة المصرية عام ٢٠٠٧ بقرار من وزير الاقتصاد دون مراعاة تجنب أي حالة من الارتباك لدى معدي ومستخدمي القوائم المالية، وهو ما يؤدى إلى أخطاء في فهم المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية ويوفر المناخ المناسب للإدارة بالتلاعب في نتائج المنشأة بما يخدم مصالحها.

٤- انخفاض جدوى استخدام مدخل القيمة العادلة:

أن تطبيق مدخل القيمة العادلة في القياس يحتاج إلى العديد من الدراسات على كل بند من بنود المركز المالي على حدة، وهذه الدراسات بالطبع تكلف المنشأة أعباء وتضحيات من مواردها للوصول إلى القيمة العادلة بدقة، وبخاصة في حالة عدم إمكانية استخراج هذه الأرقام من سوق نشط، وهنا تكون إدارة المنشأة مسئولة عن تحديد عائد المنشأة من تطبيق هذا المدخل.

حيث يتم إجراء تحليل تكلفة وعائد استخدام مدخل القيمة العادلة[1] وبمعنى آخر تصبح المشكلة أكثر إلحاحا إذا كانت التكاليف الصريحة من تطبيق هذا المدخل تفوق عائداته.

٥- التقلب في القيمة العادلة:

أن نتائج القيمة العادلة توفر بيانات أكثر تقلبًا من فترة إلى أخرى مقارنة بالتكلفة التاريخية، وهذا التقلب الذي قد يصل إلى أقصى درجاته مع الأدوات المالية بشكل قد يشك في موثوقية

(1) Bruce Mackenzie, Tapiwa Njikizana, Danie Coetsee, Raymond Chamboko, Blaise Colyvas & Brandon Hanekom, International Financial Reporint Standards, Interpretation and Application of, John wiley & Sons, INC, USA, 2013, PP.36-44.

الأرقام المقدمة في القوائم المالية، كما يؤثر بشكل كبير في اتجاهات قرارات المستثمرين في الأوراق المالية الخاصة بالمنشآت التي تستخدم القيمة العادلة في قياس بنودها بالمركز المالي.

فضلا عن هذا التقلب له تأثير على تقلب مقاييس الدخل الخاصة بالمنشأة، هذا وقد قامت إحدى الدراسات باختبار تأثير القيمة العادلة على تقلب في ربحية أو عائد السهم للبنوك التي تستخدم القيمة العادلة حيث توصلت لنتيجة عكسية بأن القيمة العادلة لا تؤثر أو ذات تأثير ضعيف على التقلب في ربحية السهم.

٦- معالجة فروق تقييم التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن مكونات صافى الدخل.

أن فروق تقييم التغير في القيمة العادلة هي عبارة عن الأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة من تغير القيمة العادلة، حيث تحسب من خلال خصم القيمة الدفترية واجبة التسجيل في نهاية الفترة من القيمة العادلة لنفس البند،أما بصدد تسجيل هذه الفروق فقد نصت معايير المحاسبة الدولية والمصرية بضرورة تسجيل هذه الفروق في قائمة الدخل ضمن مكونات صافى الربح.

هذا باستثناء فروق التقييم للاستثمارات المالية المتاحة للبيع والتي تسجل ضمن مكونات الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية، إلا أن المعالجة ضمن مكونات صافى الدخل قد تخلق مشكلات تتمثل في:

- أن تسجيل الربح غير المحقق ضمن مكونات صافى الدخل في قائمة الدخل يعد خروجاً عن مبدأ الحيطة والحزر، والذي ينص على عدم الاعتراف بالأرباح إلا في حالة تحققها، وحيث أن الربح الناتج عن تغير القيمة العادلة هو ربح غير محقق واقعة البيع فلا يجب تسجيله ضمن مكونات صافى الدخل في قائمة الدخل، غير أن العديد من الدراسات المحاسبية ترى أن هذا المبدأ يؤدى إلى عدم التماثل بين المعالجة المحاسبية للأنباء الجيدة والخاصة بالربح غير المحقق والمعالجة المحاسبية للأنباء غير الجيدة والخاصة بالخسارة غير المحققة، وبالتالي فإنها مؤيدة لتسجيل الربح أو الخسارة غير المحققة من التغير في القيمة العادلة.
- إن تحقيق الربح غير محقق يخلق مشكلة أمام حملة الأسهم، حيث يولد ضغوطًا تتمثل في المطالبة بالحصول على توزيعات ربح تقابل هذا الربح غير المحقق مما قد يخلق مشكلة عدم توافر سيولة كافية تغطى هذه التوزيعات.

- يخلق الربح غير المحقق مشكلة أخرى أمام حملة الأسهم، والممثلة في أنه يؤدى إلى زيادة غير حقيقية في رقم صافى الدخل الخاضع للضريبة بالشكل الذي يزيد من رقم الضريبة المفروضة على هذا الدخل، وفى هذا الصدد يمكن القول أن المشرع المصري تجاوز هذه المشكلة عندها حيث أعفى الربح غير المحقق من الخضوع للضريبة ما لم يقابله تصرف فعلى.
- أن دخول أرباح غير محققة ضمن رقم صافى الدخل وتوزيعه قد يؤدى لحدوث تآكل في رأسمال المنشأة على المدى الطويل، خاصة في حالة أنتعقبه تحقيق خسائر غي محققة في نفس البند التي سبق وان حقق عنها أرباح غير محققة.
- أن تحقيق خسارة غير محققة يعتبر ضغطًا نفسيًا مضادًا، ويتمثل هذا في أنه عند إدخال هذه الخسارة غير المحققة ضمن صافى الدخل يقلل من ربح المنشأة وبالتالي ربح السهم القابل للتوزيع وهو ما يؤدى لتأثير سلبي على تقييم الإدارة.

٧- صعوبة استخدام القيمة العادلة على كافة بنود المركز المالي:

في ظل عدم وجود سوق نشط وعدم إمكانية حساب القيمة العادلة لبعض البنود بشكل موثوق فيه، مثل الأصول الثابتة كما أنه يصعب قياس بعض الأدوات المالية بالقيمة العادلة [١] حيث تقاس، على أساس التكلفة المستهلكة، مثل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وهذا يعنى أن المركز المالي عبارة عن خليط من أسس القياس وهو ما يفقده الملاءمة المطلوبة.

وفقا لتقدير قياس القيمة العادلة في بعض المعايير ينتج معلومات لها انعكاس على جودة التقارير المالية واقعى وحقيقي عن الظروف الاقتصادية المحيطة عند حدوثها وهذا بدوره يجعلها أكثر تحقيقا على جودة التقارير المالية وأكثر تفسيرا بالمقارنة بالتكلفة التاريخية.

٤/٢/٣ مشكلات إحداث تطبيق محاسبة القيمة العادلة وطريقة القياس المستند إلى السوق Mark To Market[٢]: وانعكاساتها على جودة التقارير المالية.

١- المشاكل المرتبطة بمحاسبة القياس المستند إلى السوق عندما تكون الأسواق غير كاملة: أن التناقض في محاسبة القيمة العادلة وطريقة القياس المستند إلى

(1) Michael J Mard, James R. Hitchner & Steven D. Hyden, Measurements and Reporting, Intangible Assets, Goodwill, and Impairment, Valuation for Financial Reporting Second Edition, John wiley & Sons, INC, USA, 2007,PP.1-5.

(٢) شرين عبدالله عباس، رؤية مقترحة لعلاج مشكلات تطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة جامعة الإسماعيلية، العدد الثاني، ٢٠١٣، ص ص٤٣٥-٤٤٧.

السوق Mark To Market أنهم من المرجح أن تكونا أكثر دقة في الظروف التي تكون فيها اقل فائدة على سبيل المثال الأسواق فدو المعلومات المحاسبية في الأسواق غير الكاملة تتسم بعدم التأكد حيث أنها تعطى اتصال مزعج أو مشوش وفى بعض الحالات فان الإزعاج ربما يفوق محتوى المعلومات. ولعل المشكلة لا تكمن في استخدام انرون لطريقة القياس المستند إلى السوق حيث أن الاستخدام السليم لها يوفر معلومات أكثر موثوقية من التكلفة التاريخية ولكن المشكلة تكمن في الاستخدام السيء والقصور في تطبيق هذه الطريقة في الأسواق غير الكاملة بل واستخدام الهندسة المالية لمعالجة أثار محاسبة Mark To Market وهذا في النهاية أنتج معلومات غير ملاءمة اتخذ على أساسها قرارات استثمارية غير سليمة.

٢- **عدم موثوقية تقديرات وتقييمات الطرف الثالث:** أن نسبة كبيرة من الأصول المعروضة بالقيمة العادلة في تقارير الشركة لم تقيم باستخدام أسعار السوق[١] ولكن أما على أساس تقديرات الإدارة أو تقييمات الطرف الثالث فاذرون وظفت مجموعة من الأطراف الثالثة لكي توفر التقييمات المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة من شركات مهنية مثل مكتب أندرسون ومكتب KPMG للاستشارات، ومؤسسات مالية وهذه التقييمات التي كانت تقدم بإتعاب مرتفعة كانت متفائلة جدا في كثير من الأحيان بخلاف الواقع وهناك دليل على أنها لم تكن مستقلة بشكل كامل.

٣- **حوافز الإدارة:** أن حجم الضغوط التي تتعرض لها الإدارة لتلبية التوقعات والأهداف أدى إلى تجنب تسجيل خسائر Mark To Market التي كانت يجب التقرير عنها عندما تراجعت القيمة السوقية لأصول الشركة وساعد الإدارة على ذلك المرونة الكامنة في محاسبة القيمة العادلة التي توفر للإدارة المجال والإغراءات للتقرير عن نتائج أنشطتها بصورة أكثر ايجابية خلاف الحقيقة.

(1) Regina Wittenberg-Moerman, The Role of information asymmetry and Financial reporting quality in debt trading Evidence from the secondary loan market, Journal of accounting and Economics, Vol.27, 2008,Pp.241-245.

وأوضحت دراسة (Rayan,X, G)[1] ثلاثة مشاكل محتملة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي ١٥٧ وهى كما يلي:

١- **عكس المكاسب والخسائر غير المحققة:** وهذه المشكلة تحدث لسببين: أو لهما أن أسعار السوق للمواقف المماثلة أو المشابهة والتي هي النوع المفضل من مدخلات قياس القيمة العادلة بالتدرج الهرمي للمعيار ١٥٧ قد تكون أسعار خادعة في بعض المواقف تختلف عن القيم الأساسية الثاني أن القيم العادلة يجب أن تعكس التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل على أساس المعلومات الحالية بالإضافة إلى معدلات الخصم المعدلة حسب المخاطر وقد يحدث في بعض المواقف أن لا تتطابق أسعار السوق مع التدفقات النقدية المستقبلية يكون منحرف.

٢- **عدم سيولة السوق:** وهذه المشكلة تنشأ نتيجة التأخر الزمني الذي ينشأ بين لفي تاريخ القياس والمعاملة المنظمة في تعريف القيمة العادلة وفقا للمعيار ١٥٧ وهذا التأخر يثير مشاكل عملية لمعدي التقارير المالية فالقيمة العادلة ليست بالضرورة هي القيم الممكن تحقيقها وفقا للأوضاع الحالية وإنما هي قيم افتراضية تعكس أسعار المعاملات حتى لو أن الظروف الحالية لا تدعم مثل هذه المعاملات فعندما تكون الأسواق غير سائلة بشدة فان استخدام القيمة العادلة يؤدى لصعوبات عملية كبيرة لمعدي التقارير المالية للشركة فعندئذ يجب على المعدين تصوير معاملات الخروج الافتراضية المنظمة لتحديد القيم العادلة على الرغم من أن المعاملات المنظمة الفعلية لم تحدث حتى تواريخ المستقبل البعيد جدا.

٣- **تأثيرات ردود الفعل السلبية والمخاطر النظامية:** محاسبة القيمة العادلة ربما تؤدي إلي تأثيرات ردود الفعل السلبية التي لم تحدث إذا ما استخدمت محاسبة التكلفة المطفأة بدلا منها، وذلك بسبب اعتراف محاسبة القيمة العادلة بالمكسب والخسائر غير المحققة التي ربما تكون مبالغ فيها تعكس أسعار السوق الخادعة وبذلك تحرك الاعتراف بالدخل والخسارة مبكرا بالمقارنة مع محاسبة التكلفة المطفأة، وهذا يؤدى إلي اتخاذ الشركة قرارات اقتصادية غير مثلي وان يبالغ المستثمرون في رد فعلهم بناء علي المكاسب أو الخسائر غير المحققة المقرر عنها مما يؤدي لمزيد من التخفيضات في قيم الأصول[2].

(1) Ryan, S, G, Fair Value Accounting: Understanding The Issues Raised By The Credit Crunch, Working Paper Council Of Institutional Investors, July, 2008, PP.11-16.
(2) Jannis Bischof, Holger Daske, & Christoph Sextroh, Fair Value-Related Information in analysis Decision Processes : Evidence from the Financial Crisis, Journal of Bussiness Finance & Accounting, John wiley & Sons, Ltd, USA, 2014,PP.364-369.

وفقا لأحداث تطبيق قياس القيمة العادلة وطريقة القياس المستند الى السوق ينتج معلومات لها انعكاس على جودة التقارير المالية واقعي وحقيقي عن الظروف الاقتصادية المحيطة عند حدوثها وهذا بدوره يجعلها أكثر تحقيقا على جودة التقارير المالية وأكثر تفسيرا بالمقارنة بالتكلفة التاريخية.

ويخلص الباحث مما سبق إلي وجود عدة مشاكل وأوجه قصور في التطبيق العملي لمحاسبة القيمة العادلة يمكن تلخيصها في ضوء الدراسات السابقة في النقاط التالية:

١- التسبب في مخاطر السوق النظامية وزيادة حدة مشكلة الانخفاضات المتتابعة وانتقال العدوى بين البنوك وينجم عنها تقلبات أكثر حدة بسبب الاعتراف بالأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية دون وجود عمليات حقيقية.

٢- مشاكل استخدام أسعار الخروج أو البيع التي قد لا تعكس القيمة الحقيقية وتصورها بأقل أو أكثر من الواقع خاصة في حالات انهيار الأسواق والإضرابات المالية.

٣- في حالة الأسواق غير النشطة تستخدم التقديرات الذاتية والاجتهاد والحكم الشخصي لإدارة الشركات للوصول لتقديرات القيمة العادلة وتتعدد طرق وأساليب ومستويات القياس مما يسهل من إمكانية التلاعب لتحقيق مصالح شخصية وبالتالي عدم موضوعية القياس.

٤- الخروج عن بعض المفاهيم المحاسبية التقليدية المتعارف عليها كالحيطة والحذر وافتقار معلومات القيمة العادلة للعديد من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كالموثوقية كما أن حسابها مكلف قائم على عملية افتراضية يصعب التحقق منها ويحتاج لجهد ووقت كبير مما قد يؤدى إلى إصدار بيانات مالية لا تساعد على اتخاذ القرارات في الأوقات الضرورية للمستثمرين والمساهمين.

ومع ذلك يؤكد الباحث على أن وجود هذه المشاكل لا يقلل من نفعية محاسبة القيمة العادلة خاصة أنه لا يوجد حتى الآن بديل لها يمكن أن يحقق منافعها من ناحية ويتجنب مشاكلها من ناحية أخرى ومن ثم يجب دراسة هذه المشاكل والعمل على إيجاد آليات لتجنبها من اجل الاستفادة القصوى من مقياس القيمة العادلة وتحسين جودته كأسلوب قياس يحقق شفافية

المعلومات الحاسبي ويحسن المستوى الأخبار لتلك المعلومات[١] ويمنع الشركات من إخفاء الخسائر بما يحقق ثقة المستثمرين في القوائم المالية التي تحوى هذه المعلومات **ومن الآليات التي يقترحها الباحث لتجنب مشاكل تطبيق مدخل محاسبة القيمة العادلة ما يلي[٢]:**

١- أن مفهوم القيمة العادلة هو مفهوم حديث نسبيا خاصة في الدول النامية ولذلك يجب تطبيق نموذج القيمة العادلة بصورة تدريجية وهذا ما تدعمه معايير المحاسبة الدولية والمصرية حيث طالبت بتطبيق نموذج القيمة العادلة على مرحلتين هما:

- استخدام القيمة العادلة كوسيلة للإفصاح الإضافي عن القيمة الملاءمة للأصول والالتزامات.
- استخدام القيمة العادلة كوسيلة للقياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول والالتزامات، والغرض من هذا التدرج هو تجنب حدوث إرباك لمعدي ومستخدمي القوائم المالية والذين تعاملوا لفترات طويلة على أساس التكلفة التاريخية وأن الانتقال المفاجئ من أساس التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة لا يعطى فرصة كافية لمعدي ومستخدمي القوائم المالية[٣] ولترسيخ مفهوم القيمة العادلة وأساليب قياسها ودلالتها ومدى منفعتها ولذلك فأنه عادة ما يسبق مرحلة الإثبات والقياس بالقيمة العادلة مرحلة أخرى يكتفي فيها الإفصاح الإضافي عن القيمة العادلة وبعد استقرار مفاهيم القيمة العادلة والتعرف عليها وتطور تقنيات قياسها يتم الانتقال إلى المرحلة التالية.

٢- عندما يصبح قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات أكثر تعقيدا في حالة غياب السوق النشط يجب تحرى الدقة والموضوعية عند إجراء تقدير القيمة العادلة باستخدام احدث الطرق والأساليب العلمية وفى هذه الحالة يمكن الاستعانة بأحد الخبراء المثمنين المستقلين والخبير هو شخص أو مكتب لدية مهارة ومعرفة وخبرة خاصة في مجال معين والأفضل أن ينتدب الخبير للعمل من خارج الشركة حتى يمكن للمراجع الاعتماد على

(1) Pawel Mielcarz, A new Approach to Privete firm fair value valuation in line with IFRS 13 – the concept of the most advantageous Market discount, BEH-Business and Economic Horizone, Vol.10, 2014,PP.79-85.

(٢) شرين عبد الله عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٣٥-٤٤٧ .

(3) Mary Barth, Daniel Taylor, in defense of fair value : Weighin the Evidence on earnings management and asset securitizations, Journal of Accounting and Economics, Vol.49, 2010,Pp.27-30.

شهادات الخبير كدليل إثبات كافي وملائم عند فحص تقديرات القيمة العادلة ويجب موازنة تكلفة الاستعانة بالخبير بالمنافع المتوقعة منها.

٣- يمكن زيادة فعالية وجدوى محاسبية القيمة العادلة عن طريق وضع إرشادات جديدة حول تطبيق القيمة العادلة في ظل البيئات المختلفة سواء بيئة الرواج أو الاستقرار أو الأزمات، والتوسع في الإفصاحات المطلوبة فيجب الإفصاح عن قدر كافي من المعلومات حول مستوى المدخلات المستخدمة، افتراضات الإدارة النماذج المستخدمة، وافتراضات شركاء السوق. كما يجب اعكاء مستخدمي القوائم المالية إفصاحا شاملاً عن المعلومات التي أدت إلي تغير القيمة العادلة من فترة لآخري مثل (معدل الفائدة، التغيرات في أسعار الصرف، جودة الائتمان، عمليات الشراء أو البيع التي حدثه في محفظة الأوراق المالية بالترتيب وفقاً للتتابع الزمني لها خلال فترة القياس والإفصاح التي تغطيها القوائم المالية)، وذلك حتى يتمكن مستخدمو هذه القوائم من الفهم السليم لتقديرات القيمة العادلة المفصحة عنها، مع مراعاة التوازن بين الكم والكيف عند توفير الإفصاحات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة حيث أن زيادة المعلومات المفصح عنها قد تعتبر عبء علي مستخدمي القوائم المالية.

٤- يمكن زيادة موثوقية محاسبة القيمة العادلة بالتأسيس دور واضح لمراقبي الحسابات لمراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وتخصيص فقرة في تقريره عن تلك القياسات والإفصاحات وتوجد مجموعة من الاعتبارات والمتطلبات حددتها المعايير المراجعة الدولية والمصرية يجب على المراجع أن يضعها فيحسبانه عند مراجعة معلومات القيمة العادلة بالقوائم المالية أهمها ما يلى[١]:

١- في حالة اللجوء إلى قياس القيمة العادلة بناء على إحدى طرق التقييم المبنية على فروض وعوامل مستمدة من المعلومات المتاحة بالأسواق، فانه يجب علي المراجع أن يأخذ في حسبانه اعتبارات مراجعة التقديرات المحاسبية الواردة بمعيار المراجعة الخاص بها.

٢- تقييم مدي توافق كلا من القياس والإفصاح المحاسبي لمعلومات القيمة العادلة بالقوائم المالية للمنشأة مع متطلبات معايير المحاسبة التي تعد المنشأة قوائمها المالية وفقاً لها والمناسبة لظروفها.

(١) شرين عبد الله عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٣٥-٤٤٧ .

٣- تقييم مدي ثبات طريقة قياس القيمة العادلة التي تتبعها المنشأة من سنة لآخري، وما إذا كانت هذه الطرق قد عكست أي تغيرات في البيئة أو الظروف المؤثرة علي المنشأة، وكذلك أي تغيير في معايير المحاسبة المنظمة لذلك.

٤- يجب علي المراجع أن يفهم ويتحقق من اعتمادية العمليات المستخدمة من جانب الإدارة لقياس القيمة العادلة، من حيث معقولة الفروض المستخدمة، تناسب نموذج القياس، وملاءمة المعلومات المستخدمة.

٥- يمكن للمراجع أن يعد تقديرات مستقلة من جانبه للقيمة العادلة في ضوء فروض المنشأة بعد الاقتناع بها، علي أن يقارن هذه التقديرات بقياس القيمة العادلة من جانب المنشأة لتعزيز مدى معقوليتها.

٦- إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الموحدة دولياً حول التلاعب بالحسابات بما يساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة والمراجعين المكلفين بفحص القيمة العادلة، وخلق رقابة ذاتية، فيجب أن يكون معلوم لكل المستويات الإدارة والرقابية أن التلاعب والغش سيكون له عقاب رادع، خاصة وان الخلل قد يكون في التلاعب في تطبيق معايير القيمة العادلة وليس في معايير القيمة العادلة نفسها.

٧- وأن الوسيلة البديلة لمعالجة الانخفاضات المتتابعة للأصول خلال الأزمة هو تجنب أسعار السوق في المواقف التي يكون من المحتمل فيها تحقق العديد وقد قام كلا من IFRS & GAAP بتحديد عدة آليات:

- **الأول:** عدم استخدام أسعار السوق المبنية علي صفقات البيع الجبرية والت تحمي من الآثار العكسية لقيام بعض البنوك بعرض أصولها للبيع بأسعار منخفضة لظروف داخلية لديها ومشاكل أو أهداف قصيرة الأجل تريد تحققيها فمثل هذه الأسعار لا يجب اعتبارها مدخلات لتحديد القيمة العادلة[1]، لأن أسعار للبيع التي تتم نتيجة ضغوط معينة لا تعتبر عامل محدد لأسعار السوق

(1) Salvador Carmona, Marco Trombetta, The IASB and FASB Convergence Process and the need for Concept-based Accounting teaching, Advances In Accounting Incorporating Advances in International Accounting, Vol.26, 2010,PP.1-5.

وذلك لان النماذج المحاسبية تفترض أن الوحدة التي يتم التقرير عنها هي وحدة مستمرة والتي لا تحتاج إلى تحويل أصولها السائلة.

- **الثاني:** المعايير تسمح باستخدام نماذج التقييم لاستخلاص القيم العادلة عندما تصبح الأسواق غير نشطة والتي يجب أيضا أن تخفف من آثار العدوي خلال الأزمة المالية، الثالث المعايير الدولية والأمريكية حديثاً سمحت بإعادة تصنيف الأصول التي يتم تقيمها بالقيمة العادلة وتحديد الحالات التي يكون استخدام التكلفة التاريخية فيها هامة وهذا يعني أنه المعايير المحاسبية لديها الآليات لتجنب العدوي السلبية بالأسواق غير الكفء وأو عندما تعرض الأصول بأقل من قمتها.

٥/٢/٣ مشكلات التطبيق العملي لمحاسبة القيمة العادلة وانعكاساتها على جودة التقارير المالية:

تتمثل أوجه القصور في قياسات القيمة العادلة والمشاكل التي من المحتمل أن تواجه المحاسبين في تحديدها ومراجعتها فيما يلي[١]:

١- القيم العادلة غير المبنية على أسعار السوق الفعلية[٢] مكلفة لتحديدها والتحقق منها: ففي حالة عدم توافر أسعار السوق الفعلية يرتكز تحديد القيم العادلة على الأسعار الخيالية التي يمكن استنتاجها بواسطة المشترين المستقلين الافتراضين للأصول والخصوم الذين يشاركوا في أسواق افتراضية غير موجودة بالفعل، فهنا يجب على المديرين تحديد (ومراجعي الحسابات التحقق من) أعلى وأفضل استخدام الذي يجب أن يوضع فيها الأصل أو مجموعة الأصول تمهيدا لتقدير القيمة العادلة ويجب على المديرين لتحديد القيمة العادلة تحديد بطريقة أو بأخرى كيف هؤلاء مشاركي السوق الافتراضيين يستخدموا الأصول في عملياتهم الخاصة وقيمة هذه الأصول في الاستخدام لهذه الشركات بحيث يمكن تحديد السعر الذي يمكن دفعة كما أن مقاييس القيمة العادلة الأخرى مثل قيمة الدخول (الاستبدال) والقيمة في الاستخدام غالبا أيضا مكلفة لتحديدها والتحقق منها.

---

(١) شرين عبد الله عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٣٥-٤٤٧.

(2) Richard Barker, Sebastion Schulte, Representing the market perspective: Fair Value Measurement for non-financial asstes, Accounting, Organizations and Society, Vol.25, 2015,PP.99-102.

٢- القيمة في الاستخدام وقيم الدخول مستخدمة على عكس قيم الخروج المحددة بالمعيار ١٥٧ فعلى الرغم من تحديد مجلس معايير المحاسبة المالية [١] القيم العادلة على أساس أسعار الخروج في المعيار ١٥٧ إلا أن العديد من الأمثلة التوضيحية الواردة بهذا المعيار تضمنت حسابها بالقيمة في الاستخدام وقيم الدخول وهذا التطبيق المتعارض مع متطلبات المعيار ١٥٧ يظهر نتيجة عاملين: **الأول:** هو أن هذا السعر الذي ربما تدفعه شركة أخرى للأصل تعتمد على قيمة الأصل لهذه الشركة أي قيمته في الاستخدام **الثاني:** إدراك أنه ربما عندما لا يوجد مشترى محتمل فان قيم الخروج نكون صفرا أو سلبية إذا كانت الشركة تريد التخلص من الأصل ومن ثم الميزانية العمومية سوف تكن مدمرة.

٣- تكاليف المعاملات مستخدمة على عكس قيم الخروج وفقا للمعيار ١٥٧ ليس من المفترض أن تشمل تكاليف المعاملات: حيث توجد عدة حالات بالمعيار تدعو بالمعيار تدعو لتحديد القيم بالرجوع إلى الأسعار المقتبسة للأصول المتشابهة (مدخل السوق أو مدخل التكلفة) وغالبا ما تضمن تكاليف المعاملات وهى في الواقع قيم الاستبدال أو الدخول وليست قيم الخروج.

٤- مشاكل تقدير القيمة العادلة للمخزون والأصول الثابتة التي قد تكون موجودة في حالة اندماج منشآت الأعمال لا يتم التعرض لها بالمعيار ك حيث تتعامل العديد من الأمثلة بالمعيار ١٥٧ مع الأصول والخصوم غير المالية في الحالات التي يكون فيها قياس القيمة العادلة مطلوبة بواسطة معايير FASB السابقة على هذا المعيار [٢] ورغم ذلك لا تشمل هذه الأمثلة الأصول الهامة مثل المخزون (بخلاف البضاعة تامة الصنع) والأصول الثابتة والتي من المحتمل وجودهم عند اندماج منشآت الأعمال بإضافة أمثلة علة مثل هذه الحالات.

٥- القيم العادلة بخلاف المستوى الأول هي عرضة للتلاعب بسهولة ويصعب التحقق منها: حيث أوضحت الأمثلة بالمعيار أن القيم العادلة غير تلك المأخوذة من الأسعار المقتبسة من السوق (المستوى الأول) يمكن أن يسهل التلاعب بها بواسطة المديرين الانتهازيين وسوف يكون

(1) Hariom Manchiraju, Sumsan Hamlen & William Kross, Fair Value Gains and Loss In Derivatives and CEO Compensation, Journal of Accounting Auditing & Finance, Vol.28, 2015,PP.26-28.

(2) Wenxia Ge, Donald H. Drury, Steve Fortin, Feng Liu & Desmond Tsang, Value relevance of Disclosed Related Party Transactions, Advances In Accounting, Incorporating Advances in International Accounting, 2010, PP.1-4.

مكلف وصعب جدا لمراجعي الحسابات التحقق منها أو التصدي له. كما أكدت دراسات سابقة أن مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة تتمثل في ثلاث معوقات هي كالتالي:

١- **ذاتية (عدم موضوعية) نماذج التقييم:** عندما تكون الأسواق المالية نشطة فان الأسعار المتداولة في السوق تعكس التوافق بين المشترين والبائعين حول التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية ولا يوجد أدنى درجة من عدم اليقين ولكن الأسواق المالية ليست نشطة دائما وبالتالي فالأسعار ليست متاحة دائما لاستخدامها في تحديد القيمة العادلة في مثل هذه الظروف فان تقدير القيمة العادلة يتطلب استخدام نماذج التقييم التالي التي تسمح بتقدير ماذا سيكون سعر سوق الأدوات المالية وهذه النماذج هناك بعض الذاتية في تصميمها ولذلك التقييم سيكون متأثر بالحكم الشخصي الذين هم يطورا النماذج المستخدمة.

٢- **ينجم عنها تقلبات أكثر حدة** أن القيمة العادلة تزيد التقلبات في الميزانية العمومية للبنوك وعلى حساب الأرباح والخسائر وبالتالي على المستويات المحددة من رأس المال التنظيمي كحد أدنى يجب أن تحتفظ به البنوك وهذا من شأنه أن يزيد من شدة الانخفاضات المتتابعة في الأسواق المالية.

٣- **الإفراط في التركيز على المدى القصير:** نتيجة لزيادة حدة التقلبات المتعمدة في حسابات أرباح وخسائر البنوك فأن استخدام القيمة العادلة ربما يخلق حوافز ضارة في قرارات إدارة البنوك ووضع التركيز الزائد على المدى القصير هذه الحوافز الضارة قد ينظر إليها على وجه التحديد في قرارات الاستثمار، على سبيل المثال: فإن المديرين سوف يتخذوا قرارات استثمارية تحقق أرباح في المدى القصير إذا كانت حوافزهم ترتبط بالنتائج المحاسبية من أرباح دون الأخذ في الاعتبار بشكل كاف مدى خطورة هذه الاستثمارات وتجاهل استراتيجية المحاسبة طويلة الأجل.

وفقا لتطبيق العملي لمحاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات لها انعكاس على جودة التقارير المالية واقعى وحقيقي عن الظروف الاقتصادية المحيطة عند حدوثها وهذا بدوره يجعلها أكثر تحقيقا على جودة التقارير المالية وأكثر تفسيرا بالمقارنة بالتكلفة التاريخية.

وحددت دراسة المخاوف الرئيسية حول القياس بالقيمة العادلة فيما يلي[1]:

قضايا استخدام محاسبة القيمة العادلة

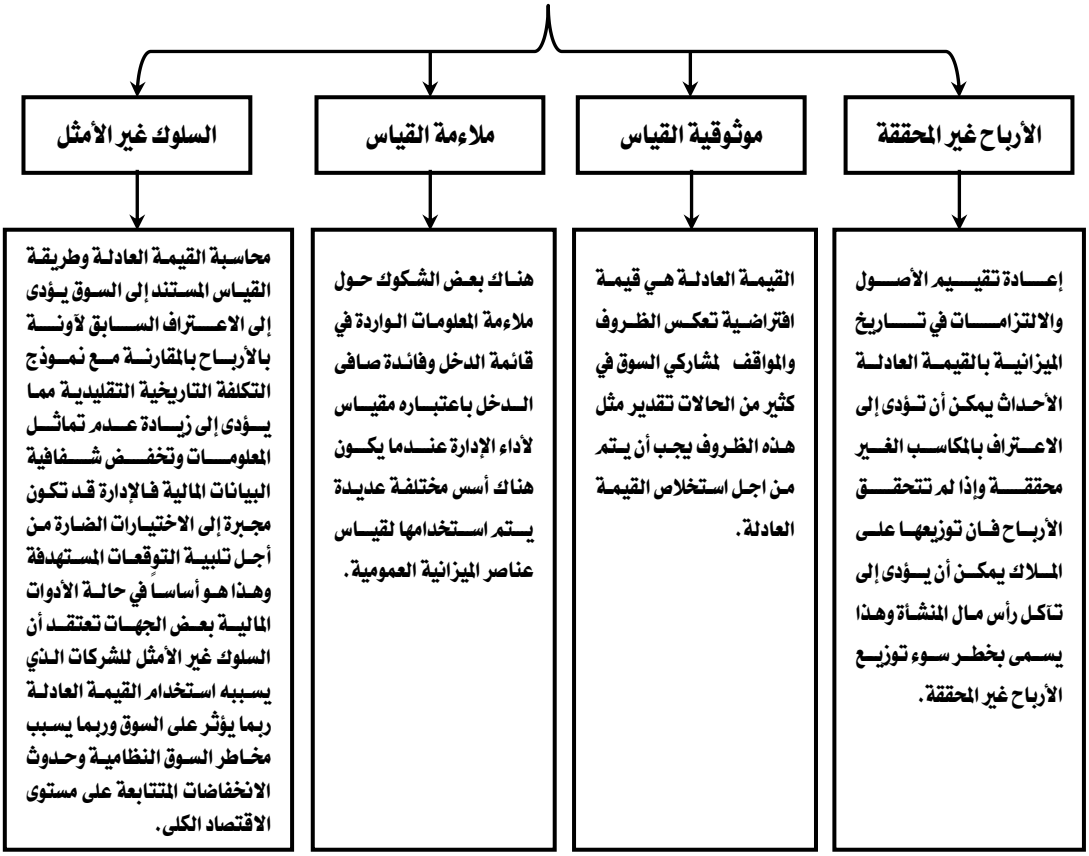

في ضوء ما سبق يتضح أن مدخل القيمة العادلة بصفته أحد مداخل القياس المؤيد حاليا من قبل العديد من المنظمات بصياغة معايير المحاسبة المالية قد خلق عدد من المشكلات التي قد يكون لها أثر عكسي على كل من شفافية القوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية ومن خلال هذا المبحث فقد قدم الباحث عرض لمشكلات تطبيق واستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي من مقترحات لزيادة وتدعيم دور القيمة العادلة في تحسين شفافية القوائم المالية بشكل عام، ومن خلال العمل على تحسين شفافية الدخل وشفافية قائمة التغير في حقوق الملكية وشفافية قائمة المركز المالي موضحا دور عدد من الأطراف المتمثلين في المنظمات المهنية بصياغة معايير المحاسبة المالية ولجان تنظيم أسواق البنود محل القياس باستخدام مدخل القيمة العادلة ومراقبي الحسابات وإدارة المنشأة التي تقوم بإعداد القوائم المالية.

وأخيرا تناول الباحث عدداً من المقترحات التي يقدمها لحل مشكلات تطبيق القيمة العادلة والتي تكون ذات تأثير مباشر على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، فإنه يجب معالجة مقترحة لحل استخدام القيمة العادلة ذات التأثير المباشر على جودة التقارير المالية، وهو ما سيتضح في المبحث التالي من الدراسة.

---

(١) شرين عبد الله عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٣٥-٤٤٧.

المبحث الثالث
إطار مقترح لتحسين جودة التقارير المالية باستخدام مدخل القيمة العادلة

مقدمة:

قبل عرض إطار مقترح لتحسين جودة التقارير المالية باستخدام مدخل القيمة العادلة يقترح الباحث تعريف أكثر تفصيلاً للقيمة العادلة هي: السعر الذي يمكن في سوق نشطة أن يستلم من بيع أصل موجود مادياً قيد الاستعمال والتبادل أو أن يدفع لسداد الالتزام يتم نقله إلى الطرف الآخر بمخاطر لا تتغير قبل أو بعد نقله وذلك لإتمام عملية التبادل منظمة تتم بظروف طبيعية ليست جبرية بين أطراف عالمين وراغبين وقادرين ومستقلين عن وحدة التقرير، أو هي السعر المحدد في حالة عدم توافر السوق النشطة أما من خلال الاسترشاد بأسعار الأصول أو الالتزامات المماثلة أو المشابهة أو من خلال استخدام أفضل أساليب التقييم المتاحة وبمعدل خصم يتناسب مع المخاطر التي تتضمنها.

١/٣/٣ أهداف الإطار المقترح

يهدف هذا الإطار إلى:

أشار معيار التقارير المالية الدولي – IFRS 13 الفقرة (٢٤) إلى أن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه مقابل بيع الأصل أو دفعه مقابل تحويل الالتزام، في معاملة منظمة في السوق الرئيسي (أو الأكثر ملاءمة)، في تاريخ القياس تحت ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج)، وذلك بغض النظر عن ما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته مباشرة أو يقدر باستخدام أساليب تقييم أخرى.

ويتضح من ذلك أن الهدف من مدخل محاسبة القيمة العادلة هو تحديد السعر الذي سيتم الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل الالتزام (سعر الخروج)، وليس السعر المدفوع للاستحواذ على الأصل أو المستلم لتحمل الالتزام (سعر الدخول)، من وجهة نظر المشاركين في السوق، وإظهار بنود الحسابات المختلفة بهذا السعر العادل الأقرب إلى الواقع في الميزانية العمومية، بحيث بالدخل بالحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية، أو بعد الحفا على الطاقة التشغيلية للمنشأة.

١- المساعدة على إعداد المعايير المستقبلية ومراجعة المعايير الحالية.

٢- المساعدة على تطوير المعايير المحاسبية.

٣- مساعدة المراجعين على إبداء آرائهم حول مدى تطابق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية الدولية.

٤- مساعدة المستخدمين على فهم القوائم المالية.

٢/٣/٣ مقومات الإطار المقترح

يرى الباحث أن مدخل محاسبة القيمة العادلة يعتمد على توافر المقومات التالية:

أ) موضوع التبادل (الأصل أو الالتزام المراد تحديد قيمته العادلة)

تقاس القيمة العادلة لأصل محدد أو الالتزام محدد مع الأخذ في الحسبان ظروف الأصل أو الالتزام وموقعه والقيود المفروضة على بيعه أو استخدامه، ويمكن أن يكون الأصل أو الالتزام منفرداً أو مجموعة من الأصول أو الالتزامات، على مفهوم وحدة الحساب، وتحدد وحدة الحساب الشيء الذي يجري قياسه حسب المستوى الذي يتم من خلاله تجميع أو فصل الأصول أو الالتزامات لأغراض تطبيق المعايير المحاسبية الأخرى.

وقد حدد معيار التقارير المالية الدولي IFRS 13 خصائص الأصول أو الالتزامات المراد تحديد قيمتها المعادلة كما يلي:

- **بالنسبة للأصول:**

يفترض في قياس القيمة العادلة أعلى وأفضل استعمال للأصل بواسطة المشاركين في السوق بما في ذلك الوجود المادي، وأن يكون السماح القانوني مباح، والمعقولية المالية في تاريخ القياس، ويفترض في الأصل كي يحقق أعلى وأفضل استخدام أن يكون قيد الاستعمال وقيد التبادل.

- **بالنسبة للالتزامات:**

يفت في قياس القيمة العادلة بالنسبة للالتزام أن يكون قد تم نقله بمعرفة المشارك في السوق إلى الطرف الآخر في تاريخ القياس، وإن المخاطر غير المرتبطة بالأداء بالنسبة له هي نفسها لم تتغير قبل أو بعد نقل الالتزام، وتشير تلك المخاطر إلى الالتزامات أو الأعباء التي تنشأ عن عدم الوفاء بالالتزام وتؤثر على قيمة الالتزام الذي يتم نقله.

ب) طرفي عملية التبادل (الأطراف المشاركة في التبادل)

يقصد بمشاركي السوق المشتيين والبائعين في السوق الرئيسي أو الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام، وحدد معيار التقارير المالية الدولي IFRS 13 الشروط الواجب توافرها في الأطراف المشاركة في السوق كما يلي:

- الاستقلال عن وحدة التقرير: بمعنى أن لا يكونوا أطراف ذوي علاقة بالوحدة محل تبادل الأصل أو الالتزام عالمين: بمعني أن يتوافر لديهم معرفة ودراية كافية بالعوامل المتعلقة بالسوق وبالأصول والالتزامات محل التبادل ويعتمدون على جميع المعلومات المتاحة وكذلك المعلومات التي تتطلب جهودا في الحصول عليها (بذل العناية الكافية للحصول على المعلومات).
- لديهم القدرة على التعامل في الأصل أو الالتزام.
- لديهم الرغبة والدافع على التعامل في الأصل أو الالتزام وإتمام الصفقة.

ج) طبيعة عملية التبادل (الظروف التي تتم فيها التبادل)

يشت في قياس القيمة العادلة أن تكون الظروف التي تتم فيها عملية التبادل ظروف عادية طبيعية، فالصفقات التي تتم في ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة لأن البائع يكون مجبر على البيع، وهذا يؤدي إلى تحريف القيمة العادلة.

أن قياس القيمة العادلة مبني على افتراض عدم وجود أي نوع من أنواع الإجبار وتوافر الحرية الكاملة لطرفي المعاملة، فكافة العمليات والمعاملات الجارية تكون منظمة أي تتم عن طريق طلبات من المشاركين في السوق لإتمام المعاملة، ويفترض فيها توافر قدر مقبول من الخبرة السابقة والإلمام بظروف ومعطيات السوق في تاريخ القياس لدى الأطراف المشاركة في المعاملة، وفي حالة غياب معاملة حقيقية يتم فيها التبادل فإن السعر الذي يشكل الأساس في قياس القيمة العادلة يتم تحديده استناداً إلى وجود معاملة افتراضية تعبر عن تبادل وهمي للأصول والالتزامات في تاريخ القياس.

٣/٣/٣ الإطـــار المقـــترح:

١/٣/٣/٣ الحد من المشكلات الناتجة عن التوسع فى تطبيق معايير القيمة العادلة لتحسين جودة التقارير المالية:

لا شك أن الحد من تلك المشكلات يعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لزيادة الوعي والدراية بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية

وذلك لكشف تلك الممارسات المحاسبية الخاطئة ثم محاولة الحد منها أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب المستخدمة للحد من تلك المشكلات.

أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب المستخدمة للحد من تلك المشكلات:

١- خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن، تستخدم فيها كل معالجة ولهذا الأمر فان لجنة معايير المحاسبة الدولية وفى تعديلاتها الأخيرة قد ألغت المعالجة البديلة ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها.

٢- الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

- وضع قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها وفى هذا المجال عندما أتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزيئه بند الطوارئ لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء بند الطوارئ بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ.
- تفعيل خاصية الثبات ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية وهذا يعنى أنه متى ما اختارت الشركة سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام الملاحقة وهذا لا يعنى أنه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية ولكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى ومع الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة عل تغيير تلك السياسات

٣- انتباه وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الابتكارية التي يتبعها البعض ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية حيث أن المراجع الكفء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الابتكارية التي يتم اكتشافها والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة.

٤- تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم، ويتم هذا الأمر عن طريق التثقيف الذاتي الذي من خلال قيام بعض

المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية أنفسهم برفع مستواهم المحاسبي، وزيادة درايتهم وفهمهم للمعايير المحاسبية وكيفية تطبيقها.

٥- تفعيل التنظيم المهني لمهنة لمحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب بها المحاسب والمراجع المعتمد.

ويتضح مما سبق أن إلغاء معايير القيمة العادلة أو التعديل فيها لن يحل الأزمة وإنما سوف يقلل ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية التي يحصلون عليها وأن الأزمات المتعلقة باستخدام معايير القيمة العادلة ترجع إلى افتقار إدارة الشركات لنظام الرقابة والإشراف ونقص الشفافية وعدم تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها[١] التي تعتمد علي الإفصاح الشامل في إظهار المعلومات المحاسبية بمصداقية وبالتالي فإن معايير القيمة العادلة هي إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت عيوب سوء الإدارة.

الآليات التي تساعد على الحد من تلك المشكلات عند تطبيق القيمة العادلة:

١- عدم الاعتماد علي التقدير الشخصي للأسعار في ظل أسواق غير نشطة والاعتماد علي الأسواق المتشابهة في تقدير القيمة العادلة مثل أسعار الأدوات المالية المتشابهة من الشركات المتخصصة في التسعير وإلزام جهة صانع القرار بالالتزام بالدليل الاسترشادي الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٠٠٨/١٠/٣١ ويتناول كيفية تطبيق مقياس القيمة العادلة في حالة سوق غير نشط.

٢- التركيز علي خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد علي دقة قياس القيمة العادلة التي إذا ما توافرت فإنها تحد من ممارسة المحاسبة الابتكارية تساعد علي اتخاذ القرارات.

٣- تطبيق آليات الحوكمة للحد من التلاعب بالمعلومات الداخلية والعمل علي تماثل المعلومات في الأسواق بين المستثمرين مما ساعد علي دقة قياس القيمة العادلة.

٤- التوسع في الإفصاح بحيث يشمل المعلومات غير المالية لما لها من أهمية في التأثير علي دقة قياس القيمة العادلة وعمل إيضاحات تفصيلية ضمن التقارير المالية والتي تعكس جميع المعلومات المتاحة مما يؤثر علي القيمة العادلة للأصل وتدعيم الإفصاح الالكتروني والذي

(1) Event young, Lease Accounting : A Comprehensive Guide, Building a better Working World, London, 2014,PP.42-52.

يوفر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب مما يؤدي إلي تحقيق مستوي ملائم من المعلومات المنشورة وعدم تحقيق أرباح غير عادية ودقة قياس القيمة العادلة.

٥- ضرورة دعم البعد الأخلاقي في العمل المحاسبي وتوفير معايير أخلاقية حاكمة ومطبقة بدقة تحد من التلاعب في تطبيق معايير القيمة العادلة.

٦- إعداد نماذج موضعية لتقييم القيمة العادلة يراعي فيها العوامل المؤثرة علي القيمة العادلة، ويسمح النموذج بقياس الأصول بقيمتها الفاعلية وحساب الفرق بين سعر السوق أو ما يسمي بالسعر الواقعي والقيمة الفاعلية، ويتم إظهار الفروق في قائمة الدخل مع الإفصاح الشامل للتسوية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية[١] فالمشكلة ليست في القيمة العادلة ولكن في عدم جودة المعلومات التي يعتمد عليها نموذج القيمة العادلة والاعتماد علي التقدير الشخصي الذي يعطي الفرصة للشركات للتلاعب وإظهار قوائم مالية غير حقيقية.

٧- مراعاة الالتزام بمعايير أساسية عند قياس القيمة العادلة للأسهم وهي التوزيعات النقدية التي تعلنها الشركات مع الأخذ في الحسبان معدل النمو في التوزيعات إذا كان يسير وفقاً للخطة التي رسمتها الشركة أو هناك تذبذب وعدم استقرار علي أن يؤخذ في الاعتبار المخاطر التي يؤثر علي قياس القيمة العادلة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

٨- وضع معايير تحكم عملية اختيار المدخل الذي يتم به قياس وتقييم القيمة العادلة حيث تتعدد المداخل المتعلقة بتقييم وقياس القيمة العادلة مثل **مدخل السعر** المستمد من الأسواق النشطة للأصول والالتزامات **والمدخل الثاني** الذي تستمد الأسعار من أصول والتزامات متشابهة **والمدخل الثالث** الذي يعتمد علي التقدير والحكم الشخصي وفي حالة عدم وجود سوق نشط لا يتم اللجوء إلي التقدير الشخصي أو استخدام السعر السوقي في القياس وإنما يجب استخدام القيمة المخصومة للتدفقات النقدية كأساس القياس.

٩- يجب أن تحد معايير المحاسبة من قدرة الإدارة عل ممارسة أساليب المحاسبة الابتكارية من خلال وضع أسس واضحة للاعتراف والقياس والعرض في القوائم المالية والإفصاح العادل لضمان ثبات واتساق التطبيق.

(1) Patricia M. Dechow, Linda A. Myers & Catherine Shakespeare, Fair value accounting and gains from asset Securitizations A Convenient Earning management Tool with Compensation Side-Benefits, Journal of Accounting And Economics, Vol.48, 2015,Pp.3-4.

٢/٣/٣/٣ أثر الحد من مشكلات استخدام القيمة العادلة على جودة التقارير المالية:

تأثير خصائص جودة التقارير المالية على أداء المنشأة:

أن عوائد ومزايا جودة التقارير المالية ستؤدى إلى تحسين الأداء المالي للمنشأ إدارة المخاطر نظم الرقابة الداخلية وعملية تبادل الأسهم كما أنها ستدعم نمو المنشأ بجانب تحقيق جودة التقارير المالية، أن استخدام إجراءات التقارير المالية الفعالة سيعتمد على عوائد سوق رأس المال ووفورات تكاليف الوكالة وتكاليف التقرير عن حساسية المعلومات المالية كما أن الإفصاح المعلوماتي سيتم توفيره عندما تكون للمنشأ احتياجات رأسمالية بجانب سعيها لزيادة الأموال في أسواق السهم والدين وبصفة عامة أن المنشأة ستميل إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية عندما يكون الأداء مرضى(١).

أن جودة السلوك المالي للمنشأة والتقارير المالية ستعتمد على مستوى عدم تماثل المعلومات(٢) وتشير جودة التقارير المالية على دوام الإفصاح عن الاحتياطي الاختياري مع اتصافه بالحداثة والجودة العالية كما أن المنشآت ذات التقارير المالية الفعالة ستميل إلى إظهار مستوى منخفض من عدم تماثل المعلومات في ظل فترات عدم التأكد وسيتم مكافأتها من خلال سوق الأسهم حيث يتم إعلان المستثمرين بالمعلومات عن الاستراتيجيات المالية والإدارية والتوقعات المستقبلية كما تؤثر جودة التقارير المالية على المشاركين في الأسواق مع خفض التكاليف السياسية والتنظيمية بجانب خفض أي إشارات إدارية سلبية محتملة وأن المنشآت ذات التقارير المالية الفعالة ستميل إلى توفير درجات عالية من الإفصاح الإعلامي وحجم تداول الأسهم الملكية المؤسسية والمتابعة التحليلية كما أن المنشآت ذات الملكية المتفرقة والتي تسعى إلى جذب المستثمرين سيمثل أيضا إلى نشر التقارير المالية بشكل مكثف للأطراف المعنية فهناك بعض العوامل التي أدت إلى فقدان المستثمرين للثقة في التقارير المالية ومنها الفضائح المالية للعديد من الشركات وعمليات إعادة التقرير والشكوك حول استقلال المراجعين، وبالتالي فقد اهتمت العديد من المنظمات المهنية والرسمية بإصدار آليات الحوكمة لإعادة الثقة في الشركات والأسواق وعملية التقرير المالي(٣)، كما أنه من الممكن تحسين وتطوير التقارير المالية

---

(١) علاء محمد ملوالعين، مجدي مليجى عبد الحكيم مليجى، محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، كية التجارة، العدد الثاني، ٢٠١٢، ص٢٢٠.

(2) Ahsan Habib, Mahmud Hossain, CEO/CFO Characteristic and Financial Reporting Quality : A review, Research in Accounting Regulation, Vol. 25, 2013, PP.89-92.

(٣) نصر طه حسن عرفة، مجدي مليجى عبد الحكيم مليجى، الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية، جامعة سلمان بن عبد العزيز، ٢٠١٥، ص٨.

عن طريق زيادة كمية ونوعية وتوقيت المعلومات المفصح عنها في الإعلان عن الأرباح وفى التقارير السنوية بالإضافة إلى إطلاق الإعلام ومواقع الانترنت للمنشأة.

مما سبق يرى الباحث أن التقارير المالية من الممكن تعزيزها وتقويتها عن طريق الاستمرار في إمداد الإعلام بالمعلومات اللازمة عن الأداء المالي للمنشأة وتوقعاتها وقراراتها التحويلية والاستثمارية.

أثر نموذج القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية:

أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام في الأغراض التجارية لتحديد الوضع المالي العام للوحدة الاقتصادية وفى اتخاذ القرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها مفيدة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية، حيث أنها في كثير من الأحيان تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات، وتمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها [1]، هناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المالية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات وتعرف هذه الخصائص بالخصائص النوعية للمعلومات المالية وتتمثل في أربع خصائص أساسية هي الملاءمة والموثوقية أو الاعتمادية والقابلية للفهم والمقارنة، ويمكن للباحث توضيح أثر نموذج القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية كما يلي:

أولا: أثر القيمة العادلة على خاصية الملاءمة والموثوقية للمعلومات المالية

تتوقف منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات على خصائصها النوعية وعموما اتفقت جميع الدراسات والبحوث على خاصتين أساسيتين هما الملاءمة والموثوقية أن التطبيق المتكامل للمعايير الدولية يتضمن تحقيق هاتين الخاصيتين ذلك إضافة إلى ضمان تحقيق خصائص أخرى.

حتى تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون ملاءمة لحاجات متخذي القرارات وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصة الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو

(١) محمد نواف عابد، قياس مدى التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 قياسات القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح، المؤتمر العلمي الدولي الأول – منظمات الأعمال – الفرص والتحديات والتطلعات، جامعة البلقاء التطبيقية الأردن، ٢٠١٥، ص٢٥.

تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية ولكي تكون المعلومات ملاءمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية هي:

- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب دون تأخير (التوقيت الملائم).
- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.
- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية العكسية.

ويقصد بها أيضا أن تكون المعلومات المالية ذات صلة وارتباط بالقرار الواجب اتخاذه أي أنها تؤثر على القرارات المتخذة من جانب مستخدم المعلومات فالمعلومة غير مؤثرة تمثل حشوا لا فائدة منه وينبغي استبعاده.

أما بالنسبة للموثوقية فتشير إلى ضرورة أن تكون المعلومات دقيقة وبعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين بإعدادها وبوجه عام تعبر الموثوقية عن إمكانية الوثوق في المعلومات المالية وخلوها من الأخطاء والتحيز وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها ولكي تكتسب المعلومات خاصية الموثوقية.

ثانيا: أثر القيمة العادلة عن خاصية القابلية للفهم والمقارنة للمعلومات المالية:

يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية مهما يكن فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة والملاءمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب أن تضمن التقارير المالية اعتمادا على أنه من الصعب جدا فهمها من قبل المستخدمين العاديين كونها تحتوى بعض من التعقيد وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية فان تحقيق صفة القابلية للفهم للمعلومات المالية تعتبر مطلب أساسي لواضعي المعايير المحاسبية ليتأكدوا بأن المعايير التي طوروها تعالج المواضيع الحساسة والمعقدة وتنتج تقريرا ماليا وإفصاحا ماليا مفهوما.

أن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بمستخدمي المعلومات المحاسبية بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى متعلقة بمستخدمي المعلومات المالية والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم هذا يفسر لنا كون خاصية قابلة المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها[1].

(١) محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالى، أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، مجلة الباحث، العدد ١٥، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٧٤ .

ويقصد بخاصية القابلية للفهم: أن النتائج التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول باستخدام نفس الأساليب.

لابد للمعلومات من أن تأخذ في اعتبارها اتجاهات متخذي القرارات ومستوياتهم الثقافية لتكون المعلومات مفهومة وهذا ما يبرز إصدار تقارير مختلفة[١].

أن وبالنسبة لخاصية القابلية المقارنة فهي تشير إلى أنه يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للوحدة على مدار الزمن لكي يتعارفوا على اتجاهات أدائها ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للوحدات المختلفة لكي يقيموا المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لتلك الوحدات بالنسبة إلى بعضها البعض، وهذا يحقق فائدة المعلومات أذن عملية المقارنة تعتبر وسيلة لتقييم الأداء تتعلق بخصائص جودة المعلومات [٢]، لذلك فقياس وعرض الأثر المالي للمعلومات لأحداث الأخرى المتماثلة يجب إجراؤه بطريقة متسقة داخل الوحدة وبطريقة متسقة عبر الوحدات المختلفة وبالتالي يحتاج المستخدمون إلى معرفة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد وعرض القوائم المالية.

تربط خاصية القابلية للمقارنة بمبدأ الاتساق أو التماثل[٣] وذلك بهدف إمكانية تحقيق المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى وتعتبر هذه الخاصية متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث ويقصد بمفهوم القابلية للمقارنة.

(1) Asheq Rahman, Jira Yammeesri & Hector, Financial reporting quality in international Settings : A Comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany, The international Journal Of Accounting, Vol.45, 2010, PP.2-3.

(٢) أحمد رجب عبد الملك، أسامة محمد صالح، مدى إسهام دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد ٢٣، مجلد ٧، ٢٠١٦، ص١٢٣.

(3) Giorgio Gotti, Stacy Mastrolia, The Effect on Financial Reporting Quality of an Exemption from the SEC Reporting Requirements for Foreign Private Issuers ,The international Journal Of Accounting, Vol.47, 2012, P.46.

٣/٣/٣/٣ الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS لتحسين جودة التقارير المالية

أكدت دراسة الاتحاد الدولي IFAC[١]، أن الكثير من المعايير الدولية معقدة أكثر من اللازم، وقصورها عن تلبية الحاجات الأساسية للمستخدمين، حيث دعت المنظمات والهيئات المهنية المتخصصة لضرورة تبسيط المعايير المحاسبية الدولية وما يلحق بذلك من زيادة جودة المعايير كمدخل للحد من التعقيد المتزايد بالتقارير المالية، كما أكدت دراسة بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA[٢] أن معدي التقارير المالية والمراجعين يدركوا تماماً أن ما يعدونه أو يراجعونه يخرج تماماً عن المبادئ المحاسبية ويقوم على قواعد نمطية تراعي ما هو قانوني وتخرج عن المبادئ التي تم الاتفاق مهنياً على قبولها كأساس لإعداد التقارير المالية، الأمر الذي دعا مجلس معايير المحاسبة الدولية لإعادة صياغة فورية للإطار الفكري لمعايير المحاسبة الدولية، وإصداره العديد من مشاريع تعديل المعايير المحاسبية الدولية التي تمثلت فيما يلي[٣]:

- وضع نواه لمفاهيم تطوير المحاسبة الدولية.
- الحاجة إلى الإفصاح عن مؤشرات الأداء الرئيسية والمعلومات غير المالية وضرورة تأسيس مجلس للمعايير الخاصة Private Company Financial Reporting Committee (PCFRC).
- اقتراحات موضوعات للمعايير المعدلة، وتحديد ما يجب وضعه من تعديلات ضرورية وتقييم ما إذا كانت المعايير الحالية تلبي احتياجات المستخدمين، أم تحتاج إلى تعديل، أو تطوير.
- زيادة التوافق بين الأنظمة والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد البيانات المالية بتوفير أساس لتخفيض عدد أساليب المعالجات المحاسبية البديلة التي تسمح بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

---

(1) International Federation of Accountant (IFAC), "Reporting Supply Chain Perspective and Directions, Corporate governance, Financial Reporting Process, Audit of Financial Reports, Usefulness of Financial Report", 2009.

(2) American Institute of Certificate Public Accountant, AICP, http://www.aicpa.org /Pages/default.aspx. 2010.

(٣) عبد الرحمن، محمد كمال الدين، "أثر دور مستخدمي القوائم المالية في تطوير معايير المحاسبة المصرية بغرض تحسين عملية إنتاج المعلومات المحاسبية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد الثالث، ٢٠١٢.

كما أن المعايير الدولية IAS/IFRS تغيرت تغيراً دراماتيكياً عام ٢٠٠٥ نتيجة إلغاء وتعديل عدد من معايير المحاسبة الدولية وإصدار معايير تقارير مالية جديدة، وأصبحت كل هذه التعديلات سارية اعتبار من العام المالي ٢٠٠٥، حيث اتسمت معايير IFRS بسمتين أساسيتين هما:

١- التوسع في تطبيق قياس القيمة العادلة من خلال نقل الممارسات المحاسبية بعيداً عن المفاهيم المتبعة في التكلفة التاريخية، واتجاهها نحو المفاهيم المتعلقة بقرارات المستثمرين القائمة على أساس التدفقات النقدية المستقبلية.

٢- تضمين مساحة أكبر للتفسير بالنسبة لقضايا القياس بالمقارنة مع معايير المحاسبة الدولية السابقة، كما قام المجلس عام ٢٠٠٢ بإعادة تسمية لجنة التفسيرات القائمة (SIC) إلى لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) والتي تهدف إلى تفسير وتوضيح المعايير المحاسبية القائمة إضافة إلى تقديم إرشادات وتوجيهات بشكل دائم حول معايير المحاسبة الدولية القائمة وحول المعايير الدولية للتقرير المالي.

حيث تزايدت الحاجة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ظل تسارع وتيرة الأعمال الدولية وانتشار قبول المعايير الدولية عالمياً باعتبارها مجموعة عالية الجودة تهدف إلى إنتاج معلومات شفافة وكاملة تعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات بغرض حماية أصحاب المصالح من ناحية وإعلام الأسواق المالية من ناحية أخرى، حيث أصبح التوافق مع هذه المعايير ضرورة حتمية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي في ضوء متطلبات عولمة أسواق رأس المال والتطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات(١).

وجاء عام ٢٠١١م نقطة تحول في تبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، فقد تبنت تلك المعاير الدولية قرابة أكثر من ١٢٠ دولة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان النامية، وأنشأت معظم الاقتصاديات الكبرى خطط عمل زمنية وبما يعمل على التحول نحو التقارب مع اعتماد معايير التقارير المالية الدولية في المستقبل القريب، باعتبار أن هناك فرص وتحديات تواجه تطبيق المعايير الدولية، ويستثنى من ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والتي وضعت عام ٢٠١٤ خارطة طريق تقتضي بالامتثال لتلك المعايير، كما أوصت المنظمة

(١) أحمد عادل حسين ثابت، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأثر على الإفصاح المحاسبي والشفافية وقرارات المستثمرين (XBRL) الأعمال الموسعة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الأول، السنة السابعة عشر، ٢٠١٣.

الدولية للجان الأوراق المالية The International Organization of Securities Commission (IOSCO) بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية لإمكانية تداول الأوراق المالية عبر الحدود من أجل المصلحة العامة[١]، هذا مع العلم أن معظم الدول تبنت تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS وقامت بوضع جداول زمنية وخطط عمل لتتلاقى مع اعتماد معايير التقارير المالية الدولية في المستقبل القريب، وتشير معايير التقارير المالية الدولية إلى المبادئ التي يتم الالتزام بها عند إعداد التقارير المالي، وقد حظيت هذه التقارير بالقبول الدولي، لما تتسم به من خصائص مثل (التمثيل الصادق للعمليات المالية، والملاءمة لاتخاذ القرار، القابلية للفهم، والدقة) والنظر إلى الأحداث وفقاً لجوهرها وليس شكلها القانوني فقط[٢].

وقد تناولت معظم الدراسات[٣] الآثار الاقتصادية لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS من خلال التركيز على جانبين هما:

- الأثر على جودة الأرباح المحاسبية من خلال تضييق فجوة عدم تماثل المعلومات ودعم نظم حماية المستثمرين والحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- الأثر على سوق المال من خلال التركيز على تكلفة رأس المال، والسيولة، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث (الملاءمة – التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية).

كما أشارت إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة، فمعايير (IFRS) قد تحد من ممارسات إدارة الربح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية من خلال إنتاج معلومات محاسبية عالية الجودة لها منافع

(1) Kevin D. Steinbach and Roger Y.W., Tang, "IFRS Convergence : Learning Form Mexica, Brazil and Argentina", The Journal of Corporate Accounting & Finance, ISS.1, March / April, 2014.

(٢) يوسف، جمال على محمد، "محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية"، بحث مقدم للمؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، خلال الفترة من ١٦-١٧ مقدم للمؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة من ١٦-١٧ فبراير، ٢٠١٤.

(3) Lis, "Does Mandatory Adoption of International Financial Reporting Standards in the European Union Reduce the Cost f Capital? The Accounting Review, Iss, 85, No.2, 2010.

- النجار، جميل حسن، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية" – دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (٩)، العدد ٣، ٢٠١٣.
- Petruska K.A. "Accounting Conservatism, Cost of Capital, and Fraudulent Reporting", P.H.D. Kent State University, 2008.

متعددة، حيث قد تساعد مستخدميها في قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة والتنبؤ بها، وكفاءة تخصيص الموارد ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وتخفيض تكلفة رأس المال.

وقد أضافت دراسة (سعد الدين، ٢٠١٤)[١] الدور الذي تؤديه المعايير الحسابية التي يتم حساب الربح على أساسها في تخفيض عدم تماثل المعلومات، حيث توصلت إلى وجود علاقة مباشرة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل، وقياس مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) في ديسمبر ٢٠١٠ بإصدار إرشادات تعليقات الإدارة Management Commentary ضمن الإصدارات المكملة لـ (IFRS) والذي استهدف إمداد المستخدمين بمعلومات تكميلية وإضافية للقوائم المالية (IASB, 2010)، ويساعد الإرشاد الإدارة على عرض مناقشتها وتحليلاتها المتعلقة بالقوائم المالية المعدة وفقاً لـ (IFRS) مثل تفسير الأصول والالتزامات والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة، كما تقوم الإدارة بعرض توقعاتها وأهدافها والاستراتيجيات المختارة لتحقيق هذه الأهداف وتساعد هذه المعلومات المستخدمين على تقييم توقعات الأداء المستقبلي والمخاطر العامة ومدى نجاح الإدارة في تحقيق الأهداف المعلنة كما أضاف الإرشاد ضرورة اهتمام الإدارة بتحديد وتوفير احتياجات مستخدمي التقارير المالية وهم المستثمرون الحاليون والمرتقبون والمقرضون وباقي الجهات المانحة للائتمان، وهو ما يعل تلك الإرشادات بمثابة محددات جوهرية تقلص الفجوة المعلوماتية بين معدي ومستخدمي تلك المعلومات، بما يضمن معلومات ذات جودة عالية، تفي باحتياجات المستخدمين وحمايتهم من مصالح الإدارة، وارتفاع في مستوى جودة الأرباح.

وفي ضوء ما سبق، يستعرض الباحث أبعاد ومحددات فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية ودور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الحد منها، بما يضمن تحسين جودة الأرباح المحاسبية كمحدد رئيسي لجودة التقارير المالية من خلال الشكل التالي:

(١) سعد الدين، إيمان محمد، "إطار مقترح للمعلومات المالية المستقبلية واختباره من منظور المستثمرين في سوق الأوراق المالية (دراسة ميدانية)، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الأول، ٢٠١٤.

شكـــل رقـــم (٧)

محددات فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية ودور تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS في الحد منها

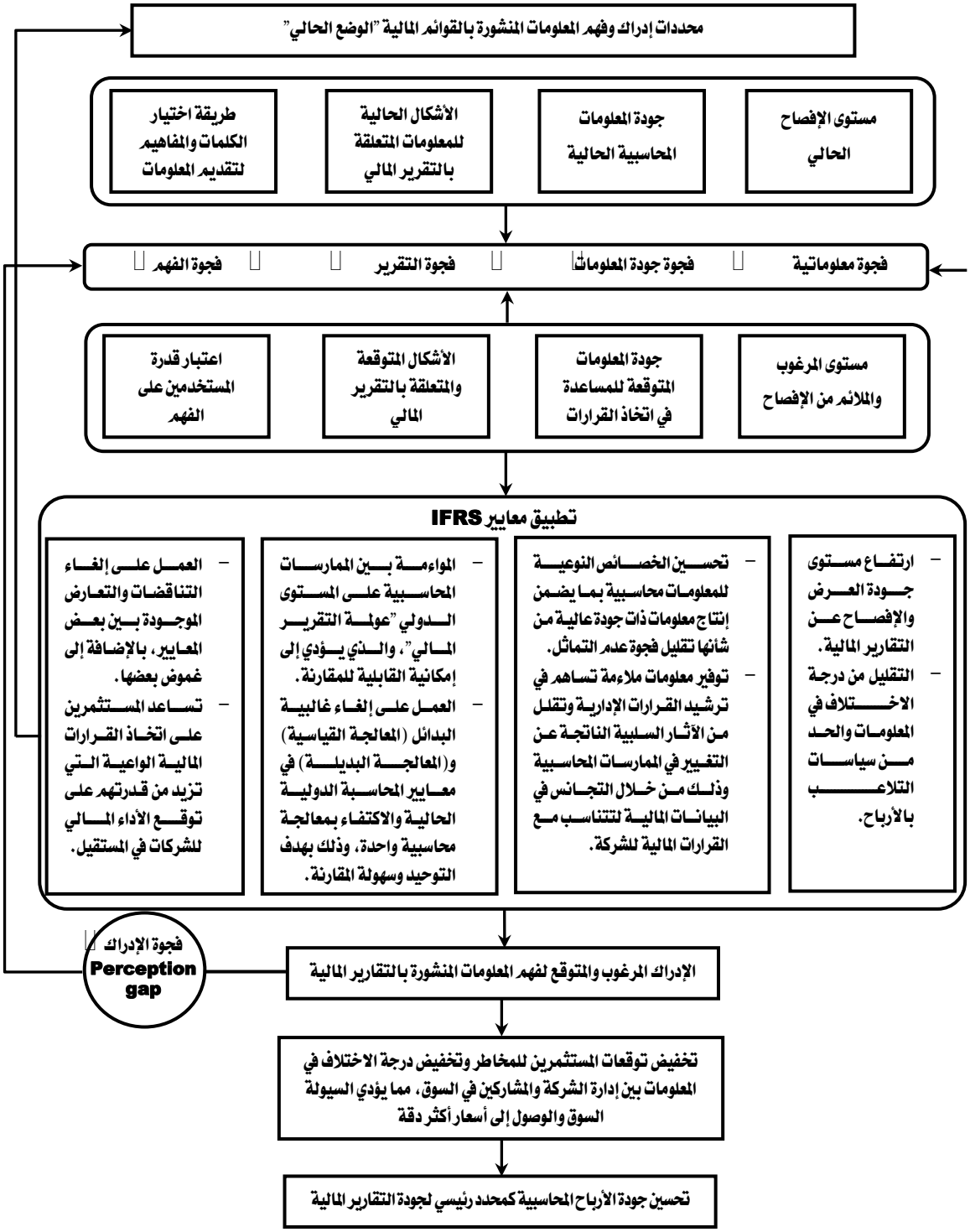

وتناولت دراسة (المليجي، ٢٠١٤)[١] تحليل الآثار المحاسبية المباشرة وغير المباشرة للتحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على قرارات المستثمرين من خلال العناصر التالية:

- تسهم معايير IFRS في تحسين جودة التقارير المالية بحيث تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للشركة، وتوفر معلومات لحملة الأسهم حول الخسائر، وحالات الفشل المالي والأحداث المالية غير الملاءمة على درجة عالية من الدقة والقابلية للتحقق بما يسمح للمستثمرين باتخاذ القرارات السليمة[٢].
- الحد من سلوك الإدارة الانتهازي من خلال تضيق مجال الاختيار بين البدائل المحاسبية، والتي كانت تستغلها الإدارة للتلاعب بالأرباح، مما يوفر تقارير مالية يمكن من خلالها ترشيد قرارات المستثمرين.
- تؤثر معايير (IFRS) بشكل إيجابي على تصورات المستثمرين بشأن رؤيتهم المستقبلية لبقاء واستمرارية الشركة من خلال دورها في تحسين شفافية الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، مما يجعل المستثمرين على درجة عالية من القدرة على رؤية مستقبل الشركة بشكل حقيقي.
- تمكن معايير (IFRS) من تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة، كما أنها ذات قوة تفسيرية تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة وتقيم أداء الشركة من خلال خلق بيئة معلومات أفضل للمستثمرين المشاركين في السوق وتحقيق التحسن في مستويات السيولة.
- توفر معايير (IFRS) للمستثمرين قراءة موحدة للتقارير المالية من خلال قابليتها للمقارنة، مما يضفي المصداقية على المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.

---

(١) مليحي، مجدي مليجي عبد الحكيم، "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية – دراسة نظرية تطبيقية"، كلية إدارة الأعمال، جامعة سلمان بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤.

(٢) ريشو، بديع الدين، "جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة ووسائل القياس): دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠١٣.

حيث أن تبني معايير التقارير المالية الدولية باعتبارها معايير عالمية ستساهم في تخفيض الاختلافات بين هذه التقارير في الدول المختلفة، وتدعيم قابلية المعلومات المالية للمقارنة، وتحسين قدرتها التفسير كمؤشر لأداء الشركة، وتخفيض تكلفة رأس مالها من خلال تحسين الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات، كما أنها تعطي الإدارة فرصة كبيرة للحد من ممارسات إدارة الأرباح وعمليات الغش المرتبط بالتنبؤات المالية بما يضمن تحسين جودة الأرباح المحاسبية [١]، وقد اختبرت دراسة (Daske et al., 2005)[٢]، مدى تأثير تطبيق IFRS على تكلفة رأس المال، وعلى سيولة الأسهم المدرجة في أسواق المال والتي أجريت على دول الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥، والتي توصلت إلى أن إعداد القوائم المالية على أساس IFRS أدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال وانخفاض مستويات عدم تماثل المعلومات، كما أن تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى تخفيض تكلفة المحللين الماليين لمتابعة وتقييم أداء الشركات.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولي يقترن بزيادة الإفصاح وتقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمر، مما يعني انخفاض الخيارات المتاحة للإدارة فيما يتعلق بعملية التلاعب بالأرقام والحقائق المالية بما يخدم مصالحهم الشخصية، وبالتالي تحييد أثر عامل المنفعة الشخصية للإدارة وتفعيل عامل حماية المستثمر، حيث يلخص الباحث ما تم عرضه من خلال الإطار المقترح التالي شكل السابق لمحددات تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS؟ في الحد من عدم تماثل المعلومات لتخفيض تكلفة رأس المال وتحسين جودة التقارير المالية.

(1) Philiph B., John P. and Ann T., "Measuring Country Differences in Enforcement of Accounting Standards : An Audit and Enforcement Proxy", Journal of Business & Accounting, Iss. (41), No. 1, 2014.

(2) Daske H., Hail L., Leuz C., "Mandatory IFRS Reporting Around the World : Early Evidence on the Economic Consequences", Journal of Accounting Research, Iss., 64, 2008.

خلاصة الفصل الثالث

تطرق الباحث في هذا الفصل إلى مشكلات استخدام القيمة العادلة وكذلك المعالجة المقترحة لمعالجة تلك المشكلات وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية واستنتجنا وقد توصل الباحث إلى أن القيمة العادلة تمثل قيمة الأصل، عند إقفال الحسابات بالرجوع إلى سعر السوق أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للأصل فحسب نموذج القيمة العادلة يجب على المؤسسات إعادة تقييم استثماراتها في كل عام ويعتبر مفهوم القيمة العادلة حديث ولبقائكم تحديدها بناءً على أسعار في سوق مالي نشط ولذلك فهي تراعى التغيرات في الأسعار فبهذا تكون القيمة العادلة تغطى أكبر نقائص التكلفة التاريخية وبعد أن قمنا بعرض ماهية القيمة العادلة وجدنا أن هناك آراء معارضة وأخرى مؤيدة لتطبيق القيمة العادلة وكل رأى مبنى على أسس موضوعية فالآراء المؤيدة ترى في القيمة العادلة مرآة عاكسة للمركز المالي للمؤسسة بصدق وأراء معارضة ترى أن القيمة العادلة معقدة وصعبة التطبيق لذا يجب عدم التوسع في استخدامها محاسبيًا.

وبعد أن قمنا بعرض مفاهيم حول القياس المحاسبي واتضح لنا أن القياس المحاسبي ينحصر في وجود شيء مطلوب قياسه أو تقديره أو تحديده ووجود مقياس متفق عليه يمكن أن يستخدم كمعيار لقياس أو تقدير وهذا في ضوء نظام معين بمقتضاه تتم عملية القياس.

وأخيرًا تناولنا عن أثر القيمة العادلة على خصائص جودة المعلومات المالية ورأينا أن القيمة العادلة لها أثر كبير خاصة على الملاءمة الموثوقية حيث تؤثر على متخذي القرارات وتكون المعلومات المالية ملاءمة جدا لهم أكثر من موثوقيتها هذا ولا يمكن الاستغناء عن كل من الخاصيتين.

الفصل الرابع

الدراسة الاختبارية

- المبحث الأول: منهجية الدراسة الإختبارية.
- المبحث الثاني: نتائج الدراسة الاختبارية

الفصل الرابع
الـدراسـة الاختبـاريـة

مقدمـــة:

تهدف الدراسة الإختبارية إلى تكامل الإطار النظري مع العملى من خلال تطبيق القيمة العادلة فى الشركات وخاصة القياس فى ضوء معايير التقارير المالية الدولية على تحسين جودة التقارير المالية، ثم يتناول الباحث في هذا الفصل إجراءات التحليل الإحصائي والأساليب التى تم استخدامها في تحقيق أهداف البحث، ويبدأ بتحديد إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي التى اتبعها الباحث في كل من الإحصاء الوصفي, والإحصاء التحليلي لاختبار فروض الدراسة.

- **المبحث الأول: منهجية الدراسة الإختبارية.**
- **المبحث الثاني: نتائج الدراسة الاختبارية.**

أولاً : منهجيـــة الدراســة الإختباريـــة:

بعد أن تناول الباحث الإطار النظري أثر القياس المحاسبى للقيمة العادلة وفقا لمعايير التقارير الدولية على تحسين جودة التقارير المالية، يقوم الباحث بإجراء دراسة إختبارية من خلال الاعتماد علي القوائم المالية بالشركات التى تطبق القيمة العادلة والشركات التى لا تطبق القيمة العادلة والمسجلة فى الهيئة العامة للرقابة المالية لاختبار مدي صحة فروض البحث من خلال استقراء وتحليل من القوائم المالية المختارة والتي ماذا وقع عليها اختيار أثر استخدام القيمة العادلة على السعر للسهم؟ كما بحثت الدراسة أثر تقلبات على العائد السوقى للسهم وكذلك نصيب السهم من الربح والخسارة من خلال القوائم المالية المنشورة لمجموعة شركات، كما رأى الباحث نظراً لأنها تمثل الفئات ذات الصلة بموضوع البحث وأكثر الفئات التي يمكن الحصول منها علي نصيب السهم من الربح أو الخسارة منطقية تتسم بالواقعية علي فهم وتقييم موضوع البحث وتتمثل هذه الفئات في:

- **الفئة الأولى:** شملت عدداً من الشركات التى تطبق القيمة العادلة والمسجلة فى الهيئة العامة للرقابة المالية.
- **الفئـــة الثانيـــة:** تضـمنت شـركات لا تطبـق القيمـة العادلـة والمسـجلة فـى الهيئـة العامة للرقابة المالية.

ويتناول الباحث في هذا المبحث منهجية الدراسة الإختبارية وذلك لاستكمال الجانب العملى لهذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

١- الهدف من الدراسة الإختبارية.

٢- فروض الدراسة.

٣- أسلوب الدراسة.

٤- تحديد مجتمع البحث واختيار العينة محل الدراسة.

٥- التوزيع النسبى لعينة الدراسة.

٦- بيانات عينة الدراسة.

٧- فترة الدراسة.

٨- حدود الدراسة.

٩- توصيف متغيرات دراسة.

١٠- التحليل الإحصائى للبيانات.

١- الهدف من الدراسة الإختبارية:

تهدف هذه الدراسة إلى الحصول على دليل عملى عن أثر القياس المحاسبى للقيمة العادلة وفقا لمعايير التقارير الدولية على تحسين جودة التقارير المالية من خلال تحليل وجهات النظر العلمية والعملية للفئات المعنية بالبحث، وذلك من خلال اختبار فروض البحث وتحديد مدي قبول هذه الفروض من عدمه.

٢- فـروض الـدراسـة:

فـي ضـوء طبيعـة مشـكلة البحـث وأهدافـه يمكـن صـياغة فـروض البحـث علـي النحو التالي:

- **الفـرض الأول:** "تمثـل القيمـة العادلـة بوضـعها الحـالى أحـد أوجـه القصـور الموجـه للتقارير المالية".
- **الفرض الثانى:** "هناك ارتباط وتأثير لاستخدام القيمة العادلة على جودة التقارير المالية على شركات المساهمة المصرية".

- **الفرض الثالث:** "تمثل التطويرات المقترحة للقيمة العادلة أساسا للعمل على التوسع في القياس باستخدام القيمة العادلة والقضاء على القياس المختلط".
- **الفرض الرابع:** "يؤثر فرض القياس المحاسبي للقيمة العادلة معالجات مقترحة لحل مشكلة القيمة العادلة ذات التأثير المباشر على توفير مناخ معلوماتى ملائم لمستخدمي التقارير المالية".

٣- أسلـوب الـدراســة:

أعتمد الباحث في الدراسة الإختبارية على تحليل المشاكل والصعوبات التي واجهت الشركات التي تطبق القيمة العادلة والشركات التي لا تطبق القيمة العادلة بالإطلاع على القوائم المالية الحالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والممثلة لمجتمع الدراسة وتقديم المقترحات الواجب تطبيقها كما فعلت الشركات المطبقة لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS للاسترشاد بتجربة هذه الشركات أثناء تطبيق القيمة العادلة, كما أعتمد الباحث على القوائم المالية المنشورة والمعتمدة من كبرى شركات المراجعة، حيث قام الباحث بإعداد هذه القائمة والتى تم صياغتها فى ضوء فروض وأهداف الدراسة.

يتحدد الأسلوب الإحصائي المناسب في ضوء الهدف من الدراسة، حيث تهدف الدراسة إلي تناول العلاقة بين معلومات القيمة العادلة فى الشركات التى تطبق القيمة العادلة (المتغير المستقل) وأسعار الأسهم (المتغير التابع). ولتحقيق هذا الهدف يستلزم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- معامل الارتباط الخطي (معامل بيرسون):

ومن خواص معامل الارتباط الخطي البسيط ما يلي:

١- تنحصر قيمة معامل الارتباط الخطي (ر) بين -١+, ١.

٢- إذا كانت قيمة (ر) موجبة؛ يكون الارتباط طردي بين المتغيرين التابع والمستقل.

٣- إذا كانت قيمة (ر) سالبة؛ يكون الارتباط عكسي بين المتغيرين التابع والمستقل.

٤- إذا كانت قيمة (ر) = صفر؛ يكون الارتباط منعدم بين المتغيرين التابع والمستقل.

٥- إذا كانت قيمة (ر) = ±١ ؛ يكون الارتباط خطي تام.

٦- كلما زادت قيمة (ر) كلما زادت درجة الارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل.

اما بالنسبة لمعنوية قيمة الارتباط فأنه:

اذا كانت معنوية معامل الارتباط اقل من ٥ ،%فانه يتم قبول الفرض القائل بوجود علاقة ارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل، إذا كانت معنوية معامل الارتباط أكبر من ٥% فانه يتم رفض الفرض القائل بوجود علاقة ارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل.

٢-أسلوب الانحدار الخطي البسيط:

تعتبر دراسة الانحدار عموما جزء مكمل لدراسة الارتباط، فإذا ثبت وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل. فانه يتم استخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتقدير قيمة العلاقة والتعرف علي تأثير المتغير المستقل علي المتغير التابع. ويأخذ نموذج الانحدار الخطي البسيط الصورة التالية:

$$ص = أ + ب\ س$$

حيث أن:

أ: ثابت المعادلة أو الجزء المقطوع من المحور الرأسي، ويشير إلي قيمة المتغير التابع حينما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر.

س: المتغير المستقل.

ب: معامل انحدار ص علي س.

٣-اسلوب الانحدار الخطي المتعدد:

يهدف استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتقدير قيمة العلاقة والتعرف علي تأثير أكثر من متغير مستقل علي متغير تابع واحد. ويأخذ نموذج الانحدار الخطي المتعدد الصورة التالية:

$$ص = أ + ب١س١ + ب٢س٢ + ب٣س٣ + ... + ب_ن\ س_ن$$

حيث أن:

ص: المتغير التابع.

س١، س٢، س١، س٣.... س_ن: المتغيرات المستقلة.

ب١، ب٢، ب٣.... ب_ن: معاملات الانحدار الجزئية، وتوضح مقدار التغير في المتغير التابع عند حدوث وحدة تغير واحدة في المتغيرات المستقلة.

أ: ثابت المعادلة أو الجزء المقطوع من المحور الرأسي، ويشير إلي قيمة المتغير التابع حينما تكون قيمة المتغيرات المستقلة كلها مساوية للصفر.

معايير تقييم نموذج الانحدار الخطي:

١-معامل التحديد R^2:

يوضح هذا المعامل مدي نجاح المتغير المستقل في تفسير التغير في قيم المتغير التابع. وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح، كلما دل ذلك علي القوة التفسيرية لنموذج الانحدار.

٢-اختبار ف F.Text:

يوضح هذا الاختبار معنوية النموذج أو أهمية نموذج الانحدار. وكلما كانت قيمة (ف) المحسوبة كبيرة واحتمال تكرارها صغير (أقل من ٥%)، كلما زادت معنوية نموذج الانحدار، وكلما دل ذلك علي أن الانحدار يفيد في تفسير جزء كبير من التغير في المتغير التابع في ضوء التغير في المتغير المستقل.

٣-اختبار ت T. Test:

يوضح هذا الاختبار الأهمية النسبية للمتغير المستقل في التأثير علي المتغير التابع. وكلما كانت قيمة (ت) المحسوبة للمتغير المستقل كبيرة، فأن معنوية (ت) تكون منخفضة، ويؤدي ذلك إلي امكانية الاعتماد علي هذا المتغير المستقل في التأثير علي المتغير التابع.

٤- معامل الانحدار:

توضح إشارة معامل الانحدار الموجبة أو السالبة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل. فإذا كانت الإشارة موجبة دل ذلك علي وجود علاقة طردية بين المتغيرين التابع والمستقل. وإذا كانت الإشارة سالبة دل ذلك علي وجود علاقة عكسية بين المتغيرين التابع والمستقل.

٤-تحديد مجتمع البحث واختيار العينة محل الدراسة:

تم تمثيل مجتمع البحث في عينة طبقية من الشركات التى تطبق القيمة العادلة والشركات التى لا تطبق القيمة العادلة في الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية.

ومن الواضح أن استخدام العينة الطبقية أفضل من العينة العشوائية البسيطة، وذلك بسبب أن العينة الطبقية تسمح بتمثيل كل طبقات المجتمع داخل العينة، وهذا

بعكس العينة العشوائية البسيطة التي قد تأتي الصدفة بجميع مفردات العينة من طبقة واحدة دون تمثيل لباقي طبقات المجتمع.

وتتسم العينة المختارة من شركات المساهمة بما يلي:

١- شركات المساهمة المسجلة في الهيئة العامة للرقابة المالية منها (شركات قطاع خاص).

٢- اختيار الشركات ضمن الشركات الأكثر نشاطا خلال فترة الدراسة.

٣- اختيار الشركات ضمن الشركات الأكثر فروعا انتشارا على مستوى مصر.

٤- اختيار الشركات ضمن الشركات المصنفة من فئة كبار الممولين فى مصلحة الضرائب.

٥- الشركات التي لديها الرغبة في الاشتراك بالدراسة والتعاون مع الباحث.

ومن خلال الإطلاع على القوائم المالية لهذه العينة المختارة من الشركات التى تطبق القيمة العادلة العاملة في مصر، ونظرا لعدم توافر المعلمات الإحصائية لفئات الدراسة, فقد اعتمد الباحث في تحديد مفردات هذه العينة علي أسلوب العينات الحكمية.

٥-التوزيع النسبى لعينة الدراسة:

بلغ حجم العينة من فئات الدراسة (٢٠) مفردة، ويمكن للباحث توضيح التوزيع النسبى لإجمالى العينة على المجموعات المكونة لمجتمع الدراسة من خلال الجدول التالى:

جـــدول رقـــم (٣)

التوزيع النسبى لإجمالى العينة

البيـــــــان	العـــدد	النسبـــة
١- (شركات تطبق القيمة العادلة).	١٠	٥٠٪
٢-(شركات لا تطبق القيمة العادلة).	١٠	٥٠٪
الإجمـــالـــى	٢٠	١٠٠٪

يتمثل الهدف من الدراسة الإختبارية في اختبار العلاقة بين الشركات التى تطبق القيمة العادلة للاستثمارات المالية واتجاهات أسعار الأسهم باستخدام البيانات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية السنوية لمجموعة من الشركات المالية التى تطبق القيمة العادلة والشركات التى لا تطبق القيمة العادلة المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية.

ويشتق من التوزيع النسبى للعينة تتمثل في:

١- اختبار معنوية العلاقة بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وأسعار الأسهم علي مستوي شركات التى تطبق القيمة العادلة باستخدام أسلوب معامل الارتباط الخطي البسيط (معامل بيرسون).

٢- اختبار مدي تأثير معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية علي أسعار الأسهم علي مستوي شركات التى لا تطبق القيمة العادلة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

٦-بيانات عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الشركات التي تتداول أسهمها في سو ق الأوراق المالية، وقد قام الباحث باختيار عينة مكونة من عشرون من الشركات تنتمي للقطاع الخاص، والتي يتوافر فيها الشروط التالية:

١- أن تكون الشركات مسجلة في سوق الأوراق المالية ويجري التعامل عليها بشكل نشط خلال فترة الدراسة. (٢٠١٥-٢٠١٦)

٢- أن تكون الشركات ضمن الأكثر تداولا في سوق الأوراق المالية المصرية وفقا لتصنيف مؤشر الرئيسي للسوق EGX30.

٣- أن تقوم هذه الشركات بنشر القوائم المالية السنوية الخاصة بها خلال فترة الدراسة.

٤- أن تقوم هذه الشركات بتصنيف الاستثمارات المالية إلي:

- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- استثمارات مالية مقتناة بغرض المتاجرة.
- استثمارات مالية متاحة للبيع.

٥- أن تقوم هذه الشركات بالإفصاح عن الأرباح أو الخسائر المحققة أو غير المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

- الأرباح أو الخسائر غير المحققة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والتي يتم الإفصاح عنها تحت بند التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية (احتياطي القيمة العادلة/ استثمارات مالية متاحة للبيع) في قائمة التغير في حقوق الملكية.

- الأرباح والخسائر المحققة للاستثمارات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL، والتي تشمل كلا من: الاستثمارات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة والمشتقات المالية، ويتم الإفصاح عنها تحت بند: صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلا ل الأرباح والخسائر في قائمة الدخل.

٦- أن تقوم هذه الشركات بالمحاسبة عن الاستثمارات المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام ٢٠١٥ والتي أصبحت سارية المفعول, وبعد مراعاة الشروط السابقة، فقد وجد الباحث أن الشركات التي يمكن تطبيق الدراسة الإختبارية عليها هي:

شركات تطبق القيمة العادلة

١-	شركة العبوات الطبية (ش.م.م)
٢-	شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج (ش.م.م)
٣-	الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية
٤-	شركة القاهرة للاستثمارات والتنمية (ش.م.م)
٥-	الشركة الوطنية لمنتجات الذرة
٦-	أوراسكوم للاتصالات والأعلام والتكنولوجيا القابضة (ش.م.م)
٧-	شركة جلاسكو سميثكلاين (ش.م.م)
٨-	شركة جولدن تكس للأصواف (ش.م.م)
٩-	شركة رويكس العالمية للتصنيع البلاستيك والأكريلك
١٠-	شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك)

شركات لا تطبق القيمة العادلة

١-	شركة الشمس بيراميدز للفنادق والمنشآت السياحية (ش.م.م)
٢-	الشركة العالمية للاستثمار والتنمية
٣-	شركة الكابلات الكهربائية المصرية
٤-	شركة المنصورة للدواجن
٥-	شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية
٦-	شركة النصر للملابس والمنسوجات (كابو) ش.م.م
٧-	جى أم سى للاستثمار الصناعية والتجارية والمالية
٨-	شركة الدلتا للسكر
٩-	شركة سيدى كرير للبتروكيماويات (ش.م.م)
١٠-	شركة مينا فارما للأدوية والصناعات الكيماوية (ش.م.م)

جدير بالذكر أن نسبة (الاستثمارات المالية في الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر مضافا إليها الاستثمارات المالية المتاحة للبيع) في هذه العينة من المؤسسات المالية والشركات تتراوح ما بين ١٠ %إلي ٤٠ % من أجمالي الأصول.

٧-فترة الدراسة :

قام الباحث بالاعتماد علي قوائم مالية السنوية وأسعار الأسهم لأغراض تجميع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الإختبارية. حيث تم الحصول علي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية لكل شركة من الشركات العشرين وذلك عن الفترة من العام ٢٠١٥ وحتى العام ٢٠١٦.

٨-حدود الدراسة :

تركز الدراسة الإختبارية علي اختبار العلاقة بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وأسعار الأسهم، ومن ثم يخرج من نطاق الدراسة اختبار العلاقة بين معلومات الاستثمارات المالية فى الشركات التى تطبق القيمة العادلة بها وأسعار الأسهم، حيث إن الاستثمارات المالية فى الشركات التى لا تطبق القيمة العادلة يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وليس بالقيمة العادلة.

٩-توصيف المتغيرات الخاضعة للدراسة :

تتمثل متغيرات الدراسة الإختبارية في ما يلي:

١- المتغير التابع (ص): متوسط سعر السهم.

٢- المتغير المستقل (س): معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

وسوف يتم تحديد مجموعة من المتغيرات المستقلة (س) لتعبر عن معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية والتي تتمثل فيما يلي:

- صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الإرباح والخسائر (س١).
- التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية (احتياطي القيمة العادلة/ استثمارات مالية متاحة للبيع (س٢).
- الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL (س٣)
- القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع (س٤)

المبحث الثاني
نتائج الدراسة الإختبارية

يقدم الباحث في هذا المبحث نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في "معلومات القيمة العادلة" والمتغير التابع "متوسط سعر السهم"، والتي تم التوصل إليها باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- مصفوفة معامل الارتباط الخطي بيرسون (Matrix Correlation Pearson)
- معامل الانحدار البسيط (Regression Simple)
- معامل الانحدار المتعدد (Regression Multiple)

مقدمة:

يتناول الباحث في هذا المبحث استعراض لنتائج التحليل الإحصائي، ويبدأ باستخدام مصفوفة معامل الارتباط الخطي بيرسون للعلاقة بين(Pearson Correlation Matrix) المتغيرات المستقلة المتمثلة في" معلومات القيمة العادلة "والمتغير التابع" متوسط سعر السهم"، بهدف قياس درجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث قوتها أو ضعفها، وكذلك تحديد اتجاهها سواء كانت طردية أو عكسية.

يلي ذلك استخدام معامل الانحدار البسيط (Simple Regression) لتحديد مدى تأثير كل متغير مستقل على حده على المتغير التابع المتمثل في "متوسط سعر السهم"، ثم استخدام معامل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لتحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في "معلومات القيمة العادلة" على المتغير التابع المتمثل في" متوسط سعر السهم"، اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه (One way Anova) لإيجاد مدى دلالة الفروق إحصائيا بين متغيرات الدراسة.

وفيما يلي النتائج التفصيلية للتحليل الإحصائي لشركات ككل.

١- قياس العلاقات الإحصائية لعينات الشركات التي تطبق القيمة العادلة

١-١ : معامل ارتباط الخطي بيرسون للعلاقة بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية ومتوسط سعر السهم:

يهدف هذا المعامل إلي قياس درجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية (بين المتغير التابع وهو) سعر السهم (من حيث قوتها أو ضعفها، وكذلك تحديد اتجاهها سواء كانت طردية أو عكسية).

قيـاس العلاقـات الإحصائيـة

المتغـيرات	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	**٠,٩٦٨	**٠,٠١	دالة
التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية	**٠,٧٣١	**٠,٠١	دالة
صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	**٠,٨٧٢	**٠,٠١	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)

من الجدول السابق يتضح الأتي:

١- توجد علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط سعر السهم والاستثمارات المالية المتاحة للبيع"، حيث بلغ معامل الارتباط (٩٦٨.) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

٢- توجد علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط سعر السهم والتغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية"، حيث بلغ معامل الارتباط (٧٣١.) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

٣- توجد علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط سعر السهم وصافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر"، حيث بلغ معامل الارتباط (٨٧٣.) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

١-٢ : أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد:

أ) استخدام نموذج الانحدار البسيط لتوضح تأثير كل عامل مستقل على حده على المتغير التابع "متوسط سعر السهم".

أولاً : المتغير المستقل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس العلاقة بين الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ومتوسط سعر السهم كمتغير تابع

جـدول رقـم (٤)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية العلاقة بين الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ومتوسط سعر السهم كمتغير تابع

المتغـير المستقـل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	١,١٧	١,٢٣٧	٠,٢٥١	١١٧,٦٨	**٠,٠٠٠	٪ ٩٣,٦
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	٠,٠٠٠١٣٦	١٠,٨٦٥	**٠,٠٠٠			

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

١ – معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغير المستقل (الاستثمارات المالية المتاحة للبيع) يفسر (٩٣,٦ %) من التغير الكلي في المتغير التابع (متوسط سعر السهم). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل, تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث أن قيمة اختبار (F-test) هي (١١٧,٦٨) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١), مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على قياس متوسط سعر السهم.

٣– اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (الاستثمارات المالية المتاحة للبيع), ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (متوسط سعر السهم)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٠,٨٦٥) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٤–اختبار اعتدالية المتغير التابع:

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى. كما يلي فى المدرج التكرارى

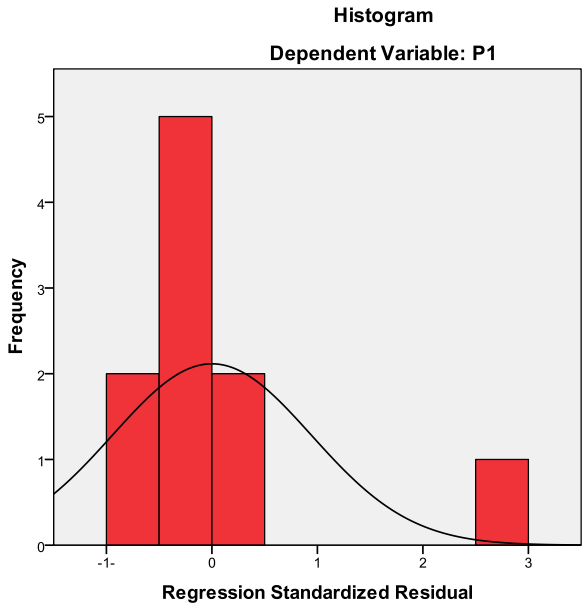

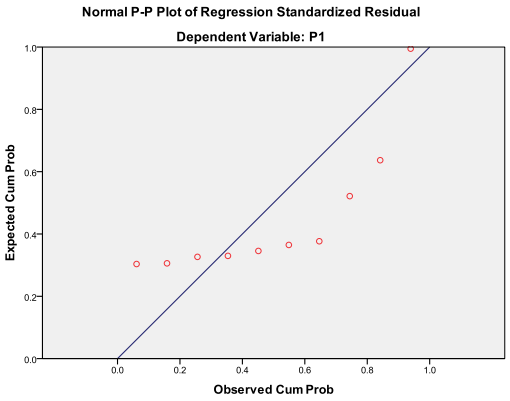

٥- معادلة النموذج:

متوسط سعر السهم = ١,١٧ + ٠,٠٠٠١٣٦ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

ومن نموذج العلاقة الانحدارية السابق، يمكن التنبؤ بمتوسط سعر السهم، من خلال قياس الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن:

- كل زيادة فى بمقدار واحد صحيح في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع تؤدى الى زيادة قدرها (٠,٠٠٠١٣٦) في سعر السهم.

ومن خلال نموذج الانحدار السابق نجد أن معامل تحديد النموذج (R^2)، يفسر نسبة جيدة بلغت (٩٣,٦%)، على من التغيرات في متوسط سعر السهم.

ثانياً: المتغير المستقل: التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية

تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس العلاقة بين التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية ومتوسط سعر السهم كمتغير تابع

جـــدول رقـــم (٥)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية العلاقة بين

التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية ومتوسط سعر السهم كمتغير تابع

المتغيـــر المستقـــل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	٠,٥٩٦	٠,١٩١	٠,٢٥١	٩,٨٨	**٠,٠٠٦	٥٣,٤ ٪
التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية	٠,٠٠٠١٤١	٣,٣٣	**٠,٠٠٦			

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

١- معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغير المستقل (التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية) يفسر (٥٣,٤ %) من التغير الكلي في المتغير التابع (متوسط سعر السهم). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل, تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث أن قيمة اختبار (F-test) هي (٩,٨٨) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١), مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على قياس متوسط سعر السهم.

٣- اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية), ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (متوسط سعر السهم)، حيث بلغت قيمة "ت" (٣,٣٣) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع:

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معياري ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى. كما يلي فى المدرج التكرارى

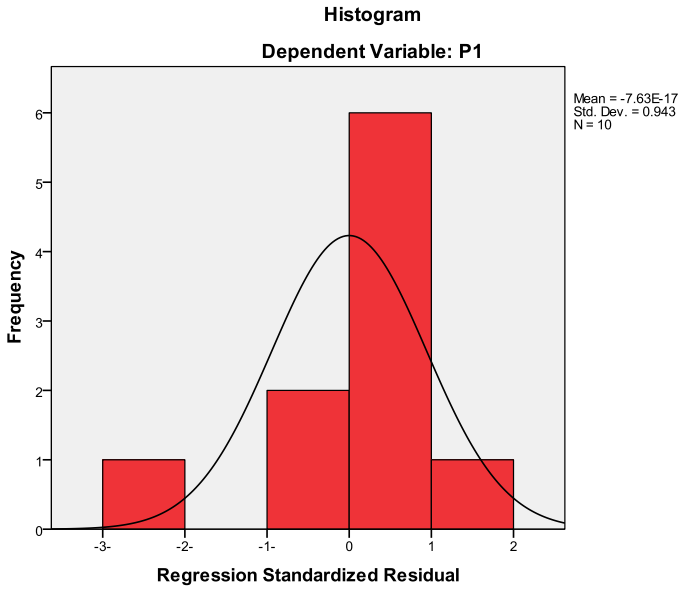

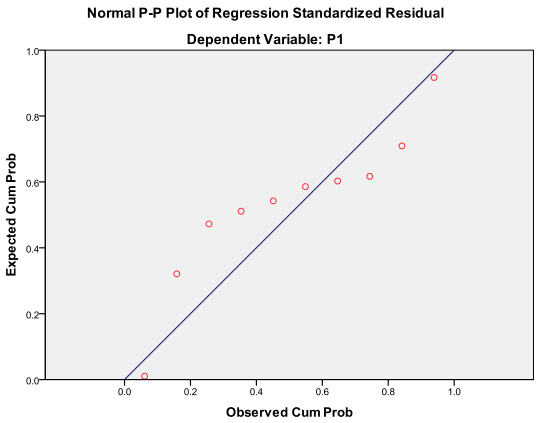

٥- معادلة النموذج:

متوسط سعر السهم = ٠,٥٩٦ + ٠,٠٠٠١٤١ التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق، يمكن التنبؤ بمتوسط سعر السهم، من خلال قياس التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن:

- كل زيادة فى بمقدار واحد صحيح في التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية تؤدى الى زيادة قدرها (٠,٠٠٠١٤١) في سعر السهم

ومن خلال نموذج الانحدار السابق نجد أن معامل تحديد النموذج (R^2)، يفسر نسبة جيدة بلغت (٥٣,٤%)، على من التغيرات في متوسط سعر السهم.

ثالثاً: المتغير المستقل: صافي الدخل من الأدوات المالية

تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس العلاقة بين صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ومتوسط سعر السهم كمتغير تابع.

جـــدول رقـــم (٦)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية العلاقة بين صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ومتوسط سعر السهم كمتغير تابع

المتغـــير المستقـــل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	٠,٤٥٥-	٠,٢١-	٠,٨٣٩	٢٥,٦٥	**٠,٠٠١	٧٦,٢ ٪
صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٠,٠٠٠١٥٩	٥,٠٦	**٠,٠٠١			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

١- معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغير المستقل (صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) يفسر (٧٦,٢ %) من التغير الكلي في المتغير التابع (متوسط سعر السهم). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث أن قيمة اختبار (F-test) هي (٢٥,٦٥) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على قياس متوسط سعر السهم.

٣- اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (متوسط سعر السهم)، حيث بلغت قيمة "ت" (٥,٠٦) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع:

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى. كما يلي فى المدرج التكرارى

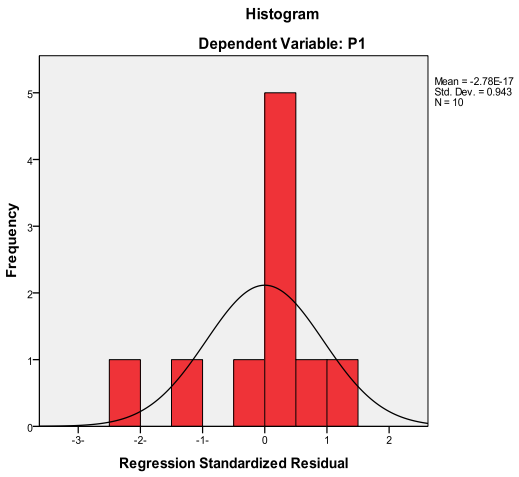

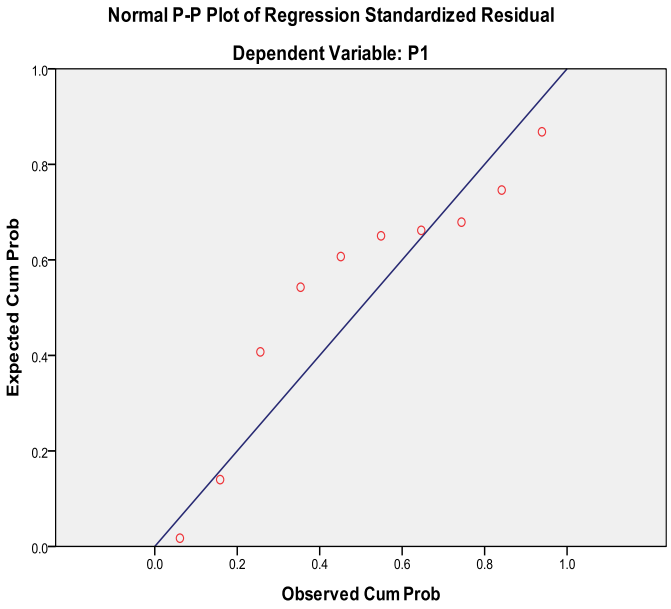

٥- معادلة النموذج:

متوسط سعر السهم = -٠,٤٤٥ + ٠,٠٠٠١٥٩ صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق، يمكن التنبؤ بمتوسط سعر السهم، من خلال قياس صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن:

- كل زيادة فى بمقدار واحد صحيح في التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية تؤدى الى زيادة قدرها (٠,٠٠٠١٥٩) في سعر السهم

ومن خلال نموذج الانحدار السابق نجد أن معامل تحديد النموذج (R^2)، يفسر نسبة جيدة بلغت (٧٦,٢%)، على من التغيرات في متوسط سعر السهم.

ب) استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتوضح تأثير جميع المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع "متوسط سعر السهم."

تحليل الانحدار الخطى البسيط Multiple Linear regression لقياس العلاقة بين تأثير العوامل المستقلة مجتمعة" معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية"و متوسط سعر السهم كمتغير تابع

جـــدول رقـــم (٧)

نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد معنوية العلاقة بين

معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية ومتوسط سعر السهم كمتغير تابع

المتغير المستقل	العلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	٠,٦٨٥	٠,٤٦٧	٠,٦٥٧	٣٠,٩٥	**٠,٠٠١	٪ ٧٧,٥
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	٠,٠٠٠١٦٥	٣,٧٣	**٠,٠٠٠			
التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية	٠,٠٠٠٠٤٥	٣,١٦	**٠,٠٠٣			
صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٠,٠٠٠٠٠١٩	٣,٤٩	**٠,٠٠١			

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

١- معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغيرات المستقلة (**معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية**) يفسر (٧٧,٥ %) من التغير الكلي في المتغير التابع (متوسط سعر السهم). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث أن قيمة اختبار (F-test) هي (٣٠,٩٥) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على قياس متوسط سعر السهم.

٣- اختبار معنوية المتغيرات المستقلة:

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة جميعا، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (متوسط سعر السهم)، حيث بلغت قيمة "ت" كل متغير على الترتيب (٣,٧٣, ٣,١٦, ٣,٤٩) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع:

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

كما يلي فى المدرج التكرارى

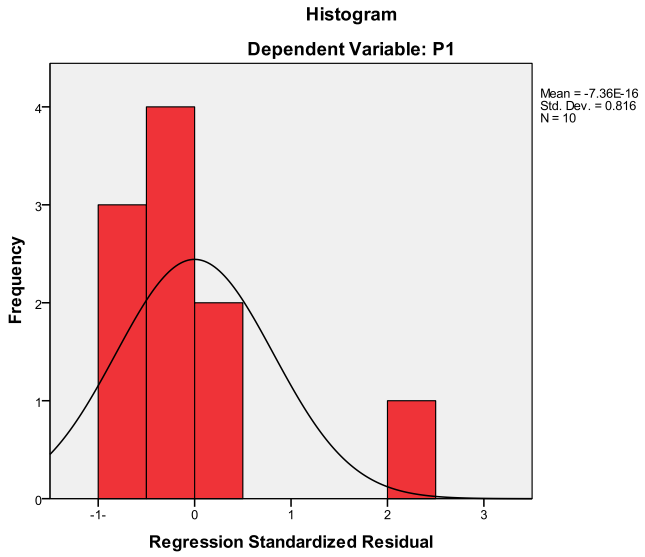

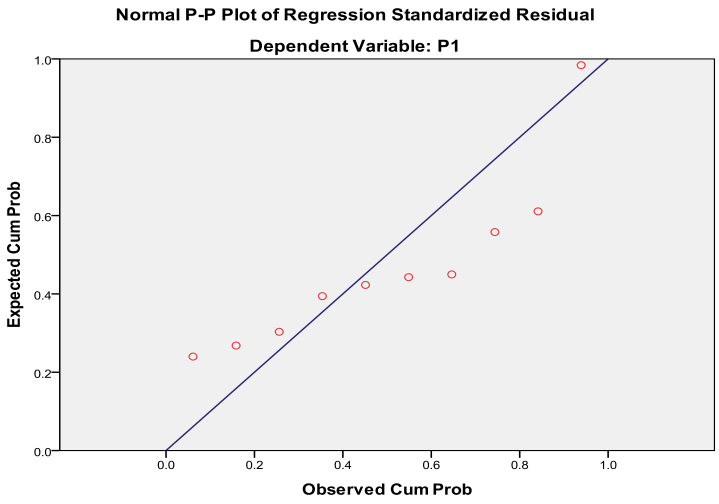

٥- معادلة النموذج:

متوسط سعر السهم = ٠,٦٨٥ +٠,٠٠٠١٦٥ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع +٠,٠٠٠٤٥ التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية + ٠,٠٠٠٠٠١٩ صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق، يمكن التنبؤ بمتوسط سعر السهم، من خلال قياس المتغيرات المستقلة جميعا، ومن خلال نموذج الانحدار السابق نجد أن معامل تحديد النموذج (R^2)، يفسر نسبة جيدة بلغت (٧٧,٥%)، على من التغيرات في متوسط سعر السهم.

٢- قياس العلاقات الإحصائية لعينات الشركات التي لا تطبق القيمة العادلة

٢-١ : معامل ارتباط الخطي بيرسون للعلاقة بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية ومتوسط سعر السهم:

يهدف هذا المعامل إلي قياس درجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي) معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية (بين المتغير التابع وهو) سعر السهم (من حيث قوتها أو ضعفها، وكذلك تحديد اتجاهها سواء كانت طردية أو عكسية.

المتغيرات	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	٠,٢٦١	٠,٠١	غير دالة
التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية	-٠,٠٤٥	٠,٠١	غير دالة
صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٠,٢٣٩	٠,٠١	غير دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

١- توجد علاقة طردية ضعيفة وليست ذات دلالة إحصائية بين متوسط سعر السهم والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، حيث بلغ معامل الارتباط (٢٦١.) بمستوى معنوية أكبر من (٠,٠١).

٢- توجد علاقة عكسية ضعيفة وليست ذات دلالة إحصائية بين متوسط سعر السهم والتغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية، حيث بلغ معامل الارتباط (-٠,٠٤٥) بمستوى معنوية اكبر من (٠,٠١).

٣- توجد علاقة طردية ضعيفة وليست ذات دلالة إحصائية بين متوسط سعر السهم وصافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، حيث بلغ معامل الارتباط (٢٣٩.) بمستوى معنوية اكبر من (٠,٠١).

وبناء علي تلك النتائج يتضح انه لا توجد علاقة بين مجموعة المتغيرات المستقلة والمتغير التباع وعلية لا يمكن اجراء الانحدار الخطي البسيط او المتعدد علي تلك المتغيرات.

خـلاصـة الدراسـة الأختباريـة

تناول هذا الفصل من الدارسة إجراء دارسة اختبارية لدارسة العلاقة بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية واتجاهات أسعار الأسهم باستخدام البيانات المحاسبية المنشورة في القوائم لعينة من المؤسسات المالية التي تطبق القيمة العادلة وعينة اخري من المؤسسات التي لا تطبق القيمة العادلة المسجلة في سوق الأوارق المالية المصرية.

وقد توصل الباحث إلي النتائج التالية:

اولاً : اوضحت التحليلات الاحصائية علي عينة الشركات التي لا تطبق القيمة العادلة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معلومات القيمة العادلة ومتوسط سعر السهم لتلك الشركات. وهذا ما يؤكد صحة **الفرض الأول** القائل بأن "تمثل القيمة العادلة بوضعها الحالى أحد أوجه القصور الموجه للتقارير المالية".

ثانيًا: بالنسبة لعلاقة الارتباط علي مستوي الشركات التي تطبقي القيمة العادلة:

- يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وأسعار الأسهم، علي مستوي شركات العينة بنسبة ٩٦,٨ %.
- يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية وأسعار الأسهم، علي مستوي شركات العينة بنسبة ٧٣,١ %.
- يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وأسعار الأسهم، علي مستوي شركات العينة بنسبة ٨٧,٣ %.

ثالثًا: بالنسبة لعلاقة الانحدار علي مستوي الشركات التي تطبق القيمة العادلة:

تفسر القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع نسبة ٩٣,٦ % من التغير الكلي في متوسط سعر السهم، وذلك عند مستوي معنوية أقل من ١%.

يفسر التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية نسبة ٥٣,٤ % من التغير الكلي في متوسط سعر السهم، وذلك عند مستوي معنوية أقل من ١%.

يفسر صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، نسبة ٧٦,٢ % من التغير الكلي في متوسط سعر السهم، وذلك عند مستوي معنوية أقل من ١%.

تلك الارتباطات والتفسيرات السابقة تؤكد علي صحة **الفرض الثاني** "هناك ارتباط وتأثير لأستخدام القيمة العادلة على جودة التقارير المالية على شركات المساهمة المصرية".

رابعاً: تفسر معلومات القيمة العادلة بشكل عام ٧٧,٥ % من التغير الكلي في متوسط سعر السهم، وذلك عندي مستوي معنوية أقل من ١%. وهذا يؤكد علي **الفرض الرابع** "يؤثر فرض القياس المحاسبى للقيمة العادلة معالجات مقترحة لحل مشكلة القيمة العادلة ذات التأثير المباشر على توفير مناخ معلوماتى ملائم لمستخدمى التقارير المالية".

وعلي كل ما سبق يمكن القول بأنه لابد من تفعيل التطويرات المقترحة للقيمة العادلة لتكون أساسا للعمل على التوسع في القياس باستخدام القيمة العادلة والقضاء على القياس المختلط وهذا ما اكد علية الباحث من خلال **الفرض الثالث** للدراسة.

النتـــائـــج والتـــوصيـــات

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

أ) نتائج الدراسة النظرية:

يمكن عرض نتائج الدراسة النظرية فى النقاط التالية:

١- أن المحاسبة سواء كانت بالقيمة العادلة أو غيرها من المفاهيم والتى ليس حديثا للقياس المحاسبى، ولكنة مدخل قديم، ترجع بداية استخدامة للقرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، الا انة قد تراجع استخدامة بسبب اساءة استغلالة من خلال التلاعب بالأرقام المحاسبية المعدة على اساس القيمة العادلة عند اعداد القوائم المالية، والتى توصلت ذروتها خلال العقد الثالث من القرن العشرين، والتى كانت تعتبر أحد اسباب الأزمة المالية التى حدثت فى ذلك الوقت. الا انة مع نهاية القرن العشرين ظهر اتجاه تقودة العديد من المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية بالعودة الى تطبيق مدخل القيمة العادلة، خصوصا مع ظهور معايير تقدم معالجات محاسبية تناسب التغيرات الأقتصادية الحديثة، مثل الأهتمام بالمعالجة المحاسبية للأدوات المالية، وقد تطورت هذة الدعوة من مجرد الأستخدام الجزئى للقيمة العادلة على بعض البنود الى الدعوة للأستخدام الكامل مع كافة بنود المركز المالى.

٢- يظهر تعرض العديد من الدراسات لتعريف القيمة العادلة عدم وجود اتفاق على مرجعيتها حيث اكتفى عدد من الدراسات باقتصار القيمة العادلة على سعر السوق فقط، وفى المقابل فقد خرج عدد أخر من الدراسات الى انة من غير الممكن قصر القيمة العادلة على سعر السوق حيث يجب وضع آليات وأساليب أخرى للقيمة العادلة، وبخاصة فى حالة عدم وجود سوق نشط للبند محل القياس أو الشك فى القيمة السوقية نتيجة لأحتمال وجود تلاعبات من الإدارة فى سعر سوق البند، حيث يتفق الباحث مع الراى الثانى، فالقيمة العادلة ليست قيمة مطلقة، وانما هى قيمة نسبية يتم تحديدها فى وقت معين ولغرض معين وباستخدام طريقة محاسبية معينة متعارف عليها، وعلى اساس فروض معينة يتم الإفصاح عنها. وتكسب القيمة التى يتم التوصل اليها صفة العدالة من قبول جميع الأطراف المعنية بها، ويمكن وضع تعريف للقيمة العادلة يحاول من خلالة الجمع بين الدراسات السابقة، حيث تعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التى يمكن قبولها لمبادلة أصل أو لتزام من خلال اجراء عملية منظمة بين أطراف مشاركة فى سوق

نشط و على معرفة بالبند محل القياس ورغبة فى اتمام التعامل فى اطار متوازن بينهم بإرادة حرة وليس معرفة مسبقة، وفى حالة عدم سوق نشط فإن القيمة العادلة هى القيمة التى يمكن حسابها من خلال أستخدام أحد الأساليب القياس المحاسبية البديلة الممكنة والمناسبة للبند محل القياس وذلك فى وقت بسمى وقت القياس.

٣- أن الهدف الرئيسى للتقارير المالية هو تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات، ويبدو أن معظمهم يتفق أيضا على أن قياسات القيمة العادلة تعزز من الشفافية وتوفر معلومات مالية مفيدة لهم، على الرغم من التحسينات المطلوب إجراءها، ولذلك فأن أى رجوع عن استخدام محاسبة القيمة العادلة قد يتسبب فى ارتباك كبير للمستثمرين.

- أن المستو الأول من مستويات قياس القيمة العادلة، وعلى الرغم من أمكانية التحقق من تقديراتة بسهولة، الا أنة يثير مخاوف كبيرة بشأن إمكانية أن يحدث ضغوطا متتالية لخفض أو رفع أسعار الأصول لنحو أقل أو بأكثر مما يعتقد البعض أنة "القيمة الأقتصادية الحقيقية True Economic Value " أو القيمة الأساسية Fundamental Value بسبب التفاؤل الزائد او التشاؤم كسمة من سمات طبيعة السلوك البشرى، وهو ما قد يجعل المحاسبة تساهم فى الدور الداعم للتقلبات الأقتصادية الدورية Procyclicality.

- المستوى الثانى مستوى من المنظمات المهنية المهتمة بوضع معايير المحاسبة المالية، سواء على المستوى المحلى كما فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو على المستوى الدولى حيث قامت بالدفاع، وبمنتهى القوة عن القيمة العادلة، من خلال عدد من الندوات والأجراءات والأصدارات سواء على الدولى فى الولايات المتحدة الأمريكية أو على المستوى المحلى، حيث أنها تعمل فى ضوء اتجاه عام وفكرة واستراتيجية واضحة تجاه الفيمة العادلة لا تتغير.

- المستوى الثالث من مستويات قياس القيمة العادلة وعلى الرغم من أمكانية الأعتماد عليها فى تقديرالقيمة العادلة فى الحالات التى لا يتوافر فيها السعر السوقى المعلن للأصل أو الألتزام، الا انة يثير الشكوك بشأن أمكانية تلاعب معدى التقارير المالية فى تقديراتة.

٤- المعلومات التى توفرها محاسبة القيمة العادلة تؤثر على أسعار الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية، ومن ثم فأنة يجب الأهتمام بالتنسيق بين المعايير المحاسبية التى

تتطلب أو تسمح بأستخدام محاسبة القيمة العادلة وازالة التعارض فيما بينها، والزام جميع المنشآت الأقتصادية بتطبيقها بما فى ذلك المؤسسات المالية.

٥- إن العمل على المستوى الدولى والذى يتم من خلال لجنة معايير المحاسبة المالية الدولية (IASC) يسير خطى المنظمات الأمريكية من حيث العمل على التوسع فى القيمة العادلة حيث أخذت المعايير الدولية نقطة الأنطلاق من خلال استخدامة فى قياس الأدوات المالية الا ان المعايير الدولية قد سبقت المعايير الأمريكية فى التوسع فى تطبيق القيمة العادلة.

٦- إن العمل بالقيمة العادلة ليس أختيار قابل للقبول أو الرفض، ولكنة أصبح واقع تحتمة معايير المحاسبة المالية الدولية والمحلية، واتجاه رسمتة المنظمات القائدة والمهتمة بالمحاسبة المالية فالأمر لا يتطلب قبول أو رفض هذا المدخل ولكن يتطلب مناقشة مشكلات وعوائق التطبيق واقتراح حلول لتخطيها حتى يمكن تحقيق أكبر منفعة ممكنة منة.

٧- فى ضوء الأهتمام السابق الإشارة الية من قبل المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية باستخدام مدخل القيمة العادلة فى القياس المحاسبى بغرض تحسين شفافية القوائم المالية فقد تباينت الآراء حول تأثير القيمة العادلة على هذا التحسين.

٨- فى ضوء اهتمام المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية باستخدام مدخل القيمة العادلة فقد اعتبرت القيمة العادلة أحد آليات زيادة فعالية المعلومات المحاسبية لأغراض تشجيع المستثمرين فى الأستثمار فى سوق الأوراق المالية من جهة، وترشيد القرارات الأستثمارية من جهة آخرى، على أساس ان القيمة العادلة تساهم فى تحقيق أفضل درجات الأكتمال فى المحتوى الإخبارى من المعلومات المحاسبية، فضلا عن تحقيق أفضل مستويات الجودة فى المعلومات المحاسبية سواء من حيث الدقة والموضوعية أو قابليتها للمقارنة وخلوها من التحيز، الا ان هناك عدد من العقبات أو المعوقات التى تقلل من نفعية هذة المعلومات، ولعل منها **أولا:** الخطأ فى فهم المعلومة المقدمة عن القيمة العادلة، **ثانيا:** انخفاض جدوى استخدام مدخل القيمة العادلة، **ثالثا:** التقلب فى القيمة العادلة، **رابعا:** معالجة فروق تقييم التغير فى القيمة العادلة من ربح أو خسارة غير محققة ضمن مكونات صافى الدخل فى قائمة الدخل.

٩- على الرغم من المشكلات التى قد يثيرها تسجيل فروق تقييم التغير فى القيمة العادلة سواء كان ربح او خسارة غير محققة، فى قائمة الدخل ضمن مكونات صافى الدخل، الا أن غالبية الدراسات السابقة لم تتعرض له، وبخاصة الأستثمار العقارى والأصول البيولوجية، كما تناول القليل منها انعكاس هذا الفروق على كل من قائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالأسلوب غير المباشر.

١٠- يواجة تطبيق القيمة العادلة عدد من المشكلات، حيث أنها تنقسم الى نوعين وهما، مشكلات عامة و مشكلات خاصة، وقد خلص الباحث الى ان حل مشكلات القيمة العادلة يقسم بين عدد من الجهات، وهى المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية، وأدارات المنشآت المسؤلة عن توفير المعلومات اللازمة لأعداد القوائم المالية، ومراقبو الحسابات، واللجان المسؤلة عن تنظيم الأسواق للبنود التى تقاس بالقيمة العادلة.

ب) نتائج الدراسة الأختبارية:

من خلال عرض الخلاصة أتضح أن الفصل الرابع تناول الدراسة الأختبارية، حيث تتمثل نتائجها كما يلى:

من خلال القيام بدراسة تحليلية للقوائم المالية و المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرى لعدد من الشركات فقد توصل الباحث لعدد النتائج، لعل منها:

- الأعتماد فقط على القيمة السوقية كمؤشر وحيد للقيمة العادلة مع وضع فرض أن التكلفة التاريخية تتساوى مع القيمة العادلة، حيث لا يتم الأعتماد على اى اسلوب أخر حيث يعتقد الباحث أن هذا بة قدر كبير من التوفير فى التكاليف للحصول على القيمة العادلة بشكل أخر غير القيمة السوقية قد تتجاوز العائد من البحث عن طرق أخرى بديلة.
- فضلا عن انخفاض الوزن النسبى للبنود التى يتم قياسها على اساس القيمة العادلة والأعتماد على التكلفة التاريخية على اساس وجود نصوص فى العديد من معايير محاسبة المالية تترك الفرصة للأختيار فى القياس بين القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية، كما يحدث فى قياس الأستثمار العقارى والأصول البيولوجية، بحجة عدم وجود قيم سوقية لهذة البنود.
- عدم التعامل تماما مع هرمية القيمة العادلة، فى العديد من هذة المنشآت تتعامل مع القيمة العادلة على انها القيمة السوقية فقط، وفى حالة عدم توافرها لا يتم اللجوء

للمستويات التالية من المستويات الهرمية، بل قد يتم الأعتماد على التكلفة التاريخية فى حالة وجود مخرج فى معايير المحاسبة المالية.

- على الرغم من الملاحظات السابقة فقد أمكن ايجاد تأثير للمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة و بخاصة الأستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والأستثمارات المتاحة للبيع، على المعلومات المؤثرة فى قرارات المستثمرين وموجودة فى قائمة المركز المالى مما يؤثر فى قرارتهم، هذا وقد أمكن للباحث صياغة معادلات انحدار للتنبؤ بقيمة هذة المعلومات فى ذوء توافر معلومات عن القيمة العادلة.
- من أختبار الفرض الأول من فرضى هذة الدراسة يمكن القول هناك أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معلومات القيمة العادلة ومتوسط سعر السهم لتلك الشركات. وهذا ما يؤكد صحة الفرض الأول القائل بأن "تمثل القيمة العادلة بوضعها الحالى أحد أوجه القصور الموجه للتقارير المالية".
- من أختبار الفرض الثانى من فرضى هذة الدراسة يمكن القول هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ارتباط وتأثير لأستخدام القيمة العادلة على جودة التقارير المالية على شركات المساهمة المصرية"
- من أختبار الفرض الثالث من فرضى هذة الدراسة يمكن القول هناك لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية، لابد من تفعيل التطويرات المقترحة للقيمة العادلة لتكون أساسا للعمل على التوسع في القياس باستخدام القيمة العادلة والقضاء على القياس المختلط.
- من أختبار الفرض الرابع من فرضى هذة الدراسة يتضح ان هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين فرض القياس و المقترحات حل المشكلات القيمة العادلة ، كما يؤثر فرض القياس المحاسبى للقيمة العادلة معالجات مقترحة لحل مشكلة القيمة العادلة ذات التأثير المباشر على توفير مناخ معلوماتى ملائم لمستخدمى التقارير المالية".

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

أ) التوصيات:

١- ضرورة توفر متطلبات التطبيق بضبط القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، بحيث يتم إعادة صياغتها بشكل أفضل يتواكب مع الممارسات المحاسبية الدولية للحد من المشاكل والصعوبات التى تواجهها شركات التى تطبق القيمة العادلة ولجذب المستثمرين فى هذا القطاع.

٢- ضرورة تكوين فرق عمل وإعطائهم دورات تدريبية مكثفة على كيفية تطبيق الأساليب الحديثة التى تشملها معايير التقارير المالية الدولية وتشكيل لجنة لتقييم أدائهم بصورة مستمرة وإعطاء مكافآت لمن يقوم بتحسين أدائه بإستمرار.

٣- العمل على توفير المتطلبات اللازمة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وإستخدام الأساليب الحديثة التى يوفرها معيار IFRS13 لرفع مستوى القياس القيمة العادلة مثل (فى تقييم الأصول والإلتزامات، إستخدام معدل الخصم فى تحديد قيمة التدفقات المستقبلية، إستخدام أسعار الظل فى تحديد قيمة الأرباح او الخسائر غير المتحققة) ومن ثم جعل القوائم المالية للشركات التى تطبق القيمة العادلة وثيقة دولية لجذب المستثمرين.

٤- دراسة إمكانية تطبيق القيمة العادلة وما تشمله من رفع مستوى القياس فى الشركات التى تطبق القيمة العادلة فى ضوء معيار قياس القيمة العادلة IFRS13.

٥- تكوين لجنة فنية متخصصة من خبراء إكتواريين, ومحاسبين مهنيين متخصصين وأساتذة جامعيين متخصصين لقياس أثر القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية والفنية بشكل سليم ودقيق كل فنرة زمنية تناسب التغيرات التى تحدث أو تطرأ فى القوائم المالية وتواكب العالم الخارجى.

٦- ضرورة التواصل بين شركات التى تطبق القيمة العادلة والشركات التى لا تطبق القيمة العادلة وأساتذة الجامعات لتبادل الخبرات لمعرفة المشاكل والصعوبات التى تواجه الشركات لرفع مستوى القياس المحاسبى, فمن خلال الأساتذه الأكاديميين يتم دراسة المشاكل والبحث عن طرق حلها وهذا يصب فى مصلحة الشركات.

٧- تحفيز الشركات التى لا تطبق القيمة العادلة التى تقوم بتسهيل الطريق للباحثين فى الدراسة من خلال قوائم الإستقصاء أو المقابلات الشخصية وإعطائهم كل المعلومات بإستثناء السرية منها التى تفيد دراستهم تسهيلات ضريبى لان نتائج الدراسة سوف تصب فى مصلحة الشركة.

٨- ضرورة تعديل المناهج الدراسية فى بعض الجامعات المصرية بقسم المحاسبة وتضمين المناهج الدراسية معايير التقارير المالية الدولية IFRS. بالإضافة لنقل تجارب الدول الأوروبية فى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

٩- يوصى الباحث المنظمات المسؤلة عن صياغة معايير المحاسبة المالية بالعمل على معيار شامل للقيمة العادلة تتضمن جميع مشكلات القياس والأفصاح عن القيمة العادلة لجميع بنود القوائم المالية وحلول لهذة المشاكل، حتى يكون مرشدا للتطبيق.

١٠-تمثل مشكلة الموثوقية أهم صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة، لذلك ينبغى العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة لقياس القيمة العادلة، وتقليل الأعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدى التقارير المالية، لتجنب المشاكل الناتجة عن عملية إدارة الأرباح.

ب) المقترحات:

١- يجب على الجهات المعنية بإصدار المعايير المصرية مراعاة الانعكاسات السلبية للتوجة فى المعايير الدولية نحو القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية ومدى منفعتها لمستخدميها.

٢- يجب على الجهات المعنية بإصدار المعايير المصرية تعديل المعايير الدولية لتتكيف مع طبيعة البيئة المصرية وبخاصة تلك المرتبطة بالقيمة العادلة.

٣- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بمدى إلتزام تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS عند إعداد القوائم المالية على المنشآت ككل.

٤- إجراء الدراسات المشابهة لهذه الدراسة على القطاعات المختلفة الأخرى, إذ أن إختلاف الشركات وما يحكمها من أنظمة وقوانين قد يؤثر على مستوى القياس ومن خلال تطبيق معيار قياس القيمة العادلة IFRS13 على الشركات المختلفة.

المـــــراجـــــع

أولا : المراجـــــع العربيـــــة.

ثانيـــا : المراجـــع الإجنبيـــة.

المـــــراجـــــع

أولاً : المـــراجـــع العـــربيـــة :

أ) الكتـــــب:

١- د. حلمي عبد الفتاح البشبيشي، د. أحمد محمد أبو طالب، (دراسات في المحاسبة المالية)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٢- د. محمد أمين عزت، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤.

ب) الـــدوريـــات:

١- أحمد حلمي جمعة، المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، العدد الرابع، ٢٠٠٧.

٢- أحمد رجب عبد الملك، أسامة محمد صالح، مدى أسهام دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد ٢٣، مجلد ٧، ٢٠١٦.

٣- أيمن صابر سيد، "دراسة العلاقة بين القيمة العادلة لأسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق التقرير المالي الدولي رقم ١٣"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠١٧.

٤- أيمن نبيل إسماعيل محمد، قياس أثر جودة التقارير المالية على الاستثمار المباشر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٢، ٢٠١٥.

٥- الحسين محمد العزازى، القيمة العادلة للشركات المصرية تحت الخصخصة بين معايير المحاسبة المصرية والدولية، مجلة المال والتجارة، كلية العلوم الإدارية، اكادمية السادات، ٢٠١٨.

٦- بدر نبيه، أساليب المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية، مجلة المال والاقتصاد، ٢٠٠٢.

٧- جون وآخرون، تقدير القيمة العادلة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠٣.

٨- حـازم الخطيـب، ظـاهر القشـى، توجـه معـايير المحاسـبة نحـو القـيم العادلـة والـدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، ٢٠٠٤.

٩- ممدوح صادق محمد الرشيدي، "دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٦، العدد الثاني، ديسمبر، ٢٠١٢

١٠- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث التجارية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، مجلد ٤٦، يوليو ٢٠٠٩.

١١- غادة أحمد نبيل إبراهيم، "آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠١٦،.

١٢- رشا حمادة، قياس أثر الإفصاح الأختيارى في جودة التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد ٤، مجلد ١٠، ٢٠١٤.

١٣- رضا إبراهيم صالح، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني والمجلد السادس والأربعون، يوليو، ٢٠٠٩.

١٤- رياض محمد، أثر الدور الحوكمى لهيكل الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد ٥، ٢٠١٤.

١٥- ريمون ميلاد فؤاد، أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، ٢٠١٦.

١٦- سامح محمد لطفي السيد، تطبيق منهجية مراجعة مخاطر الأعمال في مكاتب المراجعة لأغراض تحسين مستوى جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد ١، مجلد ١٩، ٢٠١٥.

١٧- سناء جودة محمد، معوقات قياس القيمة العادلة في محاسبة الأصول البيولوجية وفق المعيار الدولي (رقم ٤١)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد الواحد والثلاثون، ٢٠١٧.

١٨- سيد محمد السيد، القيمة العادلة والأزمات المالية في الأسواق العالمية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

١٩- شرين عبدالله عباس، رؤية مقترحة لعلاج مشكلات تطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة جامعة الإسماعيلية، العدد الثاني، ٢٠١٣.

٢٠- صافي فلوح، محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، العدد الأول، ٢٠٠٠.

٢١- صالح محمد رضا، دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد الثالث، ٢٠١٠.

٢٢- صلاح محمد عمران، معايير التقارير المالية الدولية وعملية حوكمة الشركات: دراسة تحليلية ميدانية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ع٥٨، ٢٠١٥.

٢٣- عادل حسن النصيرات، أحمد حامد محمود عبد الحليم، معوقات تطبيق القيم العادلة وانعكاساتها المتوقعة على دخل الشركات في ضوء تبنى المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثالث، جامعة عين شمس، ٢٠١٥.

٢٤- عاصم محمد أحمد سرور، "دراسة تحليلية للمعيار IFRS13 قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير"، المجلة العلمية للاقتصاد التجارية، الجامعة العمالية.

٢٥- عبد الرحمن عبد الفتاح محمد،" دراسة تحليله لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة (مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الوراق المالية المصرية)، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، العدد الواحد والخمسون، ديسمبر.

٢٦- عبد الرحمن محمد سليمان، دور المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٢٠١٦.

٢٧- عبد الناصر محمدين درويش، تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة العدد الثاني، ٢٠٠٧.

٢٨- عبدالله محمد ناجى محمد، اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية اليمنية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الثالث، ٢٠١٣.

٢٩- عصام الدين متولي، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان، دون ناشر، ٢٠٠٥.

٣٠- علاء على أحمد حسين، قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ٢٠١٥.

٣١- علاء محمد ملوالعين، مجدي مليجى عبد الحكيم مليجى، محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، كية التجارة، العدد الثاني، ٢٠١٢.

٣٢- على محمود مصطفى خليل، منى مغربي محمد إبراهيم، "تقييم مدى ملائمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقا لمعيار التقرير المالي رقم (١٣) في ضوء قواعد حوكمة الشركات"، مجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، المجلد الأول، ٢٠١٣.

٣٣- عمر إقبال توفيق، الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق، دار تنمية الرافدين، ٢٠١٨.

٣٤- غادة أحمد نبيل إبراهيم، آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة، دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠١٦.

٣٥- غسان مصطفى أحمد، محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والاتهام، المجلة العربية لدراسات الشريعة والقانون، عمان العدد الأول، ٢٠١٤م.

٣٦- فريد محرم فريد إبراهيم، "أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة IAS, IFRS على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ٢٠١٣.

٣٧- مجدي مليجى عبد الحكيم مليجى، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٢٠١٤.

٣٨- مجدي مليجى عبد الحكيم مليجى، محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية، جامعة سلمان بن عبد العزيز، ٢٠١٥.

٣٩- محمد إبراهيم زيدان، (المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر)، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠١.

٤٠- محمد آدم هارون، نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلة رأس المال وأثره على قياس القيمة العادلة للمنشأة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٣.

٤١- محمد المعتز المجتبي إبراهيم، دور معايير المراجعة الدولية للوحدات الحكومية في جودة التقارير المالية: دراسة حالة ديوان المراجع القومي السودان، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، مج٦، ع٢٣، السودان، ٢٠١٦.

٤٢- محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالى، أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، مجلة الباحث، العدد ١٥، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥.

٤٣- محمد حسين أحمد، حنان جابر حسن، محمد عزت عبد التواب،تطوير المحاسبة عن التصنيف والقياس المحاسبي للأصول المالية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد ٤، مجلد ٢٧، ٢٠١٣.

٤٤- محمد زيدان ابراهيم، مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠٠٣.

٤٥- محمد سفير، جمال مدات، القيمة العادلة بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير العدد الثالث عشر، جامعة آكلي محند أو لحاج،٢٠١٣.

٤٦- محمد عبد الله محمد ناجي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية اليمنية، مج٤، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، ٢٠١٣.

٤٧- محمد كمال الدين عبد الرحمن، (المحاسبة عن القيمة العادلة أساس لتحقيق القياس المحاسبي الدولي وقابلية معلومات المحاسبة الدولية للمقارنة – دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة بني سويف، العدد الثالث ٢٠٠٨.

٤٨- محمد نواف عابد، قياس مدى التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 قياسات القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح، المؤتمر العلمي الدولي الأول – منظمات الأعمال – الفرص والتحديات والتطلعات، جامعة البلقاء التطبيقية الأردن، ٢٠١٥

٤٩- محمود عبد الفتاح إبراهيم، "أثر هيكل خطر المراجعة على تصحيح الرقابة الداخلية في ضوء معيار قياس القيمة العادلة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثالث، ٢٠١٥.

٥٠- مدثر طه أبو الخير، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٠٧.

٥١- معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي، الجامعة الأردنية، كلية الأعمال، المؤتمر الثاني، القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، ١٤-١٥ أبريل، ٢٠٠٩.

٥٢- معتز عبد الحميد على، "أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على تنشيط سوق الأوراق المالية الليبي: دراسة ميدانية على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع، ٢٠١٥.

٥٣- معتز عبدالحميد على، أثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٢، ٢٠١٣.

٥٤- نبيل عبدالرؤوف إبراهيم، دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد ٦٥٩، ٢٠١٥.

٥٥- نصر طه حسن عرفة، مجدي مليجى عبد الحكيم مليجى، الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية، جامعة سلمان بن عبد العزيز، ٢٠١٥.

٥٦- نضال عمر زلوم، دور جودة التقارير المالية في تحديد تكلفة حقوق الملكية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد ٢، مجلد ٢٣، ٢٠١٦.

٥٧- نور الدين الجيران،"تأثير تقيم الاستثمارات المالية والعقارية بالقيمة العادلة على الأزمة المالية في ظل المعايير المحاسبية"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع، ٢٠١٠.

٥٨- هدى عصام حسن، "محاسبة القيمة العادلة وأثرها على كفاءة سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة"، كلية التجارة، العدد الأول، ٢٠١٦.

٥٩- هدى عصام حسن، تقييم اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة وأثرة على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٦.

٦٠- هشام عواد المليجى، استخدام النظرية المحددة المتعددة في بناء إطار لمعايير تقييم جودة الأطر الفكرية للمحاسبة المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد الثاني، ٢٠١٠.

٦١- هشام محمد عواد، اثر هياكل الملكية المركزة على المحتوى المعلومات للتقارير المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد الرابع، ٢٠١٠.

٦٢- هوام جمعة، انعكاس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات وأثرة على قيمة الشركة، مجلة رماح للبحوث والدراسات، الأردن، ٢٠١٧.

٦٣- ولاء نصر الدين جاد، دراسة مقارنة الأثر في نموذج التسعير الحقيقية لتقرير القيمة العادلة لعقود خيارات الأسهم بالقوائم المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، ٢٠١٥.

٦٤- وليد الطيب عمر خالد، "أثر حماية القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي في السودان"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث،المجلد الثاني، العدد الخامس، ٢٠١٦.

ج) الـــرســـائـــل:

١- أكرم سامي مرقص، "أثر الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS على التباين المعلوماتى وتكلفة رأس المال لتحسين جودة الأرباح المحاسبية – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ٢٠١٧.

٢- أم سلمة سليمان محمد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية الدورية والقطاعية في السودان : دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١٢.

٣- أميمة عثمان أحمد، "قياس أثر معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة تقييم الأداء المالي في القياس المصرفي"، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٥.

٤- إيهاب إبراهيم حامد عبد العال، استخدام المدخل الاقتصادي كأساس لتطوير الإطار الفكري للمحاسبة المالية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠١٦.

٥- الفريد وديع بطرس، قياس أثر المحاسبة عن استراتيجيات التحوط على جودة القوائم المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠١٥.

٦- جيهان محمود عبد الحميد، تقييم أثر استخدام القيمة النقدية المضافة على جودة التقارير المالية (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة، حلوان، ٢٠١١.

٧- حسن محمود الشطاوى، أثر التغير في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية،٢٠١٢.

٨- خالد عبد الرحمن جمعة، اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم، رسالة ماجستير، كلية التجارة،٢٠١١.

٩- حسين على محمد العطاس، إطار محاسبي مقترح للإفصاح عن المشتقات المالية لدعم قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراه الفلسفة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

١٠- زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر المالية الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٧.

١١- سيد شريف عبد الوهاب، "دور مراقب الحسابات تجاه تصحيح الاستثمارات المالية في ظل مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٧.

١٢- طارق مصطفى الحطاب، قياس اثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية الأردن،٢٠١٢.

١٣- عائشة شراد، انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، ٢٠١٥.

١٤- عمرو حسن إبراهيم، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان،٢٠١١.

١٥- فاتن محمد حمدي، إطار مقترح للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة، ٢٠٠٣.

١٦- محمد صبحي محمد موسى، المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، ٢٠١٠.

١٧- مصطفى حميدان حسن حميدان، مدى التزام مؤسسة المدى الصناعية الإدارية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠١٠.

١٨- هبه عبد العاطى محمد، أثر الإفصاح عن المعومات القطاعية على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة، حلوان، ٢٠١١.

١٩- وليد شحاتة محمد قاسم، استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

٢٠- يونس عليان سليمان، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ٢٠١٢.

د) أخـــــرى:

١- توفيـق جـوادي: الأزمـة الماليـة العالميـة مـن منظـور محاسـبي، معهـد العلـوم الاقتصـادي والتجاريـــة وعلـــوم التســـيير، المركـــز الجـــامعي بـــالوادي، يـــوم ٢٠٠٩/٢/٣. Contact@djouadi-office.com

٢- ظاهر القشى، "مسئولية معايير محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية وأثر ذلك على ثقـة المسـتثمرين بالإفصـاح المحاسـبي"، الملتقـى العلمـي الـدولي حـول : الأزمـة الماليـة والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، ٢٠-٢١ أكتوبر، ٢٠٠٩.

٣- عدنان الأعرج: الأزمـة الماليـة العالميـة، نـدوة تحـت عنـوان الأزمـة العالميـة وتأثيرهـا علـى الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٩-١٠-٢٠٠٨، عمان- الأردن، ٢٠٠٨.

٤- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ٢٠١٥.

ثانياً: المـــراجـــع الأجنبيـــة:

A) Books:

1- Daifei Yao, Majella Percy, Jenny Stewart & Fang Hu, Determinants Of Discretionary Fair Value Measurements : the Case of Level 3 Assets In the Banking Sector, Accounting & Finance, 2016.

2- Event Young, Lease Accounting : A Comprehensive Guide, Building a better Working World,London, 2014.

3- Financial Accounting Standard Board, FASB, Statement of Accounting Concepts No.8 ,Conceptual Framework for Financial Reporting, Chapter 1 ,The Objective of General Purpose and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial information, September, 2010.

4- Shipper, K., and Vincent, L., Earning Quality ,Accounting Horizons, Supplement, 2003.

5- Wenxia Ge, Donald H. Drury, Steve Fortin, Feng Liu & Desmond Tsang, Value relevance of Disclosed Related Party Transactions, Advances In Accounting, Incorporating Advances in International Accounting, 2010.

B) Periodicals:

1- Asheq Rahman, Jira Yammeesri & Hector Perera, Financial Reporting Quality in International Setting : A Comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany, The International Journal of Accounting, Vol.45, 2010.

2- Asheq Rahman, Jira Yammeesri & Hector Perera, Financial Reporting Quality in International Setting : A Comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany, The International Journal of Accounting, Vol.45, 2010.

3- Asheq Rhman, Jira Yammeesri & Hectora," Financial reporting quality in international settings: A Comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany", The International Journal Of Accounting, Vol.45, 2010.

4- Ferdy Van Beest, Geert Braam & Suzanne Boelens, Quality of Financial Reporting : Measuring Qualitative Characteristics, Working Paper, April 2009, PP.9-16, available at : www.ssrn.com

5- Gary C. Biddle, Gilles Hilary & Rodrigo S. Verdi, How Does Financial Reporting Quality Related to Investment Efficiency, Journal of Accounting and Economics, Vol.48, 2009.

6- Gary C. Biddle, Gilles Hilary & Rodrigo S. Verdi, How Does Financial Reporting Quality Related to Investment Efficiency, Journal of Accounting and Economics, Vol.48, 2009.

7- John Goodwin, Kamran Ahamed & Richard Heaney, "The Effects of international Financial Reporting Standards on the Accounts and Accounting Quality of Australian forms:A Retrospective Study ", June 2008.

8- Kamal Naser, Rana Nuseibeh, "Quality Of Financial Evidence From The Listed Saudi Nonfinancial Companies", The International Journal Of Accounting, Vol.38, 2003.

9- Kevin D. Steinbach and Roger Y.W. Tang. "IFRS Convergence : Learning From Mexico, Brazil and Argentina", The Journal of Corporate Accounting & Finance. March, 2014.

10- Paquita Y. Davis – Friday, Discussion of Financial Reporting Quality in International Settings : A Comparative Study of the U.S.A, Japan, Thailand, France and Germany, The International Journal of Accounting, Vol.45,2010.

11- Shiva Rajgopal, Mohan Venkatachalam, , Financial Reporting Quality and Idiosyncratic Return Volatility Over the Last Four Decades, Working Paper, September 2008, available at :www.ssrn.com.

12- Shiva Rajgopal, Mohan Venkatachalam, Financial Reporting Quality and Idiosyncratic Return Volatility, Journal of Accounting and Economics, Vol.51, 2011.

13- Shiva Rajgopal, Mohan Venkatachalam, Financial Reporting Quality and Idiosyncratic Return Volatility, Journal of Accounting and Economics, Vol.51, 2011.

14- Shiva Rajgopal, Mohan Venkatachalam, Financial Reporting Quality and Idiosyncratic Return Volatility Over the Last Four Decades, Working Paper, September 2008, available at :www.ssrn.com

15- Young-Soo Choi, Ken Peasnell and Joao Toniato."Has The IASB Been Successful in Making Accounting Earning More Useful For Predication and Valuation?UK Evidence", Journal of Business Finance & Accounting, 2013.

16- Yuan Ding, "Discussion of the effect on financial reporting quality of an exemption from the SEC reporting requirements for foreign private issuers", The International Journal Of Accounting, Vol.47, 2012. F19

17- Aggarwal, Raj & Simkins, betty j., (Evidence on Voluntary Disclosures Of Derivatives Usage by Large US Companies), Journal of Derivatives Accounting, 2004, vol.1, No.1.

18- Ahsan Habib, Mahmud Hossain, CEO/CFO Characteristic and Financial Reporting Quality : A review , Research in Accounting Regulation, Vol. 25, 2013.

19- Asheq Rahman, Jira Yammeesri & Hector, Financial reporting quality in international Settings : A Comparative Study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany, The international Journal Of Accounting, Vol.45, 2010.

20- Biqin Xie, Does Fair Value Accounting Exacerbate The Procyclicality Of Bank Lending?, Journal Of Accounting Research, Mar 2016.

21- Bruce Mackenzie, Tapiwa Njikizana, Danie Coetsee, Raymond Chamboko, Blaise Colyvas & Brandon Hanekom, International Financial Reporint Standards, Interpretation and Application of, John wiley & Sons, INC, USA, 2013.

22- Chang Joon Song, An Evaluation Of FAS 159fair value Option: Evidence From The Banking Industry, Sep, 2008, Avilable on line at : http://ssrn.com /abstract =1279502

23- Chistion Laux & Christian Leuz "Sondheimer Professor of International Economics, Finance and Accounting, The ECGI Finance" Working Paper, 2009, Available at : www.ssrn.com, accesson : 23/1/2016.

24- Christophe Perignon, Danile R. Smith, The Level and Quality of value-at-risk disclosure by commercial banks, Journal of banking & Finance, Vol. 34, 2010.

25- Daifei Yao, Majella Parcy, Jenny Stemart Andfang ”Determinants of Discretion Any Fair Value Measurments The Case Of Level3 Assets In The Banking Swctor”, Accounting And Finace, 2017.

26- Daifei Yao, Majella Percy& Jenny Stwart, Determinants Of Discretonary Fair Value Measurments: The Case Of Level 3 Assets In The Banking Sector, july, 2016.

27- Dana Dvorakova, Developments in fair value Measurements, Some IFRS 13 View, Working Paper Regestared at The Czech science foundation (GACR), 2013.

28- Daniel A. Cohen, Quality of Financial Reporting Determinates and economic Consequences, Working Paper, 2004.

29- David Abad,Juan P.Sanchez-Ballesta and Jose Yague."Audit Opinions and Information Asymmetry in The Stock Market".Accounting and Finance.

30- David B. Sutton, Carolyn J. Cordery & Tony Van zijl, The Purpose Of Financial Reporting : The Case For Cocherence in the Conceptuall Framework and Standards, A Journal of Accounting, Finance and Business Studies, 2015.

31- Douglas Anyres, Yuerong Sharon Hung And Mark Myriang, “Fair Value Accounting And Analyst Forecast Accuracy” Advances In Accounting, 2017.

32- Event young, Lease Accounting : A Comprehensive Guide , Building a better Working World ,London, 2014.

33- Financial Accounting Standard Board, IFRS 7, “Financial Instruments Disclosure” IASB: London, United Kingdom,2008.

34- G20,“Declaration on Strengthening the Financial System”, London, April,2009,Available online at : http://www.g20.org/Documents/ Fin_Deps_Fin_Reg_ Annex_020409-1615_Final.PDF.

35- Giorgio Gotti, Stacy Mastrolia, The Effect on Financial Reporting Quality of an Exemption from the SEC Reporting Requirements for Foreign Private Issuers ,The international Journal Of Accounting, Vol.47, 2012.

36- Hariom Manchiraju, Sumsan Hamlen & William Kross, Fair Value Gains and Loss In Derivatives and CEO Compensation, Journal of Accounting Auditing & Finance, Vol.28, 2015.

http://mubasher.info,14.2.2009

37- International Accounting Standard Board IFRS13 : “Fair Value Measurements” – IASB ; May, 2011.

38- International Accounting Standard Board, "IFRS13: Fair Value Measurement". IASB : London, United Kingdom, Paragraph.

39- Jacob M.Rose, Cheri R.Mazza, Carolyn S. Norman & Anna M. Rose, The Influence Of Director Stock Ownership And Board Discussion Transparency on Financial Reporting Quality, Accounting Organizations and Society, Vol.38, 2013.

40- Jannis Bischof, Holger Daske, & Christoph Sextroh, Fair Value-Related Information in analysis Decision Processes : Evidence from the Financial Crisis, Journal of Bussiness Finance & Accounting, John wiley & Sons, Ltd, USA, 2014.

41- John, M., (Measuring Fair Value), understanding the issues, FASB,VOL.3, 2007, series1.

42- Kashi R.,Antonio Marra,Sanjay Kallapur, Research Challenges In Accounting and Finance in a Globalized Economy : Fair Value Measurement, and Management Practices, Journal of Accounting Auditing & Finance, No.29, January 2015.

43- Lin Liao, Helen kang, Richard D.Morris & Qingliang Tang, Information asymmetry of fair value accounting during the financial Crisis, Journal of Contemporary Accounting & Economics, Vol. 9, 2013.

44- Malcolm Abbott And Angela Tan-Kantor, “Fair Value Measurement And Mandated Accounting Changes The Case Of The Victorian Roil Track Corporation “Astralian Accounting Review”, 2017.

45- Mark Kohlbeck, Thomas Smith And Advina Valencia,“Audtors And Net Transfers Of Level 3 Fair-Valued Financial Instruments”, advances in accounting, 2017.

46- Mary Barth, Daniel Taylor, in defense of fair value : Weighin the Evidence on earnings management and asset securitizations, Journal of Accounting and Economics, Vol.49, 2010.

47- Michael J Mard, James R. Hitchner & Steven D. Hyden, Measurments and Reporting, Intangible Assets, Goodwill, and Impairment, Valuation for Finanial Reporting Second Edition, John wiley & Sons, INC, USA, 2007.

48- Michel L, Magnan, "Fair Value Accounting and The Financial Crisis Massenger or Contributor?" Accounting Perspectives, Volume 3, Issue 3,August 2009.

49- Patricia M. Dechow, Linda A. Myers & Catherine Shakesperare, Fair value accounting and gains from asset Securitizations A Convenient Earning management Tool with Compensation Side-Benefits, Journal of Accounting And Economics, Vol.48, 2015.

50- Pawel Mielcarz, A new Approach to privete firm fair value valuation in line with IFRS 13 – the concept of the most advantageous Market discount, BEH-Business and Economic Horizone, Vol.10, 2014.

51- Qingling Tang, Huifa Chen & Zhijun Lin, Financial Reporting Quality and Investor Protection : A Global Investigation ,Working Paper, 2008.

52- Regina Wittenberg-Moerman, The Role of information asymmetry and Financial reporting quality in debt trading Evidence from the secondary loan market, Journal of accounting and Economics, Vol.27, 2008.

53- Reis F & Stocken C, Strategic Consequences of Historical cost and fair value measrements, Contemproray Accounting Research vol24 no2, 2007.

54- Riadh ladhari and nina michele tchetgna, “Values Socially Conscious Behavior And Consumption Emotionsas Predictors Of Canadians Intent To Buy Fair Trade Products” Willey International Journal Consumer Studies, 2017.

55- Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., "Information in Accrual About the Quality of Earnings" 2001,Working Paper, University of Michigan Business School.

56- Rodrigo S.Verdi ,Financial Reporting Quality and Investment Efficiency, Working Paper, 2006, Available at : www.ssrn.com

57- Ryan,S,G, Fair Value Accounting :Understanding The Issues Raised By The Credit Crunch, Working Paper Council Of Institutional Investors ,July, 2008.

58- Salvador Carmona, Marco Trombetta, The IASB and FASB Convergence Process and the need for Concept-based Accounting teaching, Advances In Accounting Incorporating Advances in Internation Accounting, Vol.26, 2010.

59- Sati P.bandyo Padhyey, Changling Chen And Mindywolfe, "The Predictive Ability Of Investment Property Fair Value Adjustment Under Ifrs And The Role Of Accounting Conservatism", Advances In Accounting , 2017.

60- Shiva Rajgopal & Mohan Venkatachalam, Financial reporting quality and idiosyncratic return volatility, Journal of Accounting and Economics, Vol.51, 2011.

61- Thomas J. Linsmeier, (Commentary: Financial Reporting and Financial Crises: The Case for Measuring Financial Instruments at Fair value in the Financial Statements), Social Science Researsh Network (SSRN). Available at, http://ssrn.com/abstract December 2010.

62- Vera Palea, "IAS/IFRS and Financial Reporting quality: Lessons form The European experience", China Journal of accounting Research, Vol.6, 2013.

63- Verdi, R.S.," Financial Reporting Quality and Investment Efficiency ", Working Paper, University of Pennsylvania, 2006.

64- XIAOFEI SONG, Value Relevance of Fair Value – Empirical Evidence of the Impact of market Volatility, December, 2014.

65- Yi-Hung Lina, Steveline, Jamesm For Naro And Huawel Solomon Huang, "Fair Value Measurement And Accounting Vestatments", Advances in Accounting, 2017.

C) Theses:

1- Dalia Ahamed Aly Ibrahim, The Impact Of Fair Value Accounting On Financial Stability, Evidence From The Credit Crisis And Implication For the EgyptionMarkit, PH.D, Faculaty of Commerce, Cairo University, 2013.

D) Others:

1- Daniel A. Cohen, Quality of Financial Reporting Determinates and Economic Consequences, Working Paper, 2004.

2- Richard Barker, Sebastion Schulte, Repersenting the market perspective: Fair Value Measurment for non-financial asstes, Accounting, Organizations and Society, Vol.25, 2015.

3- Shiva Rajgopal, Mohan Venkatachalam, , Financial Reporting Quality and Idiosyncratic Return Volatility Over the Last Four Decades, Working Paper, September 2008, available at : www.ssrn.com.

الملاحق

الملاحق

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=P1 VAR00017 VAR00018 VAR00019
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Notes

Output Created		EET 13:47:53 2019-يناير-13
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	10
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES=P1 VAR00017 VAR00018 VAR00019 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00 00:00:00.000
	Elapsed Time	00 00:00:00.000

```
[DataSet0]
```

Correlations

		P1	VAR00017	VAR00018	VAR00019
P1	Pearson Correlation	1	0.968**	.731*	.873**
	Sig. (2-tailed)		.000	.016	.001
	N	10	10	10	10
VAR00017	Pearson Correlation	0.968**	1	.734*	.878**
	Sig. (2-tailed)	.000		.016	.001
	N	10	10	10	10
VAR00018	Pearson Correlation	.731*	.734*	1	.677*
	Sig. (2-tailed)	.016	.016		.032
	N	10	10	10	10
VAR00019	Pearson Correlation	.873**	.878**	.677*	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.001	.032	
	N	10	10	10	10

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z1[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: P1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.968[a]	.936	.928	2.19874

a. Predictors: (Constant), Z1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	569.792	1	569.792	117.860	.000[a]
	Residual	38.676	8	4.834		
	Total	608.467	9			

a. Predictors: (Constant), Z1

b. Dependent Variable: P1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.170	.945		1.237	.251
	Z1	1.865E-6	.000	.966	10.856	.000

a. Dependent Variable: P1

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z2[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: P1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.731[a]	.534	.476	5.95130

a. Predictors: (Constant), Z2

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	325.124	1	325.124	9.880	.006[a]
	Residual	283.344	8	35.418		
	Total	608.467	9			

a. Predictors: (Constant), Z2

b. Dependent Variable: P1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.596	3.117		.191	.853
	Z2	1.414-6	.000	.731	3.330	.006

a. Dependent Variable: P1

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z3[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: P1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.873[a]	.762	.733	4.25231

a. Predictors: (Constant), Z3

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	463.810	1	463.810	25.650	.001[a]
	Residual	144.657	8	18.082		
	Total	608.467	9			

a. Predictors: (Constant), Z3

b. Dependent Variable: P1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.455-	2.163		-.210-	.839
	Z3	1.593E-6	.000	.873	5.065	.001

a. Dependent Variable: P1

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z3, Z2, Z1[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: P1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.869[a]	.775	.754	2.46077

a. Predictors: (Constant), Z3, Z2, Z1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	571.542	3	190.514	30.957	.000[a]
	Residual	36.925	6	6.154		
	Total	608.467	9			

a. Predictors: (Constant), Z3, Z2, Z1

b. Dependent Variable: P1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.685	1.467		.467	.657
	Z1	1.655E-6	.000	.859	3.731	.007
	Z2	4.489E-8	.000	.024	3.160	.011
	Z3	1.892E-7	.000	.104	3.494	.005

a. Dependent Variable: P1

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=P2 Y1 Y2 Y3
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Notes

Output Created		EET 15:32:12 2019-٩-13
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	10
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES=P2 Y1 Y2 Y3 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00 00:00:00.000
	Elapsed Time	00 00:00:00.000

[DataSet0]

Correlations

		P2	Y1	Y2	Y3
P2	Pearson Correlation	1	.216	-.045-	.239
	Sig. (2-tailed)		.549	.901	.506
	N	10	10	10	10
Y1	Pearson Correlation	.216	1	.144	.934**
	Sig. (2-tailed)	.549		.692	.000
	N	10	10	10	10
Y2	Pearson Correlation	-.045-	.144	1	-.196-
	Sig. (2-tailed)	.901	.692		.586
	N	10	10	10	10
Y3	Pearson Correlation	.239	.934**	-.196-	1
	Sig. (2-tailed)	.506	.000	.586	
	N	10	10	10	10

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

عنانى وشركاه
ANANY & CO.

شركة الفنارات الطبية
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية
عن
31 ديسمبر سنة 2015
(وتقرير مراقب الحسابات عليها)

MP Co.

السادة البورصة المصرية
إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،،،،

نشرفكم بأن مرفق لسيادتكم كل من :

- القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية ٢٠١٥/١٢/٣١ وتقرير مراقب الحسابات .
- تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،،،

رئيس مجلس الإدارة

اللواء/ حسن ميسرة احمد عشري

شركة مساهمة مصرية خاضعة لقانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
رقم السجل التجاري بالإسكندرية ٢٨٥٨٤ (مائتان وخمسة وثمانون ألف وخمسمائة وثمانية جنيه مصري)
رقم السجل التجاري بالقاهرة ٢٧٨٠٠٠ (مليون وسبعمائة وثمانون ألف جنيه مصري)
الإدارة: ١٨٠ مشارع عثمان - هليوبوليس - القاهرة
المصنع: المنطقة الصناعية ٥٩ قطعة ٥ - العاشر من رمضان
تليفون ٠٢٢٦٩٢٥٠ (٠٢) (٠١٥) فاكس ٠٢٢٦٩٢٥٨ (٠١٥)
البريد الإلكتروني: medicalpackaging1@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.medipack.com

المحتويات	صفحة
تقرير مراقب الحسابات	1
قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2015	2
قائمة الدخل عن السنة المالية في 31 ديسمبر 2015	3
قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2015	4
قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015	5
الإيضاحات المتممة للقوائم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015	6 - 15

عنانى وشركاه
محاسبون قانونيون
البرج الإداري ١١ شارع السبع - المهندسين

ANANY& CO.
CHARTERED ACCOUNTANTS
11,El-Sabe Street_Mohandessin

تقرير مراقب الحسابات

السادة / مساهمي شركة الفنارات الطبية
(شركة مساهمة مصرية)

راقبنا القوائم المالية المرفقة لشركة الفنارات الطبية " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة 1997 وتعديلاته ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر سنة 2015 وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية مجلس إدارة الشركة ، وتتمثل مسئوليته في إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً للمعايير المحاسبية المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئوليته الإشراف وتحمل ما يراه ضرورياً من رقابة داخلية تكون مسئولة عن إعداد وعرض قوائم مالية خالية من أية تحريفات هامة ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية المناسبة والظروف المحيطة بها بالإضافة إلى عمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ولكتاب هذه المعايير تتطلبة وقواعد المراجعة للحصول على أكبر تأكيد بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

وتتضمن أعمال المراجعة القيام باختبارات للحصول على أدلة مراجعة بشأن المبالغ والإفصاحات في القوائم المالية وتحدد الإجراءات التي تم اختيارها على التقدير المهني للمراقب بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام بالقوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، وفي تقييم هذه المخاطر يدرس المراقب نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل و الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي على فعالية الرقابة الداخلية في الشركة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وإننا نؤمن أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

رأي مراقب الحسابات

- القوائم المالية تعبر بعدالة عن المركز المالي للشركة في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبية المصرية وفي ضوء القوانين والقرارات المصرية ذات الصلة.
- القوائم المالية تتفق مع ما ورد بتقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية الواردة به.
- لم يرد إلى علمنا خلال عملية المراجعة أية مخالفات جوهرية لأحكام القانون رقم ٨ لسنة 1997 وتعديلاته ، والنظام الأساسي للشركة خلال السنة المالية في 31 ديسمبر سنة 2015 وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.
- قوائم مراقبة بمعرفة خاصة بالمتعاملين العملاء والمديونين والمشتريات تحت الفاتورة.
- القوائم مراقبة بمعرفة خاصة بالمتعاملين العملاء والمديونين والمشتريات تحت الفاتورة.
- لم يتم التصرف في الأصول الثابتة والمخزون.
- لم يتم مراقبة بمعرفة خاصة بالمتعاملين العملاء والمديونين والمشتريات تحت الفاتورة.

Email: anany.pr@raya.com
www.ananygroup.com

شركة العبوات الطبية
" شركة مساهمة مصرية "
خاضعة لأحكام القانون رقم 8 لسنة 1997 ولائحته
قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	إيضاح رقم	2015/12/31 جنيه مصري	2014/12/31 جنيه مصري
(1) التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي (خسارة) الربح قبل الضرائب		(636,129)	(650,004)
تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
فروق اعادة تقييم عملة		238,056	8,401
أرباح رأسمالية		(40,541)	—
إهلاك		2,207,035	2,020,592
أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل		1,869,021	1,149,929
التغير في المخزون	(5)	(568,640)	(1,116,153)
التغير في العملاء وأوراق القبض	(6)	504,334	(1,676,847)
التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	(7)	(226,413)	206,512
التغير في أطراف ذوي علاقة	(8)	(123,240)	(96,231)
التغير في الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى	(10)	1,713,391	3,999,608
صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل ....(1)		7,869,453	5,445,198
(2) التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(3)	(6,561,653)	(904,265)
مدفوعات في مشروعات تحت التنفيذ	(4)	5,933,774	(7,023,604)
متحصلات من بيع أصول ثابتة		51,710	—
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار ....(2)		(576,169)	(7,978,129)
(3) التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
بنوك دائنة		-	4
قروض طويلة الأجل	(11)	(2,000,000)	(7,741,498)
أسهم زيادة رأس المال	(12)	-	10,000,000
صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل ....(3)		(2,000,000)	2,258,501
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال العام [(1)+(2)+(3)]		292,284	(1,114,826)
فروق اعادة تقييم عملة		(238,656)	(8,401)
النقدية وما في حكمها في بداية العام		352,609	1,475,836
النقدية وما في حكمها في نهاية العام	(9)	406,237	352,609

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ويتم الافصاح عن التفاصيل [illegible] بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات الافصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية .
- تقرير مراقب الحسابات مرفق .

العضو المنتدب	رئيس مجلس الادارة
ماهر موسى [illegible]	[illegible]

شركة العبوات الطبية
سجل تجاري رقم : ١٠٧٧

(8)

شركة العبوات الطبية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم 8 لسنة 1997 ولائحته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر سنة 2015

(1) نبذة عن الشركة :

[illegible] 2009/8/22 [illegible]

بتاريخ 2007/4/25 [illegible]

مدة الشركة 25 عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري اي تبدأ من 2009/8/22 حتى 2034/8/21

(2) أهم السياسات المحاسبية المطبقة :

1/2 أسس اعداد القوائم المالية :

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية [illegible]

2/2 المفاهيم المحاسبية المطبقة :

يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية [illegible]

3/2 ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية :

[illegible]

4/2 الأصول الثابتة وإهلاكاتها :

[illegible]

الأصل	العمر الإنتاجي سنة	نسبة الإهلاك
مباني	40.00	%2.50
آلات ومعدات	6.67 - 33.33	%15.00 - %3.00
وسائل نقل وانتقال	5.00 - 8.00	%20.00 - %12.5
عدد وأدوات	5.00 - 13.33	%20.00 - %7.5
[illegible]	5.00 - 13.33	%20.00 - %7.5

[illegible]

5/2 تحقق الإيراد :

[illegible]

(4)

شركة العبوات الطبية
سجل تجاري رقم : ١٠٧٧

شركة العبوات الطبية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر سنة 2015

6/2 مشروعات تحت التنفيذ :

[illegible]

7/2 المخزون :

[illegible]

8/2 العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى :

[illegible]

9/2 تكلفة الاقتراض :

[illegible]

10/2 الإيرادات :

11/2 الاحتياطيات :

[illegible]

شركة العبوات الطبية
سجل تجاري رقم : ١٠٧٧

شركة العبوات الطبية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر سنة 2015

12/2 الاضمحلال في قيمة الأصول :

[illegible]

13/2 ضريبة الدخل :

[illegible]

14/2 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها :

[illegible]

(6)

شركة العبوات الطبية
سجل تجاري رقم : ١٠٧٧

شركة العوينات الذهبية " شركة مساهمة مصرية "
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية [illegible] سنة 2015

(14) [illegible]

	2015/12/31	2014/12/31
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	12,683,879	4,493,247
[illegible]	1,962,106	1,957,709
[illegible]	2,451,602	2,465,514
[illegible]	[illegible]	[illegible]

(15) تحليل المصروفات العمومية والإدارية

	2015/12/31 جنيه مصري	2014/12/31 جنيه مصري
مرتبات ومزايا عاملين	2,821,864	2,610,806
[illegible]	111,095	203,131
مصروفات بنكية	14,437	30,000
[illegible]	[illegible]	21,828
مصروفات [illegible]	110,773	—
كهرباء	[illegible],125	35,7[illegible]
مياه	8,919	12,440
غاز	971	149
صيانة وإصلاح	35,883	43,277
[illegible]	32,409	11,716
[illegible]	26,251	14,041
[illegible]	16,121	11,218
[illegible]	365	396
[illegible]	12,937	89,369
اشتراكات [illegible]	5,036	81,793
أتعاب مراجعة	25,406	25,000
[illegible]	83,625	46,500
[illegible]	23,341	11,270
[illegible]	1,183	2,828
مصروفات [illegible]	91,585	102,399
[illegible]	7,994	10,386
[illegible]	13,052	7,498
[illegible]	850	—
مصروفات [illegible]	80	—
[illegible]	5,830	13,000
[illegible]	8,801	—
[illegible]	14,452	—
[illegible]	90,008	—
[illegible]	3,152	—
[illegible]	146	—
[illegible]	2,144	—
[illegible]	[illegible]	—
[illegible]	26,488	—
[illegible]	533	—
	3,708,134	3,871,078

شركة العوينات الذهبية
سجل تجاري رقم ١٠٧٧٠

شركة العوينات الذهبية " شركة مساهمة مصرية "
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر سنة 2015

[illegible]
[illegible] مع الشركة
مبلغ 2,000,000 جنيه مصري خلال عام 2012 [illegible] بواقع مبلغ 500,000 جنيه لكل قسط
مبلغ 4,000,000 جنيه مصري خلال عام 2013 [illegible] بواقع مبلغ 1,000,000 جنيه لكل قسط
مبلغ 6,000,000 جنيه مصري خلال عام 2014 [illegible] بواقع مبلغ 1,500,000 جنيه لكل قسط
مبلغ 9,000,000 جنيه مصري خلال عام 2015 [illegible] بواقع مبلغ 2,250,000 جنيه لكل قسط
مبلغ 9,000,000 جنيه مصري خلال عام 2016 [illegible] بواقع مبلغ 2,250,000 جنيه لكل قسط
مبلغ 11,527,000 جنيه مصري خلال عام 2017 [illegible] بواقع مبلغ 1,000,000 جنيه لكل قسط [illegible]
[illegible]
[illegible] الشركة [illegible] مبلغ 10,343,929 جنيه مصري [illegible] رصيد القرض في 2015/12/31 مبلغ 31,183,071 جنيه

[illegible] 2015 [illegible]

	2015/12/31 جنيه مصري	2014/12/31 جنيه مصري
إجمالي [illegible]	31,183,071	33,183,071
يخصم:		
[illegible]	16,190,000	11,180,000
قروض طويلة الأجل	14,993,071	22,003,071

(12) [illegible]
- [illegible] رأس المال المرخص به 300,000,000 جنيه [illegible]
- [illegible] رأس المال المصدر والمدفوع 64,000,000 جنيه [illegible] بعدد 64,000,000 سهم [illegible] القيمة الاسمية لكل منها 1 جنيه

(13) أرباح مرحلة

	2015/12/31 جنيه مصري
أرباح مرحلة في 2014/12/31	7,532,046
صافي الخسارة عام 2014	(1,407,467)
الرصيد في 2015/12/31	6,124,579

(16) الضرائب المؤجلة
[illegible]

	2015/12/31 التزام جنيه مصري	2014/12/31 التزام جنيه مصري
الأصول الثابتة (الإهلاك المحاسبي – الإهلاك الضريبي) × 22.5 % 22.5 % × 9,074,480 = 2,207,030	(870,171)	(521,403)
التزامات ضريبية عن سنوات سابقة	(1,824,015)	(1,296,612)
صافي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها التزام	(2,694,186)	(1,824,015)

شركة العوينات الذهبية
سجل تجاري رقم ١٠٧٧٠

شركة العوينات الذهبية " شركة مساهمة مصرية "
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر سنة 2015

(17) نصيب السهم من صافي الخسارة

	2015/12/31 جنيه مصري	2014/12/31 جنيه مصري
صافي الخسارة	(1,171,136)	(1,407,467)
عدد الأسهم المرجح	64,000,000	64,000,000
نصيب السهم من صافي الخسارة	(0.02)	(0.02)

(18) الموقف الضريبي
- تلتزم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية .

ضريبة المبيعات
- لم تفحص الشركة من بداية النشاط حتى 2012/12/31 وتم السداد ولم يتم فحص باقي السنوات حتى الآن .

ضرائب شركات الأموال
- جاري فحص السنوات 2009-2010 ولم يتم فحص الشركة حتى الآن .

ضريبة كسب العمل
- لم يتم فحص الشركة حتى الآن .

ضريبة خصم منبع
- لم يتم فحص الشركة حتى الآن

شركة العوينات الذهبية
سجل تجاري رقم ١٠٧٧٠

شركة الجوهرات الذهبية
"شركة مساهمة مصرية"
القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
وتقارير مراقب الحسابات عليها

مـــــزارز

محمد سامي شوقي و شركاه

وكانت أسس إبداء الرأي المتحفظ كما يلي:

- لم يتم الحصول على محاضر جرد الأصول الثابتة والمخزون.
- لم تتم الحصول على سندات الأرصدة المدينة والدائنة ولم الاعتماد على الأرصدة المقارنة.
- لم يتم تكوين مخصصات خاصة بالعملاء المتعثرين والمشكوك في تحصيلها.
- الأرصدة البنكية غير مسلسلة.
- لم يتم الحصول على الكروت عينات البنك الأهلي سواء الجاري ولم الاعتماد على الأرصدة المقارنة.
- لم يتم الحصول على تحليل المشروعات تحت التنفيذ.

بيانات أساس التقرير الخاص محدود على القوائم المالية للشركة في ٣١ مارس ٢٠١٦ فقط بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٦.

أساس إبداء الرأي المتحفظ

- قامت الشركة بإقرار قيمة الآلات ومعدات خاصة بتصنيع مقتنيات الشركة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ حتى عام ٢٠١٦ بمبلغ ٧ ٧٨٥ ٨٢٩ جنيه مصري، وقد تم استخدامها في الإنتاج حتى شهر سبتمبر ٢٠١٢ وتم تسويقها ضمن الأصول الثابتة في ٣١ مارس ٢٠١٦ (ايضاح رقم ٦) والقيمة الذكر لم يتم احتساب إهلاك لها حتى تلك الفترات المالية مما يؤثر على نتائج أعمال الفترات المالية السابقة والحالي بمبلغ ١ ٦٠٦ ٧٧٢ جنيه مصري.
- قامت الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٦ بإقرار مبلغ ٢ ٠١٤ ٩١٢ جنيه مصري على الأصول الثابتة بند الآلات ومعدات تمثل باقي تكاليف خطوط الإنتاج بمبلغ ٨١٥ ٩٩٢ جنيه مصري ومصروفات تمويلية مؤقتة المرسملة خاصة بالقرض الممنوح للشركة من البنك الأهلي المصري بمبلغ ٠٩٢ ١٦٤ ١ جنيه مصري، والتي سبق تحميلها على بند مشروعات تحت التنفيذ (إيضاح رقم ٦)، والقيمة ذكاه لم يتم الحساب إهلاك لها من تلك الفترات المالية مما يؤثر على نتائج أعمال الفترات المالية السابقة والحالي بمبلغ ٢٠٠ ٥٤٥ جنيه مصري.
- تقوم الشركة باحتساب الإهلاك الخاص ببند الآلات ومعدات باستخدام طريقة القسط الثابت، ويتم تخفيض قيمة خط الإهلاك بسبب الاستغلال الفائق وهذا قد سبب في تخفيض مصروف الإهلاك عن الفترات المالية السابقة بمبلغ ٢٩٢ ٤٢٠ ١٤ جنيه مصري وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية – معيار رقم ١٠، وتقوم الشركة حالياً بإجراء دراسة لتحديد العمر الإنتاجي لكل آلة على حدا.
- تضمن رصيد المخزون – إنتاج تام في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٤٢٩ ٢٦٢ ٢ جنيه مصري تمثل قيمة مخزون تالف وبطيء الحركة حتى عام ٢٠١٠ ولم يتم الحساب مخصص له. (ايضاح رقم ٨)

شركة مساهمة مصرية عضوة لمجلس الاستثمار رقم السجل ٧٧٧
مركز ٢٠٠ - ٢٠٠٠ الإستثمار / القاهرة
العنوان: ١٢١ شارع بن عنان - هليوبوليس - القاهرة
المصنع: المنطقة الصناعية ١٥ قطعة ١٥ - العاشر من رمضان
البريد الإلكتروني: alparkeging1@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.mid-park.com
رقم الفاكس به ٠٠٠ - ٠٠٠٠٠٠ (٠٠٠) ٢٠ الإضافة مطلوب م
رقم الفاكس ٠٠٠ - ٠٠٠٠٠٠ (٠٠٠) ٢٠ الإضافة مطلوب م
تليفون ٠٠٠٠٠٠٠ (٠٠٠) ٢٠ الإضافة مطلوب م

السادة /البورصة المصرية
إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،،،،،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه :

- القوائم المالية للشركة عن الفترة المالية المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١
وتقرير مراقب الحسابات .
- تقرير مجلس الادارة السنوي المرفق بالقوائم المالية.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،،،،،

رئيس مجلس الإدارة

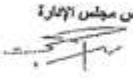

لواء/ حسن ميسرة لحمة عشري

تحريرا في ٢٠١٧/٣/٢١

مـــــزارز

محمد سامي شوقي و شركاه

تقرير مراقب الحسابات

الى السادة / مساهمي شركة الجوهرات الذهبية
(شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة الجوهرات الذهبية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية شروحات خاطئة وجوهرية سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة والمناسبة وعمل التقديرات المحاسبية المائلة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

التعبير مسئوليتنا في إبداء رأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير التخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة وجوهرية.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة وتأكد الفهم والاقتناعات في القوائم المالية، وتحدد الإجراءات التي تم اتخاذها على التقدم الشخصي للمراقب وتشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والجوهري في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، وأدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك التصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاية الرقابة الداخلية في الشركة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نعتبر أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وقد أسفر فحصنا مناسبة لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أسس مراجعة القوائم المالية للشركة هذا المبينة في عام ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ و ٣١ مارس ٢٠١٦ بواسطة مراقب حسابات آخر، وقد أصدر تقريراً حول القوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٧ برأي متحفظ.

شركة الصورة الذهبية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفق النقدي
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(المبالغ المدرجة بالجنيه المصري)

	إيضاح رقم	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
صافي (خسائر) السنة		(٣٠٧٠٣٤٠٠)	(٣٤١٠٠٤٩)
يضاف:			
بنود التدفق النقدي الأخر		-	-
خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة قوائم المركز المالي		-	-
القائمة في تاريخ تغيير سعر الصرف		-	٢٠٠١٠٦٠
يطرح:			
التحول من فروق العملة إلى أرباح المرحلة		-	(١٠٠٢٥٠٩٠)
صافي التدفق النقدي من أنشطة		(٣٠٧٠٣٤٠٠)	(٣٤٢٥٠٠٤٩)

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها .

العضو المنتدب
ماهر موسى سنية

رئيس مجلس الإدارة
حسن سيدرة أحمد عشري

شركة الصورة الذهبية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفق
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(المبالغ المدرجة بالجنيه المصري)

	إيضاح رقم	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
صافي التدفقات		(٢٠٠٢٤٠٠)	(٣٤١٠٠٤٩)
يضاف:			
الضريبة	(٢٠)	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠
صافي الربح (الخسارة)		٢٠٠٢٤٠٠	(٣٤١٠٠٤٩)
يضاف:			
مصروفات تمويلية		٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠
مصروفات ضريبية	(٢٠)	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠
إهلاك		٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠
صافي (الخسائر) من الأنشطة		(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
يطرح (يضاف):			
إيرادات متنوعة		٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠
فروق عملة		(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
أرباح رأسمالية		-	٢٠٠٢٤٠٠
صافي (الخسائر) قبل الضرائب		(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
يطرح:			
ضريبة مؤجلة		٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠
صافي (الخسائر)		(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
نصيب السهم من صافي (الخسائر)	(٢١)	(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها .

العضو المنتدب
ماهر موسى سنية

رئيس مجلس الإدارة
حسن سيدرة أحمد عشري

شركة الصورة الذهبية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(المبالغ المدرجة بالجنيه المصري)

	رأس المال المدفوع	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطي نظامي	احتياطي رأسمالي	أرباح مرحلة	أسهم خزينة	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	٢٠٠٢٤٠٠	-	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	-	٢٠٠٢٤٠٠
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	٢٠٠٢٤٠٠	-	-	(٢٠٠٢٤٠٠)	-	-
المحول إلى الاحتياطي النظامي	-	-	-	٢٠٠٢٤٠٠	-	(٢٠٠٢٤٠٠)	-	-
المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	٢٠٠٢٤٠٠	(٢٠٠٢٤٠٠)	-	-
توزيعات أرباح	-	-	-	-	-	(٢٠٠٢٤٠٠)	-	(٢٠٠٢٤٠٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٢٠٠٢٤٠٠	-	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	-	٢٠٠٢٤٠٠
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦	٢٠٠٢٤٠٠	-	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	-	٢٠٠٢٤٠٠
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	٢٠٠٢٤٠٠	-	-	(٢٠٠٢٤٠٠)	-	-
المحول إلى الاحتياطي النظامي	-	-	-	٢٠٠٢٤٠٠	-	(٢٠٠٢٤٠٠)	-	-
المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	٢٠٠٢٤٠٠	(٢٠٠٢٤٠٠)	-	-
توزيعات أرباح	-	-	-	-	-	(٢٠٠٢٤٠٠)	-	(٢٠٠٢٤٠٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٢٠٠٢٤٠٠	-	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠	-	٢٠٠٢٤٠٠

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها .

العضو المنتدب
ماهر موسى سنية

رئيس مجلس الإدارة
حسن سيدرة أحمد عشري

شركة الصورة الذهبية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(المبالغ المدرجة بالجنيه المصري)

	إيضاح رقم	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الخسائر قبل الضرائب		(٣٠٧٠٣٤٠٠)	(٣٤١٠٠٤٩)
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
فروق إعادة تقييم العملة		٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠
الإهلاكات	(١)	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠
أرباح رأسمالية		-	(٢٠٠٢٤٠٠)
أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل		(٢٠٠٢٤٠٠)	٢٠٠٢٤٠٠
التغير في المخزون	(٦)	(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
التغير في العملاء وأوراق القبض	(٧)	(٢٠٠٢٤٠٠)	٢٠٠٢٤٠٠
التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	(٨)	(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
التغير في عملاء أرصدة دائنة		٢٠٠٢٤٠٠	-
ايرادات حق الإرباح المرحلة		(٢٠٠٢٤٠٠)	-
التغير في حيازة مساهمة الدراهم	(٩)	(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
التغير في الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى والمرتبات وأوراق الدفع	(١٧،١٦)	٢٠٠٢٤٠٠	(٢٠٠٢٤٠٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		٢٠٠٢٤٠٠	(٢٠٠٢٤٠٠)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(٤)	(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
التغير في مشروعات تحت التنفيذ	(٥)	-	٢٠٠٢٤٠٠
متحصلات من بيع أصول ثابتة		٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
بنوك دائنة	(١٥)	٢٠٠٢٤٠٠	-
بنوك سحب على المكشوف		٢٠٠٢٤٠٠	-
قروض طويلة الأجل	(١٢)	(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) أنشطة التمويل		(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال السنة		(٢٠٠٢٤٠٠)	٢٠٠٢٤٠٠
فروق إعادة تقييم العملة		(٢٠٠٢٤٠٠)	(٢٠٠٢٤٠٠)
النقدية وما في حكمها في بداية السنة	(١٠)	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠
النقدية وما في حكمها في نهاية السنة	(١٠)	٢٠٠٢٤٠٠	٢٠٠٢٤٠٠

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها .

العضو المنتدب
ماهر موسى سنية

رئيس مجلس الإدارة
حسن سيدرة أحمد عشري

- يعادل أو يمثل تكلفة بند الأصل
- التقدير الأولي لتكلفة إزالة الأصل المستأجر

أ- **حق بقائه :**

يسجل الإيراد في حالة بيع بضائع كما يلي :

- ألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر والمرتبط الذي ترتبط عادة بالملكية، أو لرقابة الفعالة على السلع المباعة.
- أن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.
- ترجح تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة.
- إمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

ب- **بيع الخدمات**

يسجل الإيراد في حالة تقديم الخدمات بصورة الإلمام في الفترة المالية التي تم تأدية الخدمة فيها.

٢/١/٣ **بنود وفترات تحت التنفيذ**

يتم إثبات كافة التكاليف التي تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بناء مشروعات تحت التنفيذ وحتى انتهاء استكمال الأصل وتسجيل وتبدأ الاستخدام في الغرض المخصص من أجله، ثم تحويل التكاليف إلى بند الأصول الثابتة.

٣/١/٣ **المخازن**

يتأس قيمة المخازن على أساس التكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل ويتم الإثبات الأولي للمخزون بالتكلفة وتتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء وتكاليف التشغيل وتكاليف الأخرى التي تتحملها الشركة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة، ويتم تسجيل المنصرف من المخزون وفقا لطريقة المتوسط المتحرك على أن يتم إعادة قياس وتقييم المخزون في نهاية الفترة المالية بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل مع تحميل قائمة الدخل بالانخفاض في قيمة المخزون الناتج عن التقادم والتقادم الشركة لتطبيق مفهوم صافي القيمة البيعية لكافة أنواع المخازن.

٤/١/٣ **العملاء والمدينون والمصروفات المدينة الأخرى**

يتم إثبات العملاء والمدينون والمصروفات المدينة الأخرى والقيمة الاسمية مخصوماً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها في نهاية السنة عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبالغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة العملاء والمدينون بالقيمة الدين الزمنية عند التعويض هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

البيـــان	أعلى ٢٠١٦/١٢/٣١
مباني وإنشاءات	٢٠٪
آلات ومعدات	٢٠٪ - ٢٠٫٢٧٪
وسائل نقل وانتقال	٢٠٪ - ١٣٫٣٪
عدد وأدوات	٢٠٪ - ٧٫٩٪
أثاث ومعدات مكتبية	٢٠٪ - ٧٫٩٪

وتتوقف محاسبة المصروفات على تكلفة الدفترية للأصل عندما يصل الأصل إلى الموقع والحالة التي تكون من أجلها التي يصبح قادراً على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة.

يتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يتدفق استخدام هذا البند بالمنافع الاقتصادية مستقبلية للشركة، ويمكن قياس تكلفة البند الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الدخل عن العام خلالها التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

يتم بصفة دورية مراجعة المتبقي من العمر الإنتاجي والمتوقع للأصول وإذا اختلف المتبقي من العمر الإنتاجي المتوقع بشكل جوهري عن التقدير الأساسي فإن صافي القيمة الدفترية يتم إهلاكها على العمر الإنتاجي المتبقي بعد تعديله.

بالإضافة إلى إعادة احتساب قسط الإهلاك بعد خصم قيمة الاستعمال لصافي قيمة الأصول على العمر الإنتاجي المتبقي على أن يتم إعادة احتساب قيمة الإهلاك في حالة زيادة قيمة الاستعمال مرة أخرى كما لو كان لم يتم احتساب الاستعمال من قبل.

٥/١/٣ **الالتزامات المتداولة والمخصصات**

يتم بصفة دورية مراجعة المتبقي من العمر الإنتاجي والمتوقع للأصول وإذا اختلف المتبقي من العمر الإنتاجي المتوقع بشكل جوهري عن التقدير الأساسي فإن صافي القيمة الدفترية يتم إهلاكها على العمر الإنتاجي المتبقي بعد تعديله.

بالإضافة إلى إعادة احتساب قسط الإهلاك بعد خصم قيمة الاستعمال لصافي قيمة الأصول على العمر الإنتاجي المتبقي على أن يتم إعادة احتساب قيمة الإهلاك في حالة زيادة قيمة الاستعمال مرة أخرى كما لو كان لم يتم احتساب الاستعمال من قبل.

٦/١/٣ **تداول الإيراد**

يتأس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل الذي يتم الحصول عليه مطروحاً منه أية مرتجعات مبيعات، ويسجل الإيراد عن الآتي :

٩/١/٣ **الاستثمارات الأخرى**

يمنع للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة تكوين احتياطيات أخرى.

١٠/١/٣ **الاستعمال في قيمة الأصول :**

الأصول الثابتة

١/١٠/١/٣ **الأصول الثابتة**

- يتم اختبار الأصل الثابت مستعملاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل، ويتم قياس خسارة الاستعمال المتكلفة بالأصل على أنه فرق بين التكلفة المستهلكة بالدفاتر بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل، يتم إثبات خسائر الاستعمال المتكلفة بالأصل بالأصل سلعي بخاع القيمة باستخدام القيمة المتكلفة فقط.
- يتم إجراء اختبار الاستعمال للأصول الثابتة الوقوف بنهاية على مستوى كل أصل بصفة مستقلة، وبالنسبة للأصول المالية الأخرى إذا، يتم إجراء اختبار الاستعمال على مستوى كل مجموعة للأصول الثابتة المتشابهة على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر مشابهة.
- يتم الاعتراف بأية خسائر الاستعمال في قائمة الدخل، حتا ويتم تعويل الخسائر المتعلقة بالأصل سالي خاع القيم الدفترية سبقاً ضمن حدود المتبقي إلى قائمة الدخل.
- بالنسبة للأصول بالتكلفة المجردة، يتم إجراء تقييم بتاريخ التقارير المالية التحديد فيما إذا كان هناك دليل بأن خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً ربما لم تعد موجودة أو انخفضت، إذا وجدت تلك المؤشرات تقوم الشركة بتقييم مبلغ الأصل الممكن تحصيله، أو الوحدة المولدة للنقد. يتم رد خسائر الانخفاض في القيمة الخسارة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل القابلة للاسترداد منذ آخر خسائر الانخفاض في القيمة الأخيرة
- يتم إلغاء خسائر الاستعمال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاستعمال الأصول المالية، التي تتأس بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تتغير أداة حقوقية يتم الاعتراف بالإلغاء في قائمة الدخل، يتم الاعتراف بإلغاء خسائر الاستعمال للأصول المالية المتاحة للبيع والتي تتغير أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق المساهمين.

١١/١/٣ **تكلفة الاقتراض**

يتم تسجيل تكلفة الاقتراض كمصروفات تحمل على السنة التي تكبدت فيها الشركة هذه التكلفة ويتم رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة لتمويل الأصول الثابتة خلال فترة الإنشاء وذلك حتى يصبح الأصل جاهز للاستخدام من الناحية الاقتصادية.

١/١١/١/٣ **بدء الرسملة**

يبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل للعمل تكلفة الاقتراض عندما :

- يتم الإنفاق على الأصل.
- تتم هذه تكلفة الاقتراض.
- تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام في الأغراض المحددة له أو بيعه تجري حتى تكون في الوقت الحالي.

٢/١١/١/٣ **تعليق الرسملة**

يجب التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض خلال الفترات التي تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل.

٣/١١/١/٣ **التوقف عن الرسملة**

- يجب الانتهاء من عملية رسملة تكلفة الاقتراض عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الضرورية اللازمة لإعداد الأصل المؤهل للعمل تكلفة الاقتراض للاستخدام في الأغراض المحددة له أو بيعه للغير.
- عندما يتم الانتهاء من إنشاء أجزاء من الأصل المؤهل للعمل تكلفة الاقتراض ويكون من الممكن استخدام كل جزء من هذه الأجزاء أثناء استمرار عملية إنشاء باقي الأجزاء الأخرى، فإنه يتعين التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض على الأجزاء المنتهية خاصة التي الانتهاء من كل الأنشطة الضرورية اللازمة لإعداد هذه الأجزاء للاستخدام في الأغراض المحددة أو بيعها للغير.

١٢/١/٣ **المصروفات**

يتم الاعتراف بجميع مصروفات التشغيل والمبيعات بما في ذلك المصروفات العمومية والإدارية وذلك الأساس الاستحقاق.

١٣/١/٣ **الاحتياطيات**

١/١٣/١/٣ **الاحتياطي القانوني**

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح للتكوين احتياطي قانوني، ويتم التوقف عن الجنيب هذا القسط إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر، وعلى نفس الاحتياطي تعين العودة إلى الاستقطاع

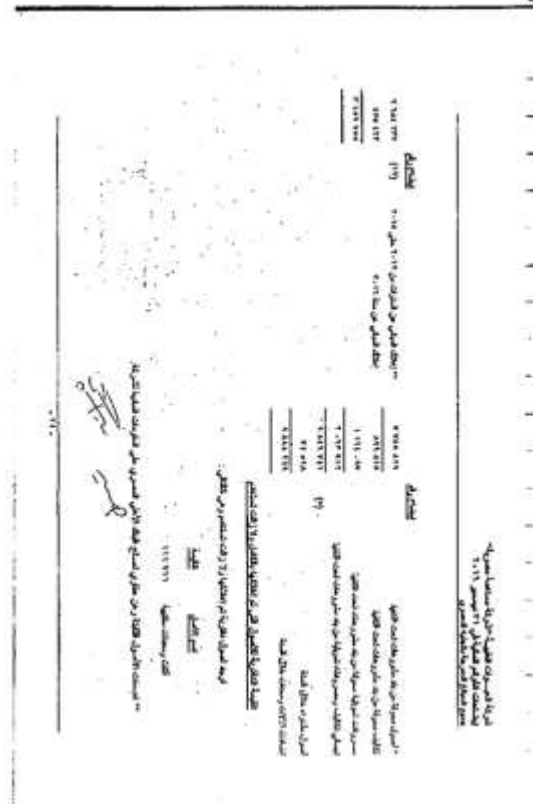

شركة القاهرة للاستثمارات والتنمية
"شركة مساهمة مصرية"

تقرير مراقب الحسابات والقوائم
المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

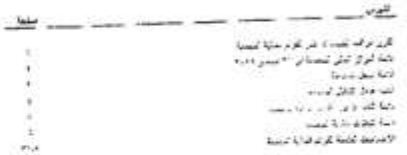

ACA

القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

شركة مساهمة مصرية

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة القاهرة للاستثمارات والتنمية "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة القاهرة للاستثمارات والتنمية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وقائمة الدخل المجمعة وقائمة الدخل الشامل المجمعة وقائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة وقائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

إن إدارة الشركة مسئولة عن إعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه ضروريا لإعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقب الحسابات

تتمثل مسئوليتنا في إبداء رأي فني محايد حول هذه القوائم المالية المجمعة استنادا إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها وفقا لمعايير المراجعة المصرية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية المجمعة خالية من أخطاء جوهرية.

وتتضمن أعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة إثبات عن المبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية المجمعة. وتعتمد إجراءات المراجعة المختارة على تقديرنا المهني بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة سواء بسبب الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر قمنا بدراسة نظام الرقابة الداخلية الذي تراه الشركة ذو صلة بإعداد القوائم المالية المجمعة وذلك لتصميم إجراءات المراجعة الملائمة في ضوء الظروف المحيطة بالشركة وليس بغرض إبداء رأي فني محايد حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة. وتتضمن أعمال المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية المجمعة.

وفي رأينا أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية وتوفر أساسا مناسبا لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا أن القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

أمسكت الشركة حسابات منتظمة تتفق مع أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتتفق البيانات الواردة بتقرير مجلس الإدارة المرفق مع ما هو وارد بالدفاتر فيما يتعلق بالقوائم المالية المجمعة.

القاهرة في ٢ مارس ٢٠١٧

طارق القديم
ماسبه تاريخ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٤٩٤

Agami Consultants & Accountants
16 Gh Gal Nazli St., Abdeen, Cairo, Egypt
Telephone & Fax: +202 23921990
E-mail: info@aca-eg.abdeen.com www.aca-eg.abdeen.com

شركة القاهرة للاستثمارات والتنمية - شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالي المجمعة - في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
الأصول غير المتداولة			
أصول ثابتة بالصافي	٥	١,٩٧٦,٢٧٩	١,٨٦٥,٤١٠
الشهرة العقارية	٦	٢,٣١٤,٢٠٠	٢,٣١٤,٢٠٠
استثمارات طويلة الأجل	٧	٢٤,٠٣٠,٠٠٠	٢٤,٠٣٠,٠٠٠
استثمارات عقارية	٨	٩,٢٠٠,٠٠٠	٩,٢٠٠,٠٠٠
أصول ضريبية مؤجلة	١٨	٣٧٦,٢٧٢	٣٧٦,٢٧٢
إجمالي الأصول غير المتداولة		٤٨,٢٧٢,٧٥٥	٤٨,٢٧٢,٧٥٥
الأصول المتداولة			
مخزون بضائع تحت التنفيذ وعقارات جاهزة للبيع	٩	٩٢٤,٠٠٠	٩٢٤,٠٠٠
مشروعات تحت التنفيذ (مقاولات)	١٠	٤٨,٦٧٦,٠٠٠	٤٨,٦٧٦,٠٠٠
مشروعات تحت التنفيذ (عقارات)	١١	٩,٦٠٦,٦٧٢	٩,٦٠٦,٦٧٢
عملاء وأوراق قبض تجارية	١٢	٦,٣٧٨,٦١٥	٦,٣٧٨,٦١٥
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	١٣	٦,٣٧٨,٦١٥	٦,٣٧٨,٦١٥
استثمارات بغرض المتاجرة من خلال الربح والخسارة	١٤	٩,٢١٥,٨٧٩	٩,٢١٥,٨٧٩
نقدية بالبنوك وبالصندوق	١٥	٩,٦٤٤,٤٧٦	٩,٦٤٤,٤٧٦
إجمالي الأصول المتداولة		٩٠,٤٤٣,٤٥٣	٩٠,٤٤٣,٤٥٣
إجمالي الأصول		٤٨,٢٧٢,٧٥٥	٤٨,٢٧٢,٧٥٥
حقوق المساهمين			
رأس المال المصدر	١٦	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطيات	١٧	٩,٤٦٣,٤٧٥	٩,٤٦٣,٤٧٥
مسدد تحت زيادة		٩,٤٦٣,٤٧٥	٩,٤٦٣,٤٧٥
أسهم خزينة		(٩,٦٦٦,٦٦٦)	(٩,٦٦٦,٦٦٦)
أرباح (خسائر) مرحلة		(٩٩,٩٩٩)	(٩٩,٩٩٩)
صافي ربح العام		٩,٩٠٩,٠٤٩	٩,٩٠٩,٠٤٩
إجمالي حقوق الشركة الأم		٩٠,٦٦٦,٦٦٦	٩٠,٦٦٦,٦٦٦
الحقوق غير المسيطرة		٩,٦٦٦,٦٦٦	٩,٦٦٦,٦٦٦
إجمالي حقوق المساهمين		٩٩,٦٦٦,٦٦٦	٩٩,٦٦٦,٦٦٦
الالتزامات غير المتداولة			
التزامات ضريبية مؤجلة	١٨	٩,٦٦٦,٦٦٦	٩,٦٦٦,٦٦٦
إجمالي الالتزامات غير المتداولة		٩,٦٦٦,٦٦٦	٩,٦٦٦,٦٦٦
الالتزامات المتداولة			
ضريبة الدخل المستحقة		٩,٩٩٩,٩٩٩	٩,٩٩٩,٩٩٩
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	١٩	٩,٩٩٩,٩٩٩	٩,٩٩٩,٩٩٩
إجمالي الالتزامات المتداولة		٩٩,٦٦٦,٦٦٦	٩٩,٦٦٦,٦٦٦
إجمالي الالتزامات		٩٩,٦٦٦,٦٦٦	٩٩,٦٦٦,٦٦٦
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات		٩٩,٦٦٦,٦٦٦	٩٩,٦٦٦,٦٦٦

الشركة الوطنية لصناعات الغزل
(شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

المخالفات عن عام ٢٠٠٥ والعام ٢٠١٥

تم تقييم الإقرارات الضريبية وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

وبناء على حكم محكمة الجيزة الابتدائية وإصدار شهادة من محكمة استئناف القاهرة حكم لصالح الشركة. طلبت الشركة من محكمة الضرائب. وأدى نص على اعتماد فروق إعادة الكشوف بمبلغ ٢٦٠ ٢٦٠ ٤ جنيه مصري عن عام ٢٠٠٥ .

وبناء على ما سبق قامت الشركة بتقديم الإقرارات ضريبية معدلة للسنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣ وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ إلى مأمورية ضرائب مراكز كبار الممولين لإثبات فروق الأصل الضريبي لأرصدة الأصول الثابتة بعد التقييم.

٢٠١٥ الضريبة على المرتبات وما في حكمها

المخالفات عن عام حتى الثلاثة حتى ٢٠٠٩

تم إنهاء المخالفات الضريبية وتم سداد الفروق المستحقة.

المخالفات ٢٠١٠/٢٠٠٦

قامت المأمورية بفحص الملف ضريبيا وتم الطعن في المواعيد القانونية وتم إعداد نموذج الاعتراض والمستندات المؤيدة من قبل الشركة وتقديمها إلى مأمورية الضرائب وحصر فروق لإعادة الفحص على أساس فحص وتقدير أعمال إعادة الفحص.

المخالفات ٢٠١٢/٢٠١١

لم يتم الفحص حتى تاريخه.

٢٠١٥ ضريبة المبيعات

المخالفات من بداية النشاط حتى ٢٠٠٩

تم الفحص من قبل مصلحة الضرائب وتم السداد والتسوية النهائية بالإيعاد أي مستحقات عن هذه الفترة .

المخالفات ٢٠١٠/٢٠١٠

تم الفحص من قبل مصلحة الضرائب ويطالبها الشركة بمبلغ ٤٧٠ ٤١٩ ١ جنيه مصري يبعد الفرض على البند الداخلية تم تخفيض المبلغ بمبلغ ٤٨٤ ٤٣١ جنيه مصري والاضافة إلى ضريبة إضافية بواقع ٢٠% من كل أسبوع بمبلغ ٢٠١٠ ٢٠٤ جنيه مصري تم سدادها بالمصلحة بالكامل وتأييد أي مستحقات عن هذه الفترة .

سنة ٢٠١٣/٢٠١٢

لم يتم الفحص حتى الآن.

الشركة الوطنية لصناعات الغزل
(شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

وقد قام مجلس الإدارة بوضع سياسة للمكافأة يتم بموجبها تداول المزايا الاقتصادية لكل عميل على حده وذلك على أساسها يتم تحديد شروط البيع والسداد. ويتم تحديد حدود الائتمان بالنسبة لكل عميل وذلك لكل قسم على أساس قيمة مسموح بها بدون الحاجة إلى الحصول على موافقة من الإدارة وتتم مراجعة هذه الحدود بصفة دورية سنوية. ويمكن العملاء الذين يحتاجون عن الرقم بمشتريات الشركة والخاصة بالمزايا الاقتصادية المتداول مع الشركة على أساس السداد نقداً.

يتم تداول أغلب عملاء الشركة مع الشركة لفترات محددة، ومن خلال الرقابة على المخاطر الائتمانية للعملاء، يتم تجميع العملاء وفقاً لخصائصهم الائتمانية بما في ذلك ما إذا كانوا يمثلون منشآت فردية أو اعتبارية، وما إذا كانوا يمارسون النشاط التجاري العادي أو التجزئة أو كانوا من المستهلكين، وكذلك المواقع الجغرافي، والنشاط السياسي والعمر، وتواريخ الإستحقاق، وجودة معاملات مالية سابقة. وبشكل أرصدة العملاء بشكل المستمر. ويتم إدراج العملاء المتعاقدين بالرقم أو المخاطر الأعلى على قائمة عملاء محددة ويتم مراجعتها من قبل الإدارة بحيث يتم التعامل المستقبلي للتسهيلات مع هؤلاء العملاء على أساس النشاط مقدماً.

وتتضمن المخاطر العامة إلى تصورهم الإئتمان لعملاء، لذلك إذا في حالة عدم السداد يتمين الشركة حق المطالبة بما لديهم الشركة بجانب ضمان فيما يخص بالعملاء والأرصدة المدينة الأخرى.

لدى الشركة بالتعيين متخصص بتصنيف المخاطر المقررة للإنخفاض في المدينين والأرصدة والمدينة الأخرى. ويتعين هذا المتخصص بصفة أساسية من المخاطر المحددة المتعلقة بمخاطر خاصة وبمخاطر إجمالية تم تكوينها الأصول من مجموعات متشابهة المخاطر المتعلقة وليكن لم تحدد. متخصص المخاطر الإجمالية غير المحددة تم تحديد بناءاً على البيانات التاريخية الأحصائيات السداد للأصول المالية المماثلة.

خطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة في عدم تمكن الشركة من الوفاء بالإلتزاماتها المالية عند إستحقاقها. ولتعين سياسة الشركة في إدارة السيولة المالية بشكل يضمن قدر الإمكان، حوزتها بشكل دائم قدر كافي من السيولة النقدية بالإلتزاماتها وذلك تحت الظروف العادية والإستثنائية دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة الشركة.

وتقوم الشركة بإستخدام نظام تكاليف التحديد المثلة متنوعاتها وخصائصها، وهذا النظام يساعد الشركة على مراقبة متطلبات التدفقات النقدية وتعديل أرصدة حائزة النقدي على الإستثمارات. وبذلك الشركة من حوزتها القدر كافي من النقدية الوفاء بالمصروفات التشغيلية لفترة ٣٠ يوم بما في ذلك خدمة الإلتزامات المالية، ويستثنى من ذلك التأثير المحتمل للظروف غير العادية التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل معقول، وذلك مثل الكوارث الطبيعية.

الشركة الوطنية لصناعات الغزل
(شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٥ الإلتزامات العرضية وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بها

نظرة شاملة

تعرض الشركة خلال ممارستها أنشطتها للمخاطر التالية والناتجة عن إستخدامها للأدوات المالية:

- خطر الإئتمان
- خطر السيولة
- خطر السوق

إطار المخاطر

تنتج المسئولية العامة عن وضع إطار العمل الخاص بإدارة مخاطر الشركة ومتابعة أداء، على مجلس إدارتها، كما يقع على عاتق مجلس الإدارة أيضاً مسئولية تطوير ومراقبة تنفيذ سياسات إدارة المخاطر بالشركة.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه الشركة وتحديد الحدود المقبول بقواعد مراقبة تلك المخاطر والألتزام من الإلتزام بالحدود المقررة.

ويتم مراجعة سياسات وأنشطة المخاطر بصورة دورية التي تعكس التغيرات في أوضاع السوق وأنشطة الشركة. وتهدف الشركة من خلال التدريب الخاص بها ومعايير الإدارة والإجراءات إلى تنمية بيئة رقابية منضبطة وبناءة يتفهم من خلالها العاملين الدور المنوط بهم والإلتزامات.

ويقوم مجلس إدارة الشركة بالإشراف على كيفية قيام الإدارة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات المخاطر كما يقوم بمراجعة مدى ملائمة إطار عمل المخاطر بالمخاطر التي تواجهها الشركة وتعاون المراجعة الداخلية مع مجلس إدارة الشركة في قيامه بدوره الإشرافي والرقابي. ويتولى المراجعة الداخلية القيام بقدر من المراجعة الدورية والخاصة بضوابط وإجراءات إدارة المخاطر ويقوم بتقديم التقارير عن نتائجها إلى الإدارة.

خطر الإئتمان

خطر الإئتمان هو خطر الخسارة المالية للشركة إذا لم يتمكن عميل أو طرف مقابل بأداء مالية من الوفاء بالإلتزاماته التعاقدية وينشأ هذا الخطر بصورة أساسية من أرصدة العملاء والإستثمارات المالية.

العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

يأثر تعرض الشركة لخطر الإئتمان بشكل أساسي بفرعها كل عميل بما في ذلك مخاطر طبيعة النشاط والقطاع الذي تشكل تأثيراً أقل على خطر الإئتمان. ويعتبر خطر الإئتمان بالشركة محدود نظراً لسياسة الشركة في التعامل مع قطاع متنوع من العملاء وتغير سياسة الشركة إلى البيع النقدي بصفة أساسية.

شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ش.م.م
Middle East Glass Manufacturing Company S.A.E.

القاهرة في: 2017/2/9

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم صور من القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة عن الفترة المنتهية في
31 ديسمبر 2016

رجاء التكرم بالتنبيه بالأستلام وصل الالزم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس القطاع المالي
محمد خليفة

- مرفق لسيادتكم صورة من تقرير مجلس الإدارة

شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج
شركة مساهمة مصرية
وشركاتها التابعة

القوائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

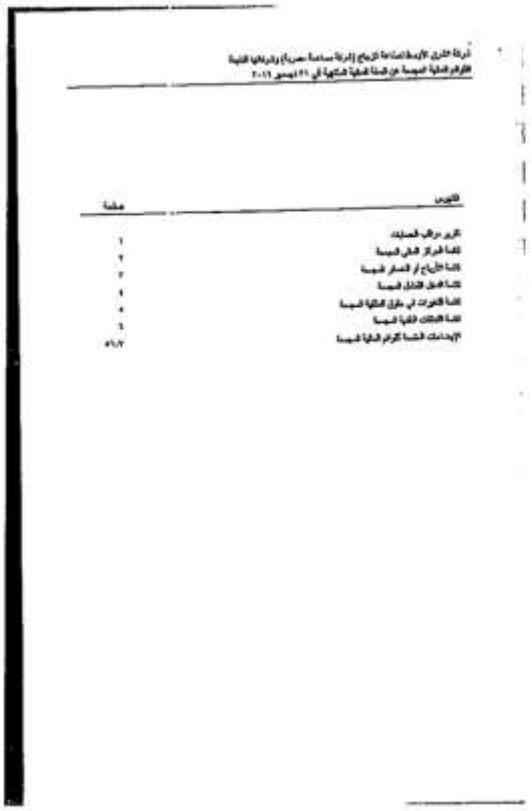

شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج (شركة مساهمة مصرية) وشركاتها التابعة
القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

القوائم	صفحة
تقرير مراقب الحسابات	١
قائمة المركز المالي المجمعة	٢
قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة	٣
قائمة الدخل الشامل المجمعة	٤
قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة	٥
قائمة التدفقات النقدية المجمعة	٦
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة	٧-٥٧

pwc

تقرير مراقب الحسابات

السادة مساهمي شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج "شركة مساهمة مصرية" وشركاتها التابعة

التقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج "شركة مساهمة مصرية" وشركاتها التابعة ("المجموعة")، والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وما يعن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

تلك القوائم المالية المجمعة مسئولية الإدارة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبية المصرية وعن نوع الرقابة الداخلية التي تحددها مسئولية الإدارة كما هو واقع وفقط على وفقها أو الخطأ، كذلك تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية المناسبة والتعديل عليها من آن لآخر وفقاً للظروف، وإجراء تقديرات محاسبية معقولة من قبل الإدارة.

مسئولية مراقب الحسابات

تتلخص مسئوليتنا عن إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المجمعة خالية من التحريفات الهامة والجوهرية.

وتتضمن أعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على تقدير المراجع المهني بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن غش أو خطأ، وعند تقييم تلك المخاطر يضع المراجع في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المجموعة بإعداد القوائم المالية المجمعة، والغرض هذا التقدير بدون الغرض إبداء رأينا الفني حول فعالية الرقابة الداخلية، كما تتضمن المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا تقييم مدى ملائمة العرض الذي قامت به القوائم المالية المجمعة ككل.

ونحن نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة وبوضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج "شركة مساهمة مصرية" وشركاتها التابعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبية المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات الصلة.

أحمد جمال محمد ذكي الكاشوي
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٨٥٤١
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٨٦
مشهر برأيه/ام مراقب حسابات

القاهرة في ١٤ مايو ٢٠١٧

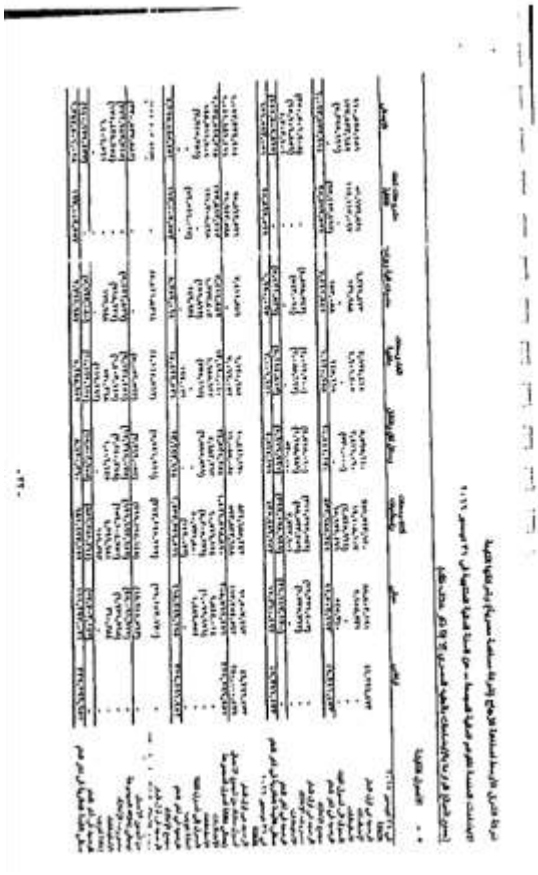

شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج (شركة مساهمة مصرية) وشركاتها التابعة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٠ - الموقف الضريبي (تابع)

٢ - شركة سيلور (شركة مساهمة مصرية) - (الشركة القابضة)

أولا: الموقف الضريبي لشركة سيلور (شركة مساهمة مصرية) - (الشركة القابضة) وذلك عن الفترة المستحق عنها من أول مساهمة الحرف الحالة وحتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية المجمعة:

أولا - الأرباح التجارية والصناعية

تمت الشركة بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وفقا لقرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٠٠٥/٢٠٠٥ بتاريخ ٢٠٠٥/٠٦/٢٠.

ثانيا - ضريبة كسب العمل

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وتم سداد الضريبة المستحقة.

ثالثا - ضريبة الدمغة

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وتم سداد الضريبة المستحقة.

رابعا - ضريبة الدمغة على المبيعات

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وتم سداد الضريبة المستحقة.

ثانيا: الموقف الضريبي لشركة سيلور (شركة مساهمة مصرية) - (الشركة القابضة) وذلك عن الفترة المستحق عنها من أول مساهمة الحرف الحالة وحتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية المجمعة:

أولا - الأرباح التجارية والصناعية

تمت الشركة بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وفقا لقرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٠٠٥/٢٠٠٥ بتاريخ ٢٠٠٥/٠٦/٢٠.

ثانيا - ضريبة كسب العمل

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وتم سداد الضريبة المستحقة.

ثالثا - ضريبة الدمغة

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وتم سداد الضريبة المستحقة.

رابعا - ضريبة الدمغة على المبيعات

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وتم سداد الضريبة المستحقة.

٣ - شركة الشرق الأوسط للمنتجات الزجاجية والمعدات (شركة مساهمة مصرية)

أولا - الضريبة على الأنشطة الأخرى

- تم فحص الشركة منذ تاريخ الإنشاء وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١.
- الشركة معفاة لمدة ١٠ سنوات من ١ يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

ثانيا - الضريبة على المرتبات وما في حكمها

- لم تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠٠٩ وتم دفع الضرائب.
- تم فحص دفاتر الشركة منذ عام ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

ثالثا - الضريبة الخاصة على المبيعات

- تم فحص دفاتر الشركة منذ تاريخ الإنشاء وحتى عام ٢٠٠٩.
- تم فحص دفاتر الشركة منذ عام ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

رابعا - ضريبة الدمغة

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الضرائب.
- تم فحص دفاتر الشركة من ١ يناير ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

٣ - شركة الشرق الأوسط للمنتجات الزجاجية والمعدات (شركة مساهمة مصرية) - تابع

أولا - الضريبة على الأنشطة الأخرى

- تم فحص دفاتر الشركة منذ تاريخ الإنشاء وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١.
- الشركة معفاة لمدة ١٠ سنوات من ١ يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

ثانيا - الضريبة على المرتبات وما في حكمها

- لم تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠٠٩ وتم دفع الضرائب.
- تم فحص دفاتر الشركة منذ عام ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

ثالثا - الضريبة الخاصة على المبيعات

- تم فحص دفاتر الشركة منذ تاريخ الإنشاء وحتى عام ٢٠٠٩.
- تم فحص دفاتر الشركة منذ عام ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

رابعا - ضريبة الدمغة

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الضرائب.
- تم فحص دفاتر الشركة من ١ يناير ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج (شركة مساهمة مصرية) وشركاتها التابعة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٠ - الموقف الضريبي (تابع)

٤ - شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج

أ- ضريبة الدمغة

تم فحص دفاترها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

الفترة من ٢٠١٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

- تم فحص دفاتر الشركة بتاريخ تقرير بمبلغ ٩٤,٨٨٥ جنيه مصري وتم السداد.
- جاري فحص دفاتر ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

ب- الضريبة الحالية

الفترة من ١ يناير ٢٠١٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

تم ربط مبلغ ٢,٢٦١,٣٦١ جنيه مصري وتم سداد مبلغ ٩,٢١٢,٨١٥ جنيه مصري والمتبقي على الشركة مبلغ ٢٢٢,٥٤٦ جنيه مصري.

٥ - شركة سيلور بلاست (أقامة المباني والتشطيب "شركة مساهمة مقفلة")

أولا - الأرباح التجارية والصناعية

قامت الشركة بتقديم الإقرارات في المواعيد القانونية وتمت فحص الشركة عن السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وتم تقديم في ٣٠ أبريل ٢٠١٥.

ثانيا - ضريبة على المرتبات والأجور

قام الشركة بالاشتراك وسداد الضريبة المستحقة وتم فحص الشركة عن السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وتم سداد الضريبة المستحقة.

ثالثا - ضريبة الدمغة على المبيعات

قام الشركة بتقديم الإقرارات في المواعيد القانونية وتم فحص الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الضريبة المستحقة.

رابعا - ضريبة الدمغة

تم فحص الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الضريبة المستحقة.

شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج (شركة مساهمة مصرية) وشركاتها التابعة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٢ - الأرباحات

أرباحات الإصدار التحويلي	قيمة السهم	القيمة الاسمية	عدد السهم بالبورصة	قيمة إجمالية بالجنيهات
سهم	١٠,٩٢٦	٥٥٩,٦١٤	١٨	١
سهم	١٠,٩٥٥	٢,٤٢٧,٦٨٤	١٨	٤

أرباحات الأسهم الآتية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، يوجد لدى الشركة أرباحات رأسمالية بقيمة ١٨,٤٤٨,٢٧٤ جنيه مصري تمثل في قيمة سهم واحد.

٣٥ - المخصصات غير المالية

يتمثل رصيد هذا المخصص المكون قائما في نهاية السنة المالية على ما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
أثر ضرائب أصول ثابتة غير مسددة	٤٤,٠٧٩,٦١١
ضرائب أرباح المكون من فروق العملة بالخسارة	٥,٠٢٠,٢٢٦
مصروفات ضريبية غير مسددة	٤,١٢١,٦٨٠

شركة القنوات الأربعة لصناعة الزجاج (شركة مساهمة مصرية) وشركاتها التابعة
الميزانية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

البيان	إيضاح	٢٠١٥	٢٠١٤
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)			
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة	٨	٢٨١,٩٢٣,٠٨٦	٢١٠,٢٨٥,٢٢٥
أصول غير ملموسة	٩	٢١٢,٥٢٤,٤٠٨	٢٢١,٨٥٢,٩٦٠
مشروعات تحت حساب الإنشاء	٧	٢٩,٨٢٦,٨١٠	٠
إجمالي الأصول غير المتداولة		٥٠٠,٢٩٤,٣٢٤	٤٣٢,٣٣٨,٠٦٥
الأصول المتداولة			
المخزون	٨	٢٢٤,٥٨٦,٦٨٦	١٣٩,٠٧٢,٦٨٩
عملاء وأوراق القبض	٩	١٢٢,٨٨٦,٤٤٢	٨٨,١١١,٠٥٢
مصروفات مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	١٠	٣٨,٤٣٩,١٠٢	٣١,٥٣٩,٨٨٨
المستحق من معاملة الغير	١١	٩١,٤٤٤,٤٣٧	٢٩,٣٧٩,٢٠٢
المستحق من أطراف ذات علاقة	١١	١١١,٣٦١,٠٨١	٩١,٠٣٤,٤١٩
النقدية وأرصدة لدى البنوك	١٢	٤١,٨٠٠,٢٧٣	٩١,٤١٤,٨٠٢
إجمالي الأصول المتداولة		٥٦٨,٢٩٦,٢١٨	٤٥٩,٣٩٦,٠٨٩
الالتزامات المتداولة			
المخصصات	١٤	١٢,٠٢٢,٣٢٣	٢٦,٨٨٢,٨٠١
بنوك سحب على المكشوف	١٥ أ	٢١٧,٨٠٩,٧١٤	٢٨٨,٦٣٩,٨٠٠
قروض وسلفيات	١٥ أ	١١٦,٩٩٠,٣٢٥	٢٨٦,٢٩١,٦٠٨
حق اكتتاب أوراق مالية	١٦	١٣,٤٢٠,٠٩٨	٨٦,٢٦٤,٢٦٥
المسروقات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى	١٧	٦٨,٨٩٨,٨٢٦	٢٦,٨٣٢,٥١٢
المستحق إلى معاملة الغير	١٨	٢٠,٧٢٠,٠٠٩	١٣,٨٨١,٨٦٨
إجمالي الالتزامات المتداولة		٥٣٤,٢٣٧,٤٢٠	٤٢٦,٠٩٠,٦٠٦
صافي (عجز) رأس المال العامل		٤٦,٠٦٠,٧٩٨	(٦٦,٧٠٣,٥١٧)
إجمالي الاستثمار		٥٤٦,٣٧٤,٠٤٢	٣٦٥,٦٣٤,٥٤٨
يمثل في:			
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	١٩	٤٠,٢٢٩,٥٥٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي القرض	٢٠	٨٤,١١٦,٢٦٠	٨,٨٦٦,٢٩٥
احتياطيات أخرى	٢١	٤٣,٤٦٩,٠٧	٠
احتياطي خاص	٢١	٢٩٢,٢٧٧,٧٧٤	٠
الأرباح المبقاة		٢٦٤,٤٨٦,٩٦٩	١٠٩,٠٩٠,٦٨٦
إجمالي حقوق الملكية		٣٧٩,٢١٦,٨٩٦	١٦٢,٨٨٦,٩٨٦
حقوق الأقلية	٢٢	٤٣,٠٥٨,٠٤٣	٤٣,٠٥٨,٠٤٣
إجمالي حقوق الملكية		٤٢٢,٢٧٤,٩٣٩	٢٠٥,٩٤٤,٩٣٩
الالتزامات غير المتداولة			
قروض وسلفيات	١٥ ب	٢١٤,٩٦٠,٠٩٦	٢٥٩,٤٤٠,٠٩٦
الالتزامات ضريبة مستحقة الدفع	٢٣	٦,٣٧٤,٦٢٦	٦,٣٢١,٨٢٩
الالتزامات ضريبة الدخل المؤجلة	٢٣	٤٣,٦٨٩,٨٨٦	٤٨,٣٠٣,٦٨٦
مقدم شراء أصول ثابتة		٣٦,٤١٤,٤٠٦	٣٦,٤١٤,٤٠٦
إجمالي الالتزامات غير المتداولة		٣٠٦,٣١٩,٣٦٣	٣٦٥,٦٣٤,٥٤٨
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات غير المتداولة		٧٢٨,٤٠١,٤٣٢	٥٤٦,٣٧٤,٠٤٢

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٦ إلى صفحة ٢٩ تمثل جزء مكمل للقوائم المالية المجمعة

رئيس القطاع المالي — الأستاذ / أحمد هاشم زيدان
عضو مجلس الإدارة — الأستاذ / بيار الأيوبي
رئيس مجلس الإدارة — الأستاذ / عبدالوهاب عبدالعال بشر

القاهرة في ٩ أبريل ٢٠١٦
تقرير مراقب الحسابات مرفق

شركة القنوات الأربعة لصناعة الزجاج
شركة مساهمة مصرية
وشركاتها التابعة
تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

pwc

تقرير مراقب الحسابات

السادة مساهمي شركة القنوات الأربعة لصناعة الزجاج وشركاتها التابعة "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة القنوات الأربعة لصناعة الزجاج "الشركة مساهمة مصرية" وشركاتها التابعة والمجمع عالم وشركاتها في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وكذا قوائم الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وبالملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

تلك القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ وتطبيق على رقابة داخلية تكفل عملاً واضحاً وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتمثل مسئوليتنا على إبداء رأي على تلك القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. لقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وطلب منا المعايير الالتزام بمتطلبات قواعد السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد معقول بأن القوائم المالية المجمعة خالية من التحريفات الهامة والجوهرية.

يتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على تقدير المراجع بما في ذلك تقدير المخاطر التي تنطوي عليها القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. وعند تقدير تلك المخاطر يقوم مراقب الحسابات بدراسة نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد الشركة القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح وذلك لتصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل أعمالنا أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا تقييم العرض العام للقوائم المالية المجمعة.

وفقاً لرأينا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية بمقدارها وتعد أساساً مقبولاً لإبداء رأينا على تلك القوائم المالية المجمعة.

الرأي

من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدل ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة القنوات الأربعة لصناعة الزجاج "شركة مساهمة مصرية" وشركاتها التابعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبية المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات الصلة.

أحمد جمال حمدا الله الكردوسي
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية القانون المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين ٨٥٨١
سجل الهيئة العامة لرقابة المالية ١٢٦
مندوب وشركاه برايس وترهاوس كوبرز

القاهرة في ٦ أبريل ٢٠١٦

شركة فاروق الأوسط لصناعة الورق بالإسكندرية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة – عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢ - السياسات المحاسبية (تابع)

٢-٧ أساس التجميع (تابع)

٢ - حقوق الملكية وحقوق الأقلية

- تعرف القيمة بحقوق الملكية والأقلية على أنها حقوق في أية منشأة مع أخذ في الاعتبار أي أسهم ممتازة مصدرة بواسطة المنشأة والمحتفظ بها بواسطة المساهمين الخارجيين.

- إذا زاد أو حدث خلل في الشركة التابعة بين حقوق الملكية والأقلية فيما يتعلق بالتغيرات في حقوق الملكية للشركة التابعة، يتم تعديل القيم المدرجة لحقوق الملكية والأقلية لتعكس التغيرات في حقوقهم النسبية في الشركة التابعة. أي فرق بين المبلغ الذي يتم به تعديل الأقلية والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم يتم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية وتعزى إلى مالكي الشركة الأم.

٢-٩ ترجمة العملات الأجنبية

(أ) عملة التعامل والعرض

يتم إدراج وعرض القوائم المالية لكل منشأة في المجموعة باستخدام العملة الأساسية التي تعمل فيها المنشأة (عملة التعامل). يتم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري (الذي يمثل عملة التعامل والعرض للشركة الأم).

(ب) المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. ويعترف في قائمة الدخل أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وكذلك الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية الفترة.

٢-١٠ الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك. وتتضمن التكلفة التاريخية كافة المصروفات المرتبطة بإقتناء الأصل وحتى حالته التشغيلية في الغرض الذي أعد لأجله.

يتم استخدام طريقة القسط الثابت لإهلاك بحيث يتم تخفيض قيمة الأصل إلى قيمته التخريدية على مدار العمر الإنتاجي المقدر فيما عدا الأراضي التي لا تخضع أصلاً لمثل هذا الإهلاك وفيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل نوع من أنواع الأصول:

• المباني	٢٠-٥٠ سنة
• آلات ومعدات	٥-١٠ سنة
• السكيبوات	طريقة الوحدات المنتجة
• وسائل النقل	٥-٨ سنة
• أثاث ومعدات مكتبية	٥-٨ سنة
• حاسبات آلية	٣-٥ سنة

تتم مراجعة القيم المتبقية للأصول وأعمارها الإنتاجية في تاريخ كل مركز مالي، ويتم تعديلها إذا لزم الأمر.

يتم رسملة المصروفات اللاحقة على بند الأصول الثابتة فقط عندما يكون من المحتمل أن تعود المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة. ويتم تحميل كافة المصروفات الأخرى كمصروفات على قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي تم تكبدها فيها.

يتم استبعاد أي بند من بنود الأصول الثابتة عند التخلص منه أو عندما لا يتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو التخلص منه. ويتم تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أي أصل (والتي تقاس بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل.

٢-١١ الأصول غير الملموسة

(أ) برامج الحاسب الآلي

تظهر برامج الحاسب الآلي المقتناة بالتكلفة التاريخية. ويتم إطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها (٣ سنوات).

(ب) تكاليف التطوير

تتحمل تكاليف صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروفات عند تكبدها. ويتم الاعتراف بتكاليف التطوير المرتبطة بمشروعات البرامج المحددة والمميزة والتي يسيطر عليها فريق من العاملين التابعين للمجموعة كأصول غير ملموسة عندما يكون من المحتمل أن تولد المشروعات منافع اقتصادية تتجاوز التكاليف لأكثر من سنة واحدة. وتشمل التكاليف المرسملة تكلفة العاملين المرتبطين بالمشروع وجزء مناسب من المصروفات غير المباشرة ذات الصلة. ويتم إطفاء تكاليف التطوير المرسملة على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.

٢-١٢ الاستثمارات العقارية

تتضمن الاستثمارات العقارية الأراضي والمباني المحتفظ بها لغرض تحقيق عوائد إيجارية أو لغرض الاستفادة من الزيادة في قيمتها السوقية أو كليهما معاً. ويتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك وأي خسائر متراكمة ناتجة عن الانخفاض في القيمة. ويتم إهلاك المباني على مدى عمرها الإنتاجي المقدر باستخدام طريقة القسط الثابت.

٢-١٣ الانخفاض في قيمة الأصول

يتم مراجعة الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد لتحديد الانخفاض في قيمتها سنوياً على الأقل. ويتم مراجعة الأصول التي تخضع للإهلاك لتحديد الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة بالقيمة التي تزيد بها القيمة الدفترية للأصل عن قيمته القابلة للاسترداد. والقيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة الاستخدامية أيهما أعلى. ولغرض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول على أدنى مستويات يمكن عندها تحديد التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منفصل (وحدات توليد النقد). ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها في تاريخ كل مركز مالي لإمكانية عكس الانخفاض في القيمة.

٢-١٤ الاستثمارات المالية

(أ) التصنيف

تصنف المجموعة استثماراتها في الأوراق المالية في الفئات التالية: استثمارات بغرض المتاجرة، استثمارات متاحة للبيع، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض وحسابات مدينة. ويعتمد التصنيف على الغرض الذي من أجله تم اقتناء الاستثمارات. وتحدد الإدارة تصنيف استثماراتها عند الاقتناء.

(ب) الاعتراف والقياس

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الاستثمارات في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. ويتم إثبات الاستثمارات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة بالنسبة لكافة الاستثمارات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات المالية عندما تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الاستثمارات أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بملكيتها. وتقاس الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل مركز مالي. وتدرج القروض والحسابات المدينة بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

٢-١٥ المخزون

يقيم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. ويتم تحديد التكلفة على أساس طريقة المتوسط المرجح. وتتضمن تكلفة الإنتاج التام والإنتاج تحت التشغيل تكلفة المواد والأجور المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى والتكاليف غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج (على أساس الطاقة التشغيلية العادية). ويتم تحديد صافي القيمة البيعية على أساس سعر البيع المقدر في ظروف النشاط العادي للشركة مطروحاً منه التكاليف المقدرة لإتمام عمليات التصنيع والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام عملية البيع. يتم تكوين مخصص لبنود المخزون الراكد أو البطيء الحركة وفقاً لتقديرات الإدارة.

٢-١٦ العملاء

يتم إثبات العملاء بالقيمة الأصلية لفاتورة البيع ناقصاً مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. ويتم تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة لن تتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية للعملاء. ويتم الاعتراف بالديون المعدومة عند تحققها. ويتم إثبات المخصص في قائمة الدخل.

٢-١٧ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة، تتضمن النقدية وما في حكمها النقدية في الصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء، بعد خصم أرصدة البنوك الدائنة.

٢-١٨ رأس المال

تتمثل الأسهم العادية في رأس المال المدفوع. وتتمثل المصروفات المتعلقة بإصدار أسهم جديدة أو خيارات في حقوق الملكية بعد خصم أي أثر ضريبي، في المتحصلات المستلمة.

٢-١٩ الاقتراض

يتم الاعتراف بالاقتراض مبدئياً بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة المتكبدة. ويتم قياس الاقتراض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة. ويتم الاعتراف بأي فرق بين المتحصلات (بعد خصم تكاليف المعاملة) وقيمة الاسترداد في قائمة الدخل على مدى فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

٢-٢٠ ضريبة الدخل الجارية والمؤجلة

تتضمن ضريبة الدخل للفترة الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة. ويتم الاعتراف بضريبة الدخل في قائمة الدخل، فيما عدا الضريبة المتعلقة ببنود يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة في حقوق الملكية.

٢-٢١ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام قانوني أو استدلالي ناتج عن أحداث سابقة، ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للموارد لتسوية الالتزام، ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. ولا يتم الاعتراف بالمخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

٢-٢٢ مزايا العاملين

(أ) التزامات المعاش

تعمل المجموعة بنظام المعاشات المحددة المساهمة، وهو نظام معاشات يتم بموجبه سداد اشتراكات ثابتة إلى منشأة مستقلة. ولا يكون لدى المجموعة أي التزامات قانونية أو استدلالية بسداد اشتراكات إضافية إذا لم يكن لدى المنشأة الأموال الكافية لسداد جميع المزايا المتعلقة بخدمة العاملين في الفترة الحالية والسابقة. وتعترف المجموعة بالاشتراكات كمصروف عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً كأصل إلى الحد الذي يمكن فيه استرداد الدفعة النقدية أو تخفيض المدفوعات المستقبلية.

(ب) مكافأة نهاية الخدمة

تدفع مكافأة نهاية الخدمة عندما يتم إنهاء خدمة العامل قبل تاريخ التقاعد العادي أو عندما يقبل العامل ترك العمل مقابل هذه المكافأة. وتعترف المجموعة بالتزام مكافأة نهاية الخدمة عندما تكون ملتزمة بشكل واضح بإنهاء خدمة العاملين الحاليين وفقاً لخطة رسمية مفصلة دون إمكانية التراجع عنها.

٢-٢٣ الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بشكل موثوق به، بغض النظر عن توقيت السداد. ويتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق، بعد خصم الخصومات التجارية والمرتجعات والضرائب المرتبطة بالمبيعات. ويتم الاعتراف بالإيرادات على النحو التالي:

- المبيعات: يتم الاعتراف بالإيرادات عند تسليم البضائع للعميل، وعندما لا يكون هناك أي التزامات غير مستوفاة تؤثر على قبول العميل للمنتجات. ويتم تسليم البضائع عندما يتم شحنها إلى الموقع المحدد، ويتحمل العميل مخاطر التقادم والخسارة.

- إيرادات الفوائد: يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس توزيع زمني يأخذ في الاعتبار العائد الفعلي على الأصل.

- إيرادات التوزيعات: يتم الاعتراف بإيرادات التوزيعات عندما يثبت حق المساهمين في استلام المدفوعات.

٢-٢٤ عقود الإيجار

(أ) عقود الإيجار التشغيلي

يتم الاعتراف بمدفوعات عقود الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة العقد. ويتم الاعتراف بالحوافز المستلمة عند إبرام عقود الإيجار التشغيلي كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار، على مدى فترة العقد.

(ب) عقود الإيجار التمويلي

يتم رسملة عقود الإيجار التمويلي عند بدء العقد بالقيمة العادلة للعقار المؤجر أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار، أيهما أقل. ويتم توزيع مدفوعات الإيجار بين أعباء التمويل والتخفيض من الالتزام القائم بحيث يتم تحقيق معدل ثابت للفائدة على الرصيد المتبقي من الالتزام. ويتم تحميل أعباء التمويل على قائمة الدخل على مدى فترة الإيجار. ويتم إهلاك الأصل المؤجر على مدى العمر الإنتاجي المقدر له أو على مدى فترة الإيجار، أيهما أقل.

٢-٢٥ توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها اعتماد التوزيعات من قبل مساهمي الشركة.

٢-٢٦ المعاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة".

٣ - إدارة المخاطر المالية

٣-١ عوامل المخاطر المالية

تتعرض أنشطة المجموعة لمخاطر مالية متنوعة: مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملة الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة ومخاطر التدفقات النقدية ومخاطر أسعار الفائدة)، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة. ويركز برنامج إدارة المخاطر العامة للمجموعة على عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية، ويسعى إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة. وتستخدم المجموعة بعض المشتقات المالية لتغطية بعض المخاطر المعرضة لها.

٣-٢ مخاطر السوق

(أ) مخاطر العملة الأجنبية

تعمل المجموعة على المستوى الدولي وتتعرض لمخاطر العملة الأجنبية الناشئة عن تعرضات مختلفة بالدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني. وتنشأ مخاطر العملة الأجنبية من المعاملات المستقبلية والأصول والالتزامات المعترف بها. ويتم قياس مخاطر العملة الأجنبية باستخدام تحليل التعرض. وتقوم الإدارة المالية بالمجموعة بإدارة مخاطر العملة الأجنبية المتعلقة بمجموعة الشركات التابعة لها.

(ب) مخاطر القيمة العادلة ومخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بأسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من القروض والودائع. وتتعرض القروض ذات الأسعار المتغيرة المجموعة لمخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بأسعار الفائدة. وتتعرض القروض ذات الأسعار الثابتة المجموعة لمخاطر القيمة العادلة المتعلقة بأسعار الفائدة. وتقوم الإدارة المالية بالمجموعة بمراقبة تعرضات المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة.

(ج) مخاطر الأسعار الأخرى

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناشئة عن الاستثمارات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمصنفة إما كمتاحة للبيع أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ولا تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار السلع.

٣-٣ مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من النقدية وما في حكمها والودائع البنكية والتعرضات الائتمانية للعملاء، بما في ذلك المعاملات المعلقة. وتقوم الإدارة بوضع سياسة ائتمان مناسبة وتقوم بمراقبة مخاطر الائتمان المستمرة فيما يتعلق بالتعرضات الائتمانية للعملاء.

٣-٤ مخاطر السيولة

تتطلب الإدارة الحكيمة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بالنقدية وما في حكمها والأوراق المالية القابلة للتسويق والتمويل من خلال تسهيلات ائتمانية كافية. وتقوم الإدارة المالية بالمجموعة بمراقبة التدفقات النقدية المتوقعة والفعلية يومياً وبشكل أسبوعي.

٣-٥ إدارة مخاطر رأس المال

تهدف المجموعة عند إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة بغرض توفير عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف ذات العلاقة الأخرى والحفاظ على هيكل رأسمالي مثالي لتقليل تكلفة رأس المال.

٣-٦ القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة في قيمتها السوقية المعلنة في تاريخ المركز المالي. ويتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة باستخدام أساليب التقييم. وتتضمن أساليب التقييم استخدام المعاملات الحديثة بين أطراف السوق على أساس تجاري بحت، والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، وأساليب التقييم الأخرى التي يستخدمها عادة المشاركون في السوق.

٣-٧ تقدير القيمة العادلة

يتطلب المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٠) "الإفصاح عن القيمة العادلة" الإفصاح عن تحليل للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي، باستخدام تسلسل القيمة العادلة الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في القياس. ويحدد تسلسل القيمة العادلة المستويات الثلاثة التالية للمدخلات التي يمكن قياس القيمة العادلة على أساسها:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة للأصول أو الالتزامات المماثلة.

- المستوى الثاني: مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، إما بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي المشتقة من الأسعار).

- المستوى الثالث: مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة (مدخلات غير ملحوظة).

٣-٨ تقدير القيمة العادلة

يتطلب تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في سوق نشطة استخدام أساليب التقييم. وتستخدم المجموعة طرق متعددة وتتخذ افتراضات تستند إلى ظروف السوق القائمة في تاريخ المركز المالي. ويتم استخدام أسعار السوق المعلنة أو أسعار المتعاملين لأدوات الدين طويلة الأجل المتداولة. ويتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتبقية باستخدام أساليب التقييم الأخرى، مثل القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

٣-٩ القيمة العادلة للأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية للمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية. وتتضمن الأصول المالية النقدية وما في حكمها والودائع البنكية والعملاء والمدينون الآخرون والاستثمارات المالية. وتتضمن الالتزامات المالية القروض والبنوك الدائنة والموردون والدائنون الآخرون والمصروفات المستحقة.

٣-١٠ القيمة العادلة للأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية للمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية. وتتضمن الأصول المالية النقدية وما في حكمها والودائع البنكية والعملاء والمدينون الآخرون والاستثمارات المالية. وتتضمن الالتزامات المالية القروض والبنوك الدائنة والموردون والدائنون الآخرون والمصروفات المستحقة.

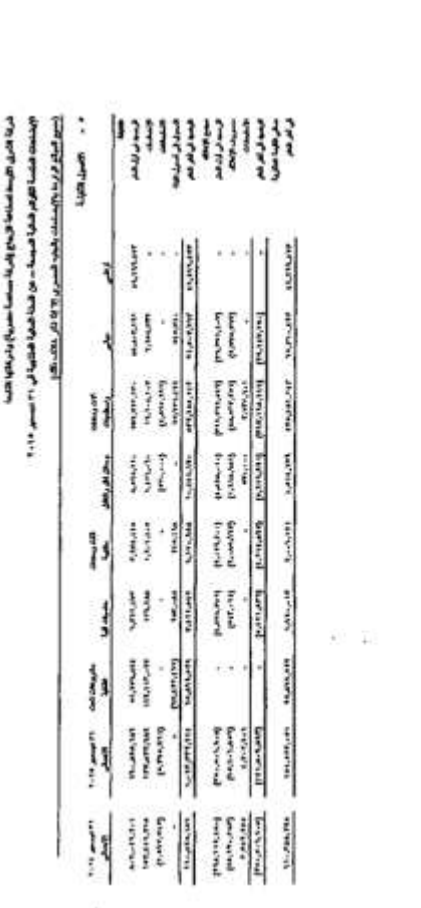

شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج (شركة مساهمة مصرية) وشركتها التابعة

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣١- الأحداث اللاحقة

بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦ قامت المجموعة بالحصول على قرض بمبلغ ٤٢١,٥٢٧,٨٠٠ جنيه مصري من مساهمها (شركة بي بي أم يكجونج ٥) المالكة لعدد ١,٨٠٦,٤٥٢ سهم من أسهم المجموعة وشركة ميد للاستثمارات المالكة لعدد ٢,٥٨٨,٤٥٠ سهم من أسهم المجموعة) علماً بأن القرض غير معدل بفوائد والقرض من الحصول على القرض قد تمكين المجموعة من الوفاء بالتزاماتها وخاصة تكريفة المنشأة بالمتعلقة في ما يزيد ١٠٠ ألف من إجمالي أسهم شركة مصر لصناعة الزجاج "مصر".

بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٦ قامت المجموعة بإنهاء تبعية الاستحواذ على عدد ١٤,١٥٠,١٤٨ سهم من أسهم شركة مصر لصناعة الزجاج "مصر" بقيمة ٢٢٥,٣٢٦,٠٠٦ جنيه مصري.

الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية

نموذج تقرير مراقب الأقارة المصري المرفق بالقوائم المالية في ٢٠١٦/١٢/٣١

(معد وفقا لأحكام المادة ١٠ من قواعد القيد)

اسم الشركة	الشركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تحت)

البيانات الأساسية :

غرض الشركة	شراء الأراضي وتطويرها وبيعها بالمرابحة بغرض الربح (العقارات)		
المدة المحددة للشركة	٢٥ سنة	تاريخ القيد بالبورصة	١٩٩٠/٩/١٩
القانون الخاضع له	١٩٨١ لسنة ١٥٩	القيمة الاسمية للسهم	٤ جنيهات
اكبر رأس مال مرخص به	٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه	اكبر رأس مال مصدر	٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه
اكبر رأس مال مدفوع	٢٤٠٠٠٠٠٠ جنيه	القيد بالسجل التجاري	١٩٨٧/٥/١٧ تحت رقم ٨٦٨٤

مكاتب المستثمرين :

اسم مسئول الاتصال	عماد فؤاد ابراهيم فرغلي		
عنوان المقر الرئيسي	مكتب ٢٢ ش الجيش عمارة القلم امام المستوى الاجتماعي القديمة طنطا كان		
أرقام التليفونات	٠٤٠٣٣٢٤١٦٩٤	أرقام الفاكس	٠٤٠٣٣١٨٧٢٠-٠٤٠٣٣١٨٧٢١
الموقع الالكتروني	http://www.islamicgharbia.com		
البريد الالكتروني	islamicGharbia@yahoo.com		

مراقب الحسابات :

اسم مراقب الحسابات	الاستاذ / مجيد عبد العزيز شريف		
تاريخ التعيين	٢٠١٥/٣/٢٤		
رقم القيد بالهيئة	٢١٧	تاريخ قيده بالهيئة	٢٠٠٧/١/١٨

هيكل المساهمين وتشكيل اعضاء مجلس الإدارة :

أسماء حملة ٥ ٪ من أسهم الشركة	عدد الأسهم	
١/ محمد علي محمد احمد	٥١٥٨٩٦	٩,١٧٪
أ / شروق محمد علي محمد احمد	٣٩٦٥٥٤	٩,٢٥٪
الشركة الأهلية للبناء [illegible]	٥٢٢٠٨٩	[illegible]
الإجمالي	١٢٩٩٤٥٢	٤١,٨٨٪

الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية

السادة / البورصة المصرية - أدارة الإفصاح

تحيه طيبه وبعد ....

نرفق لسيادتكم طيه القوائم المالية لشركة الغربية الاسلامية للتنمية العمرانية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٦ وذلك الإيضاحات المتممة لها .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ...

طنطا في ٢٨ / ٤ / ٢٠١٦.

رئيس المنتب

أ.د/ فؤاد الهادي احمد القصبي

الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية

إجتماعات مجلس الإدارة :

(عدد مرات إنعقاد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام) : أربعة اجتماعات

بيان المساهمين بالشركة الذين لهم : أسهم عادي

متوسط دخل العامل : ٤٧٠٠ جنيه

نظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة : هيئة المساهمين القابضة للشركة والعاملين ١٠ ٪ من الارباح السنوية.

ليصالي الأسهم المشاة وفقا لنظام الإثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد
ليصالي ما لم يشده من أسهم الإثابة و التحفيز للعاملين و المديرين خلال العام	لا يوجد
عدد المساهمين من نظام الإثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد
ليصالي ما لم يشده من أسهم الإثابة و التحفيز للعاملين و المديرين بعد تطبيق النظام	لا يوجد
السماح بعملكات كل من يعمل على [illegible] الأقل من ليصالي الأسهم المشاة [illegible] ٥ ٪ من رأسمال الشركة وفقا للنظام	لا يوجد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

رئيس المنتب

أ.د/ فؤاد الهادي احمد القصبي

الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية

ملكية أعضاء مجلس الإدارة

احمد علي محمد احمد	٥١٥٨٩٦	٩,١٧٪
ذاهبة الهادي احمد عبد الهادي القصبي	١٤٢٠٠	٠,٢٥٪
م / مجدي محمد علي إسماعيل الحضري	٢٢٩٥٠	٠,٤٠٪
السيد / سعيد عبد الفتاح السيد عرفه	١٣٨١٢	٠,٢٤٪
د / اشرف محمود ابراهيم محمد	١٢٥٠	٠,٠٢٪
شركة الربيات للتنمية الاستثمار العقاري	١٢٣٥٠	٠,٢٢٪
[illegible]	٥٠١٢	٠,٠٨٩٪
إجمالي الأسهم المحفظة بمجلس الادارة	٥٦٦٢٠٥	١٠,٠٦٥ %

أسهم الخزينة في الشركة وقت تاريخ شراء	عدد الأسهم وقت أخر بيان مالي سابق	النسبة %
اليوم	اليوم	
اليوم	اليوم	
اليوم	اليوم	
إجمالي أسهم الخزينة	اليوم	

مجلس الإدارة : أخر تشكيل لمجلس الإدارة :

الاسم	جهة التمثيل	الصفة	الصفة
احمد علي محمد احمد	عن ذاته	رئيس المجلس	الثاني
ذاهبة الهادي احمد عبدا الهادي القصبي	عن ذاته	العضو المنتب	الثاني
م / مجدي محمد علي إسماعيل الحضري	عن ذاته	عضو	غير الثاني
السيد/سعيد عبد الفتاح عرفه	عن ذاته	عضو	غير الثاني
د / اشرف محمود ابراهيم محمد	عن ذاته	عضو	غير الثاني
فله حسين فله مصطفى	شركة مروج العربية	عضو	غير الثاني
أمين احمد عبد القادر	شركة الربيات للتنمية الاستثمار العقاري	عضو	غير الثاني

شركة القرية الاسلامية للتنمية السياحية (إتمير)
شركة مساهمة مصرية
تابع- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (جنيه مصري)

٣-١٠ الاستثمار في أصول الأسهم

أ- الأصول المالية والتي تتضمن الأوراق المالية والسندات والأسهم المالية المتداولة من خلال الأرباح والخسائر .

يتم تطبيق الأصل المالي مستحق إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن حالة حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل . ويتم قياس خسارة الاستحقاق المتكبدة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلية الأصلية للأصل . ويتم تقليل خسارة الاستحقاق من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في قائمة الدخل .

يتم إجراء تقييم الاستحقاق للأصول المالية الهامة على مستوى كل أصل بصفة منفردة بالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي لا يتم إجراء تقييم الاستحقاق على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتشابهة والتي ليست هامة على انفراد أو بصفة فردية .

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة السابق الاعتراف بها فيما يتعلق بالأصول المالية المتاحة للبيع والتي تمثل أدوات حقوق الملكية في تاريخ كل قوائم مالية لاحقة . ويتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة إذا كان هناك دليل موضوعي على أن القيمة العادلة للأصل المالي قد زادت بعد الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة . ويتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في حدود المبلغ الذي يمثل القيمة الدفترية للأصل المالي والتي كان من الممكن أن تكون عليها لو لم يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في السنوات السابقة . ويتم الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل ويتم تضمين أي زيادة في القيمة العادلة بعد عكس خسارة الانخفاض في القيمة في الدخل الشامل الآخر .

ب- الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للانخفاض في القيمة . وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل . وفيما يتعلق بالشهرة والأصول غير المحددة العمر الإنتاجي والتي لم تكن متاحة للاستخدام بعد ، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد في تاريخ كل قوائم مالية . ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد التي ينتمي إليها عن القيمة القابلة للاسترداد . وتمثل القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر . ولتقدير القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع ، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب . ويتم تأكيد هذه الحسابات بمضاعفات التقييم أو أسعار السوق المتاحة للأسهم المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة .

٣-١١ المخزون وتكلفة البضاعة المباعة

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل . وتحدد التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح . وتتضمن تكلفة المخزون المصروفات المتكبدة في سبيل الحصول على المخزون والأعمال الجارية وتحويله إلى بضاعة تامة الصنع في المكان والحالة الحاليين . وتتضمن تكلفة البضاعة المباعة تكلفة المخزون المباع مباشرة إلى جانب المخصصات المكونة لمقابلة المخزون بطيء الحركة أو التالف . ويتم تحديد صافي القيمة البيعية على أساس سعر البيع المقدر في سياق النشاط العادي للشركة مطروحاً منه المصروفات المقدرة اللازمة لإتمام عملية البيع .

٣-١٢ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية في الصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يسهل تحويلها إلى مبالغ نقدية معلومة ولا تتعرض لمخاطر تغير في القيمة وتستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء . ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها النقدية والودائع تحت الطلب بالصافي بعد خصم أرصدة البنوك الدائنة .

٣-١٣ رأس المال

يتم تبويب الأسهم العادية كحقوق ملكية . ويتم تحميل التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى إصدار أسهم جديدة أو خيارات كخصم من حقوق الملكية ، بالصافي بعد الضريبة . ويتم تحميل أي زيادة في القيمة العادلة للمقابل المدفوع عن القيمة الدفترية للأسهم المصدرة للشركة التابعة المستحوذ عليها على الأرباح المرحلة .

٣-١٤ توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية كالتزام في الفترة التي يتم فيها الموافقة على التوزيعات من قبل مساهمي الشركة . ويتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح غير النقدية كالتزام في الفترة التي يتم فيها الموافقة على التوزيعات من قبل مساهمي الشركة . ويتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها . ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للتوزيعات غير النقدية والقيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها في قائمة الدخل عند السداد .

٣-١٥ الاقتراض

يتم الاعتراف بالاقتراض بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ، بالصافي بعد تكاليف المعاملة المتكبدة . ويتم لاحقاً قياس الاقتراض بالتكلفة المستهلكة ، ويتم الاعتراف بأي فرق جوهري بين المتحصلات (بالصافي بعد تكاليف المعاملة) وقيمة الاسترداد في قائمة الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة الفائدة الفعلية . ويتم تحميل تكاليف المعاملة التي تتعلق بالاقتراض بشكل جوهري على الجزء المسحوب من التسهيل ، ويتم إثباتها كرسوم مؤجلة حتى يتم سحب الجزء المتعلق بها . وفي حالة عدم وجود دليل على أن بعض أو كل التسهيل سيتم سحبه ، فإن الرسوم تتم رسملتها كدفعة مقدمة مقابل خدمات السيولة ويتم إطفاؤها على مدار فترة التسهيل التي تتعلق بها .

٣-١٦ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي قانوني أو متوقع نتيجة لأحداث سابقة ، ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للموارد التي تتضمن منافع اقتصادية لتسوية الالتزام ، ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام . ولا يتم إثبات مخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية . ويتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للمصروفات المتوقع أن تكون مطلوبة لتسوية الالتزام ، باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام . ويتم الاعتراف بالزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كمصروف تمويل .

٣-١٧ الضرائب على الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على الأرباح أو الخسائر الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة . ويتم الاعتراف بالضريبة على الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل ، إلا إذا كانت متعلقة ببنود يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة ضمن حقوق الملكية الأخرى . ويتم احتساب الضريبة الحالية على أساس القوانين التي تم سنها أو التي يتوقع سنها بشكل جوهري في تاريخ المركز المالي في البلدان التي تعمل الشركة وشركاتها التابعة فيها وتحقق الدخل الخاضع للضريبة . وتقوم الإدارة بتقييم المراكز المتخذة في الإقرارات الضريبية فيما يتعلق بالمواقف التي تخضع لتفسيرات وتقوم بتكوين مخصصات عند الاقتضاء على أساس المبالغ المتوقع سدادها للسلطات الضريبية . ويتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام على الفروق المؤقتة الناشئة بين الأساس الضريبي للأصول والالتزامات وقيمتها الدفترية في القوائم المالية . ولا يتم احتساب الضريبة المؤجلة إذا نشأت عن الاعتراف الأولي بأصل أو التزام في معاملة ليست اندماج أعمال وليس لها تأثير على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة في تاريخ المعاملة . ويتم احتساب الضريبة المؤجلة على أساس المعدلات الضريبية (والقوانين) التي تم سنها أو التي يتوقع سنها بشكل جوهري في تاريخ المركز المالي والتي يتوقع أن تكون سارية عندما يتم تحقق الأصل الضريبي المؤجل ذي الصلة أو سداد الالتزام الضريبي المؤجل . ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون من المحتمل أن يتوفر ربح خاضع للضريبة مستقبلاً يمكن استخدام الفروق المؤقتة في مقابله . ويتم تخفيض الأصول الضريبية المؤجلة بالقدر الذي لم يعد من المحتمل أن تتحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة .

٣-١٨ توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية كالتزام في الفترة التي يتم فيها الموافقة على التوزيعات من قبل مساهمي الشركة . ويتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح غير النقدية كالتزام في الفترة التي يتم فيها الموافقة على التوزيعات من قبل مساهمي الشركة . ويتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها . ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للتوزيعات غير النقدية والقيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها في قائمة الدخل عند السداد .